مآخذ أبي علي النحوي
على
من سبقه في كتبه:

"البغداديات، والعسكريات، والإيضاح،والتكملة، والشيرازيات، والعضيدات"

رسالة تقدمت بها

بلسم عبد الرسول وحيد علي الشيباني

إلى

مجلس كلية التربية للبنات في جامعة بغداد

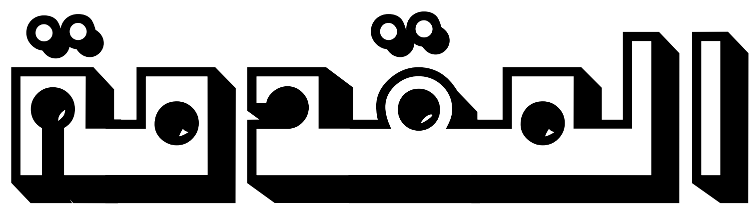
وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الدكتور: علي جميل السامرائي و الدكتور حسين علي عزيز الموسوي

١٤٢٣هـ **٢٠٠٢م**

المحتويات


المقدمة

المقدمة

"بسم الله الرحمن الرحيم"

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الصادق الامين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فأبو علي النحوي كان إمام وقته وأنتهت إليه الرياسة في النحو وأنفرد به وقصده الناس من الاقطار وعلت منزلته في العربية (١)

وقد شهد له بذلك جمع من تلامذته فقالوا عنه:

أبو علي الفارسي فوق المبرد وأعلم منه (٢). وقيل: ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه (٣). ووصفوه بأنه: فارس العربية، وحائز قصب السبق فيها منذ أربعين سنة (٤).

وقال عنه عضد الدولة: إنه معلمي في النحو (٥)، وقال: أنا غلام أبي علي النحوي في النحو (٦) .

هذا بعض ما قيل فيه من أقوال وآراء القدماء تبين منزلته العلمية.

وكان أبو علي صاحب شخصية حرة، ومن مؤاخذته على من سبقه يمكن عده ناقداً متمكناً ومتمرساً في رصد الاخطاء؛ إذ إن المؤاخذة نمط من النقد العلمي، إذ إن الروح العلمية تقتضي رصد الاخطاء والسقطات والهفوات المخلة، كما تقتضي إيجاد قاعدة صحيحة لنظرية علمية سليمة، وتقتضي البيان والتوجيه، وهذا هو الذي قادني إلى دراسة المؤاخذات عند عالم واسع المعرفة، له من المشاركات الكثيرة فيما يرسخ

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي (المقدمة-ج)، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٥١.

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي ١/ ١٩، وينظر: تاريخ بغداد ٧: ٣٧٥.

(٣) نزهة الالباء/ ٣١٥.

(٤) معجم الادباء ١٨/ ١٥٧.

(٥) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي ١/ ٢٠.

(٦) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥، ونزهة الالباء/ ٣١٦، وانباه الرواة ١/ ٢٧٣، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٥١.

هذا العلم. إذ تبين أنه يتحلى بصفات الامانة ودقة التعبير والمحافظة على القاعدة وحكمها الصحيح.

وقد وقع اختياري على دراسة المآخذ في جملة من كتب أبي علي وهو العمل الذي أتقدم به لنيل هذه الدرجة، وقد كان ذلك لدافعين هما:

أولاً: الدافع النفسي: فقد وقع هوًى في نفسي وأنا أقرأ عن شخصية لازمها أبن جني ردحاً من الزمن ناهز على اربعين عاماً [1]. فضلاً عن كون البحث يتعقب الحقيقة وإقرارها.

ثانياً: الدافع العلمي: وهو مكمل للدافع النفسي؛ ذلك أنه بعد عرض الموضوع عليّ قمت بالبحث والاستقصاء فوجدت فيه مادةً علمية غزيرة، ووجدت الدراسة في كتب أبي علي هذه جديرة بالاهتمام والدرس، فأضيف بها إلى المكتبة العربية دراسة مخصصة في مآخذه النحوية واللغوية والصرفية وهي جديرة بالدراسة لما تحويه من آراء ومن علم غزير وفهم دقيق وقضايا علمية شاملة لمجالات العربية.

وقد وصف الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) كتبه: "أنها عجيبة وحسنة لم يسبق إلى مثلها"[2] .

وقد يتبادر إلى ذهن القارئ السؤال الآتي:

لماذا هذا التخصص والتحديد في الدراسة لهذه الكتب الستة دون غيرها، ولِمَ لَمْ تكن الدراسة مشتملة على كتبه جميعها؟

والإجابة عن ذلك هي أنه قد انحصرت دراسة المآخذ في كتبه الستة هذه للأسباب الآتية:

١- بسعة المادة العلمية وغزارتها في تآليفه جميعها.

٢- وجوب الاستغناء عن عدد منها؛ لأنه مدروس، كالإغفال الذي درس في مقالة وبحث.

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٢/٩٠.

(٢) تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥.

هنا[١]، وفصل هناك[٢].

٣- منها ما هو مخطوط يحتاج إلى إخراج وتحقيق، وقد تكرر فيها كثير من مسائله المحاطة بالدراسة.

٤- القصد في هذه الدراسة الجمع بين كتاب يشمل مجالات اللغة والنحو الصرف جميعها مثل:"المسائل البغداديات" و"الشيرازيات" و"العضديات"، وكتاب آخر يتخصص بالنحو مثل: "العسكريات" و"الايضاح" ، وآخر يتخصص بالصرف مثل "التكملة".

٥- التعريف بالكتب المؤلفة لهدف تعليمي مثل "الإيضاح" والكتب المؤلفة لهدف غير تعليمي، وإنما لهدف علمي بحت، مثل: "البغداديات" و"العسكريات" و"التكملة" و"العضديات" و"الشيرازيات".

٦- والهدف الآخر هو الجمع بين أولى تآليفه مثل "البغداديات" وأُخرياتها من التي وصلت إلينا مثل "العضديات"؛ ليتبين الفارق في قدرته ومنزلته وشخصيته العلمية في كل منهما، وكيف تدرجت قدرته العلمية من أولى تآليفه الى أخرياتها، وما مدى حصيلة التطور العلمي فيما بينهما فقد يمكن استنتاج واكتشاف مقدرته العلمية في إثبات محاججته للعلماء.

ولابد لي بعد ذلك أن أشير إلى شيءٍ من الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة تتمثل بجلال الموضوع في أنه بحث في امهات كتب العالم الجليل هذا، فكانت مرحلة جمع المادة شاقة بسبب التشابه الكبير بين مسائل الخلاف والمآخذ، فعقدت العزم على تفريق مسائل الخلاف عن المآخذ، وبينت ذلك في التمهيد.

والصعوبة الثانية هي كيفية استخراج المأخذ؛ إذ إن مآخذ أبي علي لم تكن صريحة وواضحة في مسائله جميعها، فالمآخذ الضمنية قد كثرت في مختلف قضايا النحو واللغة والصرف.

---

(١) ينظر: الفارسي في الإغفال/ أ. علي النجدي ناصف/ مجلة مجمع اللغة العربية/ ج (٣٣) – ربيع الثاني ١٣٩٤هـ- مايو ١٩٧٤م/ ص٣٥-٤٠.

(٢) ينظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية/ زهير عبد المحسن سلطان/ رسالة دكتوراه/ إذ خصص الدكتور زهير سلطان فصلاً في تخطئة أبي علي للزجاج/ ص ٢٣١-٢٨٠.

والأمر الآخر هو صعوبة الحصول على المصادر التي يجب توثيق آراء العلماء منها ولا سيما كتب النحاة الأوائل التي لم تصل إلينا، والتي انتثرت مسائلهم في كتب أخرى جاءت بعدهم.

والأمر الاهم هو اسلوب أبي علي الصعب وطريقته في معالجة المسألة.

فضلاً عن هذا كله، اعتلال في الصحة قد رافق الرحلة، وعلى الرغم من هذا فقد كان هدفي أن يرقى البحث إلى المستوى العلمي المنشود، فقد بذلت فيه أقصى الجهد، ومنحته من وقتي وعافيتي غاية ما يمنحه باحث، ولكني مع ذلك لا أدعي له الكمال، فتلك غاية لا تنال.

وبعد: فإن كنت قد تعثرت في بعض الامور فالعذر على ذلك، ورجائي من أساتذتي الافاضل أن يصححو لي اغلاطي، فهذا هو شأن أبي علي، فقد كان ينبري للنقد والإيضاح والاستدراك وفي ذلك من بعد خير للعلم وتمحيص لمعرفة.

وقد بدأت عملي بمقدمة يتلوها تمهيد وثلاثة فصول، فالتمهيد يتضمن دراسة المأخذ لغة واصطلاحاً، والفرق بين المأخذ والمخالفة، واتجاهات أبي علي في المآخذ. وأخيراً التعريف بمن المؤاخذ عليه ومن كثر تغليطهم.

وقسمت عملي هذا على الفصول الآتية:

الفصل الاول:

خصصته لمنهج أبي علي في المؤاخذات وضمنته: المباحث الآتية:

الأول: في السماع والقياس، و**الثاني**: في الاحتجاج العقلي، **والثالث**: في مراعاة المعنى، و**الرابع**: في مخالفة القاعدة وحكمها، و**الخامس**: في مخالفة العلماء والسابقين.

أما الفصل الثاني:

فقد جعلته للكلام على مآخذ أبي علي على العلماء المشهورين، ويحتوي على ثلاثة مباحث:

كان **الاول** في مآخذه على علماء القرن الثاني الهجري، **والثاني** في مآخذه على علماء القرن الثالث الهجري، **والثالث** في مآخذه على علماء القرن الرابع الهجري.

أما الفصل الثالث:

فقد خصصته لمآخذه على الجماعات والاقوام فجاءت مباحثه على النحو الآتي:

الأول: في مآخذه على جماعة البصريين، و**الثاني**: في مآخذه على جماعة الكوفيين، **والثالث**: في مآخذه على جماعة البغداديين، **والرابع** في مآخذه على أقوام لم يصرح بأسمائهم.

وختمت عملي بمحصلة خاتمة، متضمنة لنتائج ما توصل إليه البحث.

وبعد.. فإني مدينة بهذا البحث لثلاثة من اساتذتي الافاضل هم: الدكتور هـادي عطية الذي اقترح علي موضوع البحث وكيف تتمّ معالجته.

والدكتور علي جميل السامرائي الذي تولى الإشراف عليه، فكان لي من توجيهاته الصائبة وآرائه السديدة خير عون على تسهيل وعورته وتذليل صعابه ومشكلاته.

والدكتور حسين علي عزيز الموسوي المشرف الثاني على الرسالة، الذي نفعني بنصائحه وملاحظه في اثناء الدراسة، والذي كان خير عون ومساعد لي في تشجيعي على تحمل الصعاب ومشاكل البحث.

فإليهم تحية التلميذ البار وشكر المعترف بالجميل والله ولي التوفيق.

ولا أنسى فضل شيخي الاستاذ الدكتور كاصد ياسر الزيدي فقد كان لي الوالد الحنون والعالم الجليل، فضلاً عن كونه خير من شجعني على ركوب الصعب ونيل هذه الشهادة، كما انه قد شجعني على دراسة هذا الموضوع.

ومن العرفان بالجميل أن أقدم شكري وتقديري العميقين للأستاذ الدكتور عبد الهادي خضير نيسان رئيس قسم اللغة العربية، والاستاذ الدكتور كريم حسين ناصح، والدكتور حيدر لازم مقرر الدراسات العليا، والدكتورة خديجة زبار الحمداني، فقد أفدت من علمهم وآرائهم وارشاداتهم وتوجيهاتهم المخلصة ومساعداتهم الجلية.

ولا أنسى فضل الاخ الاستاذ رضا مجيد صالح في إبدائه الملاحظات والآراء السديدة.

كما أقدم شكري وتقديري البالغين إلى خطيبي العزيز عدي عاصم المرسومي الذي رافقني في رحلتي الطويلة هذه، فتحمل معي مشقة الطريق وعناء الانتظار. والذي زرع بذور الامل والثقة والتفاؤل في نفسي، فلن انسى فضله ما حييت، وأسأل الله أن يمن عليه بوافر الصحة والعمر المديد، وأن يحفظه ذخراً لي.

وأخيراً، أشكر أساتذتي الآخرين وزميلاتي الذين لم يبخلوا بتقديم المساعدة التي كنت بحاجة إليها.

وبعد... فإن كنت قد وفقت فذلك ما أتمنى، وإن كنت قد تعثرت في بعض الامور، فذلك ما أرجو من الله أن يوفق المتثبتين في القراءة من اساتذتي الافاضل أن يرشدوني إلى الصواب بالتي هي أحسن، حتى أنتفع بما يقدم في الدراسات القادمة إن شاء الله. جعلنا الله من الناصحين بالحسنى، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، ووفقنا جميعاً، وهدانا إلى صراط مستقيم.

التمهيد

" في المآخذ"

المأخذ لغة واصطلاحاً :

لا بد من العودة إلى جذر الفعل (مبناه ومعناه) وما اشتق من أصله، والوقوف على ما حصل له من تطور دلالي.

فالجذر الاصلي (أخذ) من الهمزة والخاء والذال، ثلاثي مهموز الفاء، وحروفه كلها اصلية.

"فالهمزة والخاء والذال أصل واحد تتفرع منه فروع متقاربة في المعنى" [١] وهي:

الإخذ بالكسر، الاسم؛ والامر منه خُذْ، وأصله أؤخُذْ إلا أنهم استثقلوا الهمزتين فحذفوهما تخفيفاً [٢].

وقد اتفقت المعاجم على أن التناول (وهو خلاف العطاء) أصل معنى الفعل (أخذ)[٣]، فقال الخليل (ت ١٧٥هـ): "أخذ يأخُذُ أخذاً – وهو خلاف العطاء...وهو التناول" [٤] وأخذت الشيء آخذهُ أخذاً: تناولته [٥] ؛ فالأخذ في الاصل حوز الشيء [٦] وجبيه وجمعه [٧] وتحصيله [٨] وذلك تارة بالتناول نحو قوله تعالى: ﴿ ***مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ*** ﴾ (يوسف/ ٧٩)، وتارة

---

(١) مقاييس اللغة ١/ ٦٨ (أخذ).

(٢) الصحاح ٢/ ٥٥٩ (أخذ)، وينظر: المصباح المنير/ ٧ (أخذ).

(٣) ينظر: العين ٤/ ٢٩٨ (أخذ)، وتهذيب اللغة ٧/ ٥٢٤ (أخذ)، ومقاييس اللغة ٦٨/١ (أخذ)، والصحاح ٢/ ٥٥٩ (أخذ)، والمفردات في غريب القرآن/١٠ (أخذ)، وأساس البلاغة/ ١٢ (أخذ)، واللسان ٣/٥ (أخذ)، والمصباح المنير/ ٧ (أخذ). والقاموس المحيط ١/ ٣٦٣ (أخذ)، وتاج العروس ٣٦٧/٩ (أخذ).

(٤) العين ٤/ ٢٩٨. (أخذ).

(٥) مقاييس اللغة ١/ ٦٨ (أخذ)، والصحاح ٥٥٩/٢ (أخذ).

(٦) ينظر: مقاييس اللغة ١/ ٦٨ (أخذ)، والمفردات/ ١٠ (أخذ).

(٧) مقاييس اللغة ١/ ٦٨ (أخذ).

(٨) المفردات/ ١٠ (أخذ).

بالقهر نحو قوله تعالى: ﴿ ***لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ...*** ﴾ [1] (البقرة/ ٢٥٥)، وما أنت إلا أخّاذ نباذ: لمن يأخذ الشيء حريصاً عليه، ثم ينبذه سريعاً [2].

ومن معاني الفعل (أخذ) ما ذكره أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ) في كتابه: أخذ اللبن يأخذ أخوذةً: حمض، وأخذته أنا تأخيذاً حمضته، وقال أبو عمرو: "...: أخذت سرابي: إذا حمضته، واللبن الآخذ: الطيب قد أخذ بعض الاخوذة يأخذ" [3].

والأخذة رقية تأخذ.. ونحوها [4] .

والمستأخذ المطاطئ رأسه من وجع والمستكين الخاضع كالمؤتخذ [5]. والأخيذ الاسير [6]، وفلان أخيذ في يد العدو. وهو أسير فتنه وأخيذ محنه [7]. وأخذته مثل اسّرته وزناً ومعنىً... [8]

ومنه قول الله جل وعز: ﴿ ***فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمُ وَخُذُوهُمْ*** ﴾ (التوبة/٥) معناه: أئسروهم [9].

دلالات الفعل (أخذ) كثيرة، فالعرب تقول: لو كنت منا لأخذت بإخذنا – بكسر الالف- أي: أخذت بشكلنا وهدينا [10]؛ أي من سار بسيرتهم وتخلق بخلائقهم [11].

وفلان يأخذ مأخذ فلان أي يفعل فعله ويسلك مسلكه [1].

---

(١) المفردات/ ١٠ (أخذ).

(٢) أساس البلاغة/ ١٢-١٣ (أخذ).

(٣) ينظر: الجيم ٥٤/١، ونقله عنه أيضاً الصغاني في كتابه: الشوارد في اللغة/ ٢٣١، وينظر: القاموس المحيط ٢٦٣/١ (أخذ)، و تاج العروس ٣٦٦/٩ (أخذ).

(٤) العين ٤/ ٢٩٨ (أخذ)، وتهذيب اللغة ٧/ ٥٢٤ (أخذ)، ومقاييس اللغة ١/ ٦٨ (أخذ)، وينظر: المفردات/ ١١ (أخذ).

(٥) تهذيب اللغة ٧/ ٥٢٨ (أخذ)، والقاموس المحيط ١/ ٣٦٣ (أخذ).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ٧/ ٥٢٦ (أخذ)، والقاموس المحيط ١/ ٣٦٣ (أخذ).

(٧) أساس البلاغة/ ١٣ (اخذ).

(٨) ينظر: المصباح المنير/ ٧ (أخذ).

(٩) تهذيب اللغة ٧/ ٥٢٧ (أخذ).

(١٠) ينظر: تهذيب اللغة ٧/ ٥٢٨ (أخذ)، وأساس البلاغة/ ١٣ (أخذ).

(١١) القاموس المحيط ١/ ٣٦٣ (أخذ).

هذه استعمالات الفعل (أخذَ) ودلالاته وما اشتق من لفظهِ ومعناه؛ ومن ثم فقد توسعت المعاجم في ذكر استعمالاته حتى وصلت إلى اللفظ المعني به البحث وهو (آخذ)، وقد وردت معانيه في نصوص القرآن وفيما ورد في التفاسير، ومن هنا استُمِدَّ معنى الفعل اصطلاحاً.

وآخذه بذنبه مؤاخذةً عاقبه [٢]، وفي التنزيل العزيز: ﴿ ***فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ*** ﴾ (العنكبوت/ ٤٠)، ويقال: أخذ فلان بذنبهِ أي حُبِسَ وجوزي عليه وعُوقِبَ به [٣]، وأَخَذتُ على يد فلانٍ، إذا منعتهُ عما يريد ان يفعله، كأنك أمسكت على يدهِ [٤]، وآخذهُ الله تعالى أهلكه [٥] ، وآخذه بالمدّ مؤاخذةً كذلك والامر منه آخذ بمدّ الهمزة وتبدل واواً في لغة اليمن فيقال وأخذه مواخذةً والأمرُ منه واخذ [٦] . والعامة تقول واخذُه، وصاحب التاج قال: (ولا تقُلْ واخذه) أي بالواو بدل الهمزة [٧].

وفسر الزّجاج قوله تعالى: ﴿ ***وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ*** ﴾ (غافر/٥) فذكر أن معناه ليتمكنوا منه فيقتلوه [٨]. وقوله تعالى: ﴿ ***وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ*** ﴾ (النحل/ ٦١) أي: لو يعاجلهم بالعقوبة [٩]. وقوله تعالى: ﴿ ***وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا*** ﴾(فاطر/ ٤٥) أي لو يحاسبهم[١٠].فتخصيص لفظ المؤاخذة تنبيه

---

(١) المفردات/ ١١ (أخذ).

(٢) الصحاح ٢/ ٥٥٩ (أخذ)، واللسان ٣/٥ (أخذ)، والمصباح المنير/ ٧ (أخذ)، وينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/ ٤١٣، وتاج العروس ٩/ ٣٦٧ (أخذ)، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ٢٣/١.

(٣) اللسان ٥/ ٣ (أخذ)، وينظر: تاج العروس)٩/ ٣٦٧ (أخذ).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصباح المنير/ ٧ (أخذ).

(٦) المصباح المنير/ ٧ (أخذ)، وتاج العروس ٩/ ٣٦٧ (أخذ).

(٧) ينظر: تاج العروس ٩/ ٣٦٧ (أخذ).

(٨) ينظر: تفسير ابن كثير ٤/ ٧٠-٧١، واللسان ٥/ ٣ (أخذ).

(٩) ينظر: تفسير ابن كثير ٢/ ٥٧٣.

(١٠) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن للطبري مج ٧/ ج١٤/ ص٨٥، وتفسير ابن كثير ٥٦٢/٣.

على معنى المجاراة والمقابلة لما أخذوه من النعم فلم يقابلوه بالشكر" [١] .

ويبدو أن العلاقة واضحة بين المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي الذي استُخلِصَ من خلال ما ورد في التفاسير والمعاجم، فالمعجمات التي تناولت مادة (آخذ) المشتقة من الفعل (أخذ)، وكذلك التفاسير قد أجمعت على ان المعاقبة والمنع والحبس والهلاك والمحاسبة كلها معانٍ لغويةٍ لها علاقة جليّة بالمعنى الاصطلاحي المستمدّ منها.

وقد ذكر مؤلف تفسير (صفوة التفاسير) معناه الاصطلاحي بالإشارة واللمحة الدالة، إذ ذكر قولهُ تعالى: ﴿ ***وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا*** ﴾ (الكهف/٥٨) فذكر ما جاء في تفسير الآية الكريمة بالقول: "لو يعاقبهم بما اقترفوا من المعاصي والإجرام لعجل لهم عذاب الدنيا..." [٢] فأشاروا إلى معنى الأخذ بالمعاقبة ولم يصرحوا بأنه المعنى الاصطلاحي له.

والمآخذ أيضاً مآخذ الطير وهي مصائدها [٣].

والمأخذُ: المغمزُ والعيب، يقال في كلام فلان أو في عمله مأخذ [٤] .

ومهما يكن الامر، فأخذ وآخذ مردّهما التناول، فالمصطلح قريب من المعنى اللغوي ولم يحدْ عنه.

ومما تقدّم يمكن الاستنتاج بأن أحدهم إذا أراد أن يؤاخذ الآخر فإنه يتصدى لنقاط ضعفهِ فيؤاخذه عليها؛ وأبا علي أحد العلماء الذين حاولوا في حوار فكري مع ما ذكره العلماء رصد الاخطاء واصلاحها، وقد استند في هذا على حجج وأدلةٍ مبرهنة ومدعمةً بآراء العلماء السابقين، متخذاً من القواعد والاصول... والشواهد وكلام العرب أساساً لهذا المنهج.

---

(١) المفردات/ ١١ (أخذ).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري ١٥/ ١٧٤، والكشاف ٤٨٩/٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/٧-٨، والبحر المحيط ٦/ ١٣٨، وروح المعاني ١٥/ ٢٨٠، وتفسير ابن كثير ٩١/٣، صفوة التفاسير ١٩٧/٢.

(٣) جمهرة اللغة ٣/ ٢٣٧ (أخذ)، والقاموس المحيط ١/ ٣٦٣ (أخذ).

(٤) المعجم الكبير ١/ ١٢٨ (أخذ).

الفرق بين المأخذ والمخالفة :

لا بد من توضيح الفرق بين المفهومين لئلا يختلط المفهومان بعضهما ببعض، فلا بد من العودة إلى أصل الفعل.

وجذر الفعل (خالف) هو (خلف) [1]. "فالخاء واللام والفاء أصول ثلاثة"[2]، ويقال في مثل: "سكت ألفاً ونطق خلفاً" [3].. للرجل يطيل الصمت، فإذا تكلم تكلم بالخطأ [4]. وخلف عن كل خير: تحول وفسد. وهو خالفة أهل بيته أي فاسدهم وشرهم [5].

واستعمالات الفعل ودلالاته كثيرة، وخوف الاطالة اقتصرت على أخذ ما يهمني منه، وما يوصلني إلى معنى المخالفة وهو القصد والمبتغى.

فمفهوم المخالفة يعني: "أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد"[6]. "وكل عصيان مخالفة بلا عكس؛ لأن المخالفة ترك الموافقة"[7]. "وهو أن يثبت الحكم في المسكوت عنه على خلاف ماثبت في المنطوق" [8]. فمن خلال هذا العرض لمادته اللغوية ولمفهومه الاصطلاحي أستنتج أن كلّ مأخذ هو مخالفة ولا عكس. أي أن كلّ ما يؤاخذهم عليه يخالفهم فيه وليس كل ما يخالفهم فيه يؤاخذهم على رأيهم فيه.

ولابد من ذكر إنموذج من مسائل ابي علي الذي يتضح فيه الفرق بين المأخذ والمخالفة.

فقد ورد مفهوم المخالفة بالنص الصريح في إحدى مسائله النحوية في باب إن وأخواتها، وقد نقل المحقق المخالفة من "حاشية أصل الكتاب" وأثبتها في حاشية الكتاب المطبوع.

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٦/ ٣٩٣ (خلف)، ومقاييس اللغة ٢/ ٢١٠ (خلف)، وأساس البلاغة/ ١٧٣ (خلف).

(٢) مقاييس اللغة ٢/ ٢١٠ (خلف).

(٣) مجمع الامثال للميداني ١٠١/٢، رقم (١٧٧٢) الخَلْفُ: الردئ من القول وغيره.

(٤) تهذيب اللغة ٦/ ٣٩٤ (خلف).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٦/ ٤٠١ (خلف)، واساس البلاغة/ ١٧٣ (خلف).

(٦) التعريفات/ ١١٥.

(٧) الكليات ٤/ ١٨٥.

(٨) الكليات ٢٨٣/٤.

ونصّ المخالفة يتجلى في قول أبي علي: "وحُكي عن أهل الكوفة إنهم ينصبون أسم إن بإن ويدعون الخبر مرفوعاً على ما كان عليه مرفوعاً قبل دخول إن فيقولـــون: إن زيداً منطلقٌ وهذا مخالف للقياس عندنا" [1].

وورد هذا المصطلح في مسألة نحوية أخرى خالف فيها الكسائي (ت ١٨٩هـــ)، وقد خالف الزجاج (ت٣١١هـــ) حين تابع الكسائي في رأيه، فقال في "حاشية الاصل" : "ذهب الكسائي إلى أن خبر المبتدأ اذا كان مفرداً فلا بدّ فيه من ضمير يعود إلى المبتدأ في جميع أحواله سواء كان فيه معنى الفعل أو لم يكن فيه معنى الفعل. وقال الزجـــاج مثله. قالا: فإذا قلت: بابُك ساجٌ وفصُّك عقيقٌ، وزيد هذا. ففي ساج وعقيق وهذا ضمير يعود إلى المبتدأ واستدلوا على ذلك بقول العرب: مررت بقاع عرفج كله، ومررت بقوم عرب أجمعون فكله وأجمعون تأكيد للضمير في عرفج، وعرب إذا لم يجز أن يكـــون تأكيدا لعرفج ولا عرب لأنهما نكرتان. وكلُّه وأجمعون معرفتان. قالوا: فـــإذا احتمـــل عرفج وعرب ضميراً كذلك يحتمل ما ذكرناه. وأكثر النحويين على خلاف هذا" [2] .

اتجاهات ابي علي النحوي في المآخذ :

لأبي علي اتجاهان مختلفان أعتمدهما في الأخذ على من سبقه مـــن العلمـــاء...

أولهما:

استعماله ألفاظاً صريحة في مؤاخذاته على العلماء فضلاً عن استعماله عبارات تناظر هذا النمط من الالفاظ. وسنبين ذلك ونوضحه فيما هو قادم.

وثانيهما:

المآخذ الضمنية، ويتضح ذلك من خلال سياق عرض المادة وطريقته في ذكـــر الآراء فيها وموقفه من تلك الآراء، فيفند آراءهم مشيراً إليها، وقد يكتفي فـــي تفنيـــدهم باللمحة الدالة.

---

(١) الايضاح العضدي/ ١١٥، هامش رقم (١)، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١٧٦/١-١٨٥ (مسألة رقم ٢٢).

(٢) الايضاح العضدي/ ٣٨، هامش رقم (٢).

الاتجاه الأول

الألفاظ والعبارات التي اتبعها ابو علي في الاخذ على من سبقه صريحة جداً اعتمدهما في تضعيف ذلك الرأي وتفنيده والحطّ من قيمته وتسفيه حججه وتوهين شواهده، غايةً منه في تقويم رأي سابقه. وألفاظ المؤاخذة هي:

١ - **الفساد**: وهو نقيض الصلاح [(١)]، ومن المسائل التي ورد فيها هذا اللفظ – على سبيل المثال لا الحصر – مسألة وردت في كتاب "الشيرازيات" آخذ بها الفراء (ت٢٠٧هـ) فقال: "...ما يدل على فساد ما ذهب إليه..."[(٢)] .

كما ورد في كتاب "البغداديات" في مسألة آخذ بها الزجاج، وتجلى ذلك في قوله: "وهذا الذي أعتلّ به فاسدٌ جداً ضعيفٌ" [(٣)] والفساد هو الخطأ عنده، اذن هو درجتان: فاسدٌ، وفاسدٌ جداً، وقد يضيف إلى الفساد الضعف.

وكذلك ورد في "البغداديات" في مسألة آخذ فيها قوماً لم يصرّح باسمهم، فقال: "وهذا عندي فاسد"[(٤)].

٢ - **القُبْح**: وهو ضد الحُسن يكونُ في الصورة والفعل [(٥)]. وورد هذا اللفظ في كتاب "العسكريات" حين آخذ النحويين السابقين، فقال: "وهذا قبيحٌ" [(٦)].

٣ - **الخطأ، والغلط**: الخطأ والخِطاء ضدّ الصواب [(٧)]، والغلط كل شيء يعيا الإنسان

---

(١) ينظر: اللسان ٤/ ٣٣٢ (فسد).

(٢) الشيرازيات ٢/ ٢٣٣.

(٣) البغداديات/ ٢٣٥.

(٤) البغداديات/ ٢٨٥.

(٥) ينظر: اللسان ٣/ ٣٨٥-٣٨٦ (قبح) وجاء فيه أيضاً: واقبح فلان أتى بقبيح واستقبحه رآه قبيحاً والاستقباح ضد الاستحسان... وهو من قوله تعالى: ﴿*وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنْ الْمَقْبُوحِينَ*﴾ (القصص/٤٢) أي من المبعدين الملعونين. وجاء في البحر المحيط ١٢٠/٧: من المقبوحين... من الهالكين... وقيل من المشوهين الخلقة لسواد الوجوه ورزقة العيون... وقيل من المبعدين.

(٦) العسكريات (تح: عمايره) ١٠٩، و(تح المنصوري) ١٣١.

(٧) ينظر: مقاييس اللغة ٢/ ١٩٨ (خطئ).

عن جهة صوابه من غير تعمد [1].

وهما يشتركان في أمر ويختلفان في الآخر؛ ذلك أنّ الذي يجمع بينهما هو أن كليهما ضد الصواب، ولكن الاختلاف يكمن في التعمد وعدمه.

فالغلط يكون من غير تعمد، أما الخطأ فعلى حالين، الاول منهما الخطأ وهو ما لم يتعمّدُ والخِطء ما تعمّدَ[2]. والجامع بينهما يتضح في التنزيل العزيز في قوله تعالى ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ**﴾ (الأحزاب/ ٥)، إذ جاء في اللسان أنه في معنى عثرتم أو غلطتم [3]... ففسر معنى الخطأ بالغلط.

وقد ورد لفظ الخطأ في "البغداديات" حين آخذ الفرّاء فقال: "قال الفراء: أراد: (كيف) فرخم، قال أبو بكر ابن السراج (ت٣١٦هـ): وهذا خطأ. وهو كما قال..." [4].

والذي يبدو أن أبا علي قد وافق أبا بكر في تخطئته للفراء. فمن منهجه أذن ان تكون المؤاخذة موافقةً لمؤاخذة. كما ورد في كتاب "التكملة"، عندما آخذ بعض البغداديين واعتمد على القياس في تخطئتهم، فقال: "وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ" [5].

أما الغلط فقد ورد في كتاب "العضديات" من غير تصريح باسم المؤاخذ عليه؛ ذلك أن المسألة قد تكررت، فقد وردت في "الشيرازيات"، مصرّحاً باسمه، وكان المؤاخذ عليه هو المبرد (ت ٢٨٥هـ) فقال أبو علي: "قال محمد بن يزيد في قول الشاعر... فالقول فيه: إن ذلك عندي وهم لما قدمته من الحجاج في ذلك" [6] وحين تكررت المسألة في "العضديات" قال: "فالمتأول له على أنه رَدَّ اللام مع الياء التي هي للمتكلم كما رُدَّ مع الكاف غلط..." [7].

---

(1) ينظر: العين ٤/ ٣٨٧ (غلط)، وجاء في اللسان ٢٣٨/٩ (غلط): وقد غلط في الامر يغلط غلطاً وأغلطه غيره والعرب تقول غلط في منطقه... والتغليط ان تقول للرجل غلطت، والمغلطة والأغلوطة ما يغالط به من المسائل...

(2) ينظر: اللسان ٢٣٨/٩ (غلط)، و١/ ٥٨-٥٩ (خطأ).

(3) المصدر نفسه ٢٣٨/٩ (غلط)، و١/ ٥٨-٥٩ (خطأ)، وينظر: البحر المحيط ٧/ ٢١٢.

(4) البغداديات/ ٣٤٩.

(5) التكملة/ ٥٧٣.

(6) الشيرازيات ٢/ ٣٩٠.

(7) العضديات/ (تح: راشد) ٦٣.

والملاحظ أن أبا علي حيـــن آخذ المبرد في "الشيرازيات" استعمل لفظاً صريحاً آخراً وهو الوهم، الذي يعني التخيّل والتمثّل كان في الوجود أم لم يكن [١].

٤ - **السهو**: ويعني نسيان الشيء والغفلة عنه وذهاب القلب عنه إلى غيـــره [٢]، وقــد استعمله أبو علي حين آخذ ثعلب (ت٢٩١هـــ) في مسألة وردت في كتاب "الشيرازيات" ونص ذلك: "فأما قول أحمد بن يحيى في بعض أماليه: ﴿***أَرْسَلْنَا رُسُـــلَنَا تَتْـــرَى***﴾ (المؤمنون/٤٤) "تفعل" من المواترة. قال: "وترى" ثم أبدلوا الواو تاءً، فسهو" [٣].

ويبدو أن الوهم والسهو ينضويان تحت معنى الغلط؛ ذلك أنه جاء في اللـــسان: "...ووهِمَ إذا غلِطَ... ووهِم كلاهما سها ووهمت في الصلاة سهوتُ... ووهم بكسر الهاء غلِط وسها" [٤].

٥ - **الإنكار**: ويعني الجهل إذ جاء في اللسان: "ونَكِرَ الأمر نكيراً وأنكره إنكاراً أو نكراً جهله... ويعني أيضاً القبح إذ جاء في اللسان في قوله تعـــالى : ﴿ ***إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ*** ﴾ (لقمان/ ١٩) قال أقبح الاصوات... [5]

وورد لفظه في كتاب "التكملة" حين آخذ الاصمعي (ت٢١٦) بقولـــه: "وقـــال: الاصمعي- لا يقال للموت كأس. فهذا الذي أنكره عير منكر..." [6] .

٦ - **الدفع**: وهو الإزالة بقوة [٧]، وقد ورد لفظه في كتاب "الايضاح" مقترنـــاً بعبـــارة (غير ثابت)؛ وذلك حين آخذ قوماً لم يصرّح باسمهم حين اعتمدوا بيتاً من الشعر دلـــيلاً على رأيهم؛ فآخذهم أبو علي على ذلك؛ لإخلالهم بشرط من شروط القاعدة المطـــردة، وتجلى ذلك في قوله: "وهو مدفوع عندنا غير ثابت" [٨] وقد ذُكِرَ ذلـــك فـــي "حاشـــية الاصل" ونقله عنه محقق الكتاب.

---

(١) ينظر: اللسان ١٣٠/١٦ (وهم).

(٢) اللسان ١٩/ ١٣٢ (سها).

(٣) الشيرازيات ٢/ ٦٥٤.

(٤) اللسان ١٦/ ١٣٠ (وهم).

(٥) ينظر: اللسان ٧/ ٩١ (نكر).

(٦) التكملة/ ٣٧٧.

(٧) ينظر: اللسان ٩/ ٤٤١-٤٤٢ (دفع).

(٨) الإيضاح العضدي/ ٨٣، هامش رقم (٢).

٧- **الادعاء**: وهو الزعم، وجاء: وادعيت الشيء زعمته لي حقاً كان أو باطلاً [١]. وقد ورد استعماله في "الشيرازيات" في مسألة آخذ بها إلفراء فقال: "فأما ما يقوله الفراء من أن التقدير في ذلك: "يالله أم" فادعاء يدفعه الامر الظاهر، والقياس المستمر" [٢] معللاً ذلك بقوله: "فادعاؤه الحذف في الهمزة مما يدفعه الاستعمال الفاشي، والقياس المطرد"[٣].

٨- **عدم الاستقامة**: والاستقامة تعني الاعتدال ويقال استقام له الامر، وقام الشيء واستقام اعتدل واستوى... وأمر قيم مستقيم... [4].

وقد جاء بصور متعددة:

فورد استعماله في "الشيرازيات" بقوله: **(غير مستقيم)** في مسألة آخذ بها الفراء فقالْ: "... فإذا كان تأويله يؤدي إلى القول بما رفضوه، والأخذ بما اطرحوه، علمت أنه قول غير مستقيم..." [٥]. وورد بلفظ **(فليس بمستقيم)** في "الشيرازيات" أيضاً في مسألة آخذ بها الفراء فقال: "... فليس بمستقيم..." [٦].

وورد بلفظ **(ولا يستقيم)** في "الشيرازيات" كذلك، حين آخذ أبا عبيدة (ت٢١٠هـ) فقال: "... ولا يستقيم هذا أن يكون "تفعل" ..." [٧] .

وجاء مقروناً بلفظ **(البُعْد)** وجاء ذلك في "الشيرازيات" أيضاً في مسألة آخذ بها الفراء، وتجلى ذلك في قوله: "وللفراء قولٌ في هلم هو في البعد من الاستقامة" [٨] وقوله: "ومما يدل على بعد ما قاله الفراء من قولهم: "اللهم" من الاستقامة أن ضم "أمّ"

---

(١) ينظر: اللسان ١٨/ ٢٨٦ (دعا) وجاء فيه أيضاً في قوله تعالى: ﴿ ***وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ*** ﴾ (الملك/٢٧) وفسره الحسن تكذبون من قولك تدعى الباطل وتدعى ما لا يكون، تأويله في اللغة هذا الذي كنتم من أجله تدعون الأباطيل والأكاذيب،... ويجوز أن يكون تدعون في الآية تفتعلون من الدعاء وتفتعلون من الدعوى.

(٢) الشيرازيات ٢/٢١٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: اللسان ١٥/ ٤٠٠ (قوم).

(٥) الشيرازيات ٢/ ٢٣٢.

(٦) الشيرازيات ٢/ ٦٥٤.

(٧) الشيرازيات ٢/ ٤٧٨.

(٨) الشيرازيات ٢/ ٢٢٤.

إلى هذا الاسم..." [١] ثم قوله في البعد دون الاقتران بلفظ الاستقامة: "ومما يدل على بعد ما ذهب إليه الفراء في ذلك..." [٢].

٩- كما اجتمع لفظ (**البُعْد مع الامتناع**) في كتابه "الشيرازيات" في مسألة آخذ بها بعض رواة اللغة من البغداديين فقال: "وزعم بعض رواة اللغة من البغداديين أن قول الشاعر: يا أبات "إنما أراد: يا أبتي، فقلب وهذا ممتنع بعيدٌ..." [٣] .

١٠- (**السقوط والاعتراض**): فالسقطة الوقعة الشديدة [٤] ، والاعتراض فيما جاء عن الخليل: "وعارضت فلاناً، أي: أخذ في طريق وأخذت في طريق غيره، ثم لقيته، وعرضت لفلان وبفلان: إذا قلت قولاً وأنت تعيبه بذلك وأعرضت كذا، وأعرضت بوجهي عنه، أي: صددت وحدت" [٥].

وقد وردا في كتاب "العسكريات" حين آخذ بعض البغداديين حين اعترضوا على تأويل أبي الحسن الاخفش (ت٢١٥هـ) الذي يذهب اليه أبو علي ويدافع عنه وتجلى ذلك في قوله: "فهذا يسقط اعتراض من اعترض على هذا" [٦].

أما العبارات التي استعملها أبو علي في الأخذ على من سبقه والتي تدخل ضمن الاتجاه الاول فإنها تكاد تكون قد انتظمت مادته اللغوية إذ أصبحت تبدو كاصطلاحات مستعملة في منهجه في هذا الاتجاه.

وهي عبارات مباشرة في الاخذ غير أنها لم تكن مثل الألفاظ الصريحة التي استعملها في مؤاخذتهم وإنما هي صريحة بالنص وليست جريئة وشديدة الوقع على المؤاخذ عليه. ومن تلك العبارات:

١- (**ليس الأمر عندنا على ما قال**): وردت هذه العبارة في "التكملة" حين آخذ المبرد، فقال: "قال محمد بن يزيد: الاصوب عندي أنه جمع، وليس الامر عندنا على ما قال، وذاك أنّ الطّاغوت مصدر كالرّغبوت والرهبوت والملكوت.."[٧].

---

(١) الشيرازيات ٢٢٧/٢.

(٢) الشيرازيات ٢٢٧/٢.

(٣) الشيرازيات ٣٩٦/٢.

(٤) ينظر: اللسان ١٨٧/٩ (سقط).

(٥) العين ٢٧٢/١-٢٧٤ (عرض) وينظر: اللسان ٤٥/٩ و٤٨ (عرض).

(٦) العسكريات/ (تح: عمايرة) ٦٠.

(٧) التكملة/ ٣٩٦.

٢- **(لم نعلم أحداً أجازهُ)**: جاءت هذه العبارة في "البغداديات" في مسألة آخذ بها ابا زيدٍ الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، وتجلّى ذلك في قوله: "قال أبو زيدٍ: يريد: مَنْ دعا يُسمِعْكَ. هذا القول الذي ذكره في هذا لم نعلم أحداً أجازه..."[١].

٣- **(ليست هذه الكلمة من لفظ أخواتها)**: وردت في "العضديات" في مسألة آخذ بها أبا زيد الأنصاري، فقال: "وحكى أبو زيدٍ مع هذه المصادر لا مِحْلة بكسر الميم. وليست هذه الكلمة من لفظ اخواتها، لأن الفاء من هذه ميم، ومن الكلم الآخر حاء" [٢].

٤- **(وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به)** وردت في "التكملة" [٣]، وجاءت عبارة أخرى تناظرها في "العضديات" في نفس المسألة وهي: (وهذه اللغة غير مأخوذ بها)، وذلك حين آخذ الخليل بن أحمد والجماعة فقال: "وحكى سيبيويه عن الخليل أن ناساً من بكر بن وائلٍ يقولون: رَدَّنَ ومَرَّنَ، في معنى رَدَدْنَ ومَرَرْنَ. وهذه اللغة غير مأخوذ بها لقلتها في الاستعمال وشذوذها عن القياس..." [٤] .

٥- **(ليس بمطرد في القياس)**: وردت في "العسكريات" في مسألةٍ آخذ فيها عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ) فقال: " ويحكى عن عيسى أنه كان يحذف الهمزة من أرأيتك التي بمعنى العِلم. وهذا أيضاً ليس بمطرد في القياس..." [٥].

٦- **(لا يصح من جهة التصريف)**: وردت في "البغداديات" في مسألة آخذ بها الفراء دون التصريح باسمه وقد اكتفى بقوله "وزعم بعض الناس" وقد نقل ابن جني في المنصف [٦] أن ثعلباً حكى عن الفراء ذلك الرأي...، أما النص الذي وردت فيه هذه العبارة فهو: "وزعم بعض الناس أن (أول) مأخوذ من: آل يؤول أولاً، إذا رجع. وهذا التقدير في (أول) لا يصح من جهة التصريف..." [٧].

---

(١) البغداديات/ ٤٦٩.

(٢) العضديات (تح: راشد) ١١٤.

(٣) ينظر: التكملة/ ١٧٠.

(٤) العضديات (تح: راشد) ٧٩.

(٥) العسكريات (تح: عمايرة) ٦٩، و(تح: المنصوري) ١٠٦.

(٦) ينظر: المنصف ٢/ ٢٠٢-٢٠٣.

(٧) البغداديات/ ٨٩.

٧- **(لم يكن في ذلك دلالة على صحة قوله)**: وردت في "الشيرازيات" في مسألة آخذ بها نفراً من البغداديين فقال: "ومن ذهب من البغداديين الى ان الهمزة في هذه الكلمة بدل من الهاء لقولِهم: "شُويهاتٌ" لم يكن في ذلك دلالة على صحة قوله..."[١].

وهناك عبارات أخرى ذُكِرَتْ في كتبه بقلة وقد تذكر مرة واحدة مثل (وهذا قليل لا نحمل عليه، ولا يجوز، ولا يسوغ، وليس هذا بالسهل، وليس هذا بالواسع، وليس بالجيد...).

الاتجاه الثاني:

وهو ما نسميه بالمآخذ الضمنية التي تتضح من خلال سياق عرض المادة، وينبغي التعريج على الأوجه التي آخذهم بها في هذا الجانب، وأحد تلك الاوجه كان عن طريق عرض رأي عالِم ما – هو المؤاخذ عليه – أولاً، ثم عرض رأي عالم آخر يخالف رأي الأول، وبعدها يعمل أبو علي على إبراز قدرته العلمية في تأييد رأي أحدهما والدفاع عنه، والعمل على تقوية مذهبه بالاستدلال برأي عالم آخر، وباعتماده على الاصول والاحكام، كالسماع وما يدخل ضمنه من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة وكلام العرب المعتمد على أسس الاستعمال الشائع والقياس المطرد... ومن خلال موافقته لرأي الثاني تتضح مؤاخذته لرأي الأول.

والوجه الآخر كان عن طريق عرض رأي عالِم في مسالة ما، ثم عرض رأي عالِم آخر، ثم تأييد رأي أحدهما وتضعيف رأي الآخر من غير ذكْر لفظ صريح أو عبارة مباشرة تضعف من الرأي وتخطئه بشدة، وإنما تتضح المؤاخذة حين يعرض للأصول كالسماع والقياس والأحكام الأخرى التي تعضد رأي هذا العلم الذي انتصر له أو الذي يرى في رأيه الوجاهة، وتخالف الآخر.

والوجه الآخر هو أن يعرض المسألة بذكر رأيه أولاً ثم يستشهد ببيت من الشعر ويذكر توجيه أحد او عدد من العلماء أو جماعة معينة في ذلك البيت، ثم يذكر معارضته ومناقضته للرأي والتوجيه، مع الاستعانة بآراء العلماء السابقين؛ تقويةً لمذهبه، وحجة لرأيه، وبرهاناً على ما قاله.

---

(١) الشيرازيات ٢/ ٦١٧.

وستتضح تلك الأوجه بعرض سريع لعدد من المسائل التي يتوافر فيها ما ذكر.

فالوجه الاول من اوجه المؤاخذة الضمنية ما ذكر في إحدى المسائل التي وردت في "الشيرازيات"، وذلك حين آخذ أبا إسحق الزيادي [1] (ت ٢٤٩هـ) عن طريق عرض رأي الزيادي ثم عرض رأي المازني (ت ٢٤٩هـ)، وقد ساق أمثلةً لتعضيد ما ذهب إليه المازني معللاً وموافقاً له، ويتضح هذا في النص الذي يقول: "وقال أبو إسحق الزيادي: "الدليل على أن "مَهْ" ليس من قولك: "مهلاً" أنه ليس في الدنيا اسم انصرف وهو تام، وامتنع من الصرف وهو ناقص. فقال: أبو عثمان... بلى . قط المخففة ... والدليل على ذلك أن معنى "قط" معنى حسب [٢] فهو تقطع الشيء يقوي ما ذهب إليه أبو عثمان في هذا المعنى ما تقدم ذكره من قولهم في حسب بخ فأعربوه مثقلاً، وبنوه مخففاً"[٣].

أما الوجه الآخر فيتضح – مثلاً– في مسألة وردت في "البغداديات" في (ما) كونها أسماً موصولاً، ذكر أبو علي رأيه فيها ثم ذكر تجويز النحويين لرأي ما، ثم استطرد في ذكر أوجهها المحتملة وذكر آراء العلماء فيها وصولاً بها إلى جانب الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب في التعجب بفعله وبين فعله ذاكراً نص سيبويه (ت١٨٠هـ) فيه، كما ذكر رأي المبرد وغيره فيه، وتجلى ذلك في قوله: "وذكر أبو العباس وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز، وقد أجازه بعضهم[٤]. ولا أرى القياس إلا مجيزاً له..." [٥] معللاً إجازته لذلك، وهو بذلك خالف رأي المبرد. ثم تحدث بعد ذلك عن جواز الفصل بالظرف المتعلق بالفعل – وإن كان الفعل لا يتصرف – أم

---

(١) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، كان نحوياً ولغوياً، راوية شاعر. له مصنفات كثيرة منها: النقط والشكل، والامثال، شرح نكت كتاب سيبويه. مات سنة تسع واربعين ومائتين. ينظر: نزهة الالباء/ ٢٠٥، ومعجم الادباء ١٥٨/١، ومعجم المؤلفين ٣٤/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٥ (بولاق)، ٢٦٨/٣ (هارون).

(٣) الشيرازيات ٢/ ٢٥٩.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ١٧٨.

(٥) البغداديات/ ٢٥٦.

لا، فقال: "فالقول: إن (ليس) قد حكى أبو العباس فيما أخذناه عن أبي بكر عنه: أن جماعة البصريين يجيزون تقدمهُ، فقال: من رأيه أن تقديم مفعوله غير جائز عنده، وهذا الذي ذهب إليه ابو العباس هو القياس في (ليس)[1]"، وهو بذلك قد آخذ جماعة البصريين ضمناً بتأييده لرأي المبرد، ومعارضته لرأي الجماعة.

فقد خالف المبرد ووافقه في مسألة واحدة في وجهين من أوجهها. وقد اجتمعت في هذه المسألة جملة من أوجه المؤاخذة الضمنية منها:

ذكر رأيه أولاً، وعرض آراء بعض النحويين، ومعارضته لأحدهم – المبرد -، ثم معارضته لرأي جماعة البصريين بتعضيده لرأي المبرد.

والصورة الاخرى من أوجه المآخذ الضمنية جاءت في مسألة وردت في "الشيرازيات" آخذ بها الاخفش، وجاء ذلك بعد عرض رأيه أولاً في المسألة ثم الاستشهاد ببيت من الشعر وذكر تأويل الاخفش فيه ثم مؤاخذته ضمناً من غير استعمال أي لفظ جريء أو عبارة واضحة وإنما تستشف المؤاخذة من عرضه هذا فقد جاء فيما نصه: "فأما قول الشاعر... فإن أبا الحسن تأوله على أن المعنى: هم شيء عظيم فأخرجه على لفظ الدعاء فلم ينونهُ، والمعنى على خلاف الدعاء. قال: "وربَّ" كلمةٌ هكذا" [2]. وقد راعى أبو علي المعنى في مؤاخذته.

المؤاخذون ومَنْ كثُرَتْ مؤاخذتهم:

من الجدير التعريف بمن أوخذوا ومن كَثُرَ تغليطهم، وكم بلغت مؤاخذاته عليهم.

فقد أحصيت مآخذه على من سبقه فكانت سبعين مسألة أو تزيد توزعت على كتبه، وتنوعت مآخذه فيها، ويمكن أن نصنفها على النحو الآتي:

أولا: مآخذه على علماء مشهورين:

بلغت مآخذه (ثلاثة وخمسين مأخذاً)، وقد شملت ميادين العربية من نحو وصرف ولغة، وقد كثرت مآخذه في مجال النحو الصرف وقلت في مجال الدلالة والأصوات.

---

(١) البغداديات/ ٢٥٧.

(٢) الشيرازيات ٢/ ٦٣٢.

وقد توزعت مآخذه على العلماء وهم على النحو الآتي:

١- عمرو بن عبيد البصري المعتزلي [١] (ت ١٤٤هـ): آخذه في مسألة صرفية واحدة تضمنت وجهاً من أوجه القراءات، والقضايا الصوتية والصرفية والنحوية والعروضية.

وقد أشار فيها إلى خطئه باستعماله عبارات معينة كقوله: (...دلّ على خلاف ما عليه مذاهبهم) [٢] وقوله: (... فما يؤدي إلى ما هو مرفوض من كلامهم متروك) [٣] وقوله: (... فذهاب عن مذهب العرب وبعد عن مقاييس النحويين)[٤].

٢- عيسى بن عمر الثقفي: آخذه في مسألة صرفية واحدة، مؤاخذة ضمنية؛ ذلك أنه لم يستعمل أي لفظ صريح في الأخذ عليه وإنما استعان بعبارة: (ليس بمطردٍ في القياس) [٥].

٣- أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ): لقد آخذه في مسألة صرفية واحدة مؤاخذةً ضمنية اتضحت من خلال السياق [٦].

٤- الخليل بن أحمد الفراهيدي: آخذه أبو علي في أربع مسائل، مرةً باستعماله لفظاً صريحاً كأن يصف رأيه بالفساد والبعد عن الصحة، فقال:"...ونحن نذكر ما قاله – الخليل- ونبين فسادهُ" [٧] وقوله: "... قلتُ: ووزنه بهذا لا يصح..." [٨] ومرة أخرى يصف رأيه بالضعف في إحدى المسائل الصرفية، وتجلّى ذلك في قوله:

---

(١) عمرو بن عبيد بن باب البصري المعتزلي القدري، والمتكلم، والمفسّر، والزاهد، والمتوفى بحران بقرب مكة سنة (١٤٤هـ) ومن آثاره: كتاب التفسير عن الحسن البصري، والرد على القدرية، وكتاب في العدل والتوحيد. ينظر: وفيات الاعيان ٣/ ١٣٠-١٣٢، والاعلام ٨١/٥، ومعجم المؤلفين ٨/ ٩-١٠.

(٢) الشيرازيات ٦٤١/٢.

(٣) المصدر نفسه ٦٤٢/٢.

(٤) نفسه ٦٤٥/٢.

(٥) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٦٩.

(٦) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٤٢-٤٣.

(٧) البغداديات/ ٩٩.

(٨) المصدر نفسه / ٩٩-١٠٠.

"... وهو ضعيف" [1] ، وفي مسألةٍ نحوية آخذه تلميحاً من خلال استعماله عبارة (لا يجوز) فقال: "... ولو كان الأصل فيه أن لم يجز ذلك..." [2] وأخيراً اخـذه صرفياً باستعماله عبارة: "وهذا لا ينبغي أن يُأخذ به لشذوذه عـن الاسـتعمال والقياس..." [3].

٥- سيبويه: آخذه في مسالةٍ نحوية واحدة، ولم تبلغ المؤاخذة عليـه ذروتهـا مـن الجرأة، وإنما آخذه باستعمال لفظة (أقوى، وأبين) من خلال عرض رأي الخليل ثم سيبويه مفضلاً رأي الخليل على رأي سيبويه فقال: "وقولُ الخليـل عنـدي أقوى" [4] وحين تكررت المسألة في كتاب آخر قال: "وقـول الخليـل عنـدي أبين"[5]. من هذا نلاحظ أنه لم يستعمل أي لفظة مباشرة مما كان يستعمله فـي التخطئة والمؤاخذة كالفساد والوهم والقبح وغيرها، ويبدو أن هذا كان من بـاب التأدب معه.

٦- الكسائي: آخذه في مسألتين نحويتين، مرةً من غير استعمال أيّ لفظٍ مباشر مـن ألفاظ المؤاخذة الصريحة، وإنما استعان بعبارة تناظر هذا النوع من المؤاخـذة، نحو قوله: "... على أن إنكار هذا من هذا الوجه لا يسوغ لمن قال منهم بقـول الكسائي؛..." [6] فالمستعمل هنا عبارة (لا يسوغ). ومرةً أُخرى آخذه صـراحةً ووصف رأيه بالفساد فقال: "ووجه فساده.." مستعيناً بالسماع والقياس في نحـو قوله: "فلما ثبت الاستعمال بخلافه، ودفعه القياس، لم يكن لإجازته وجـهٌ..." [7] والملاحظ هنا أنّه لم يصرح باسم المؤاخذ عليه ولكن وجد أن الكسائي كان على هذا المذهب في كتاب "الإنصاف" [8] . ووافقه في ذلك البغداديون [9].

---

(١) البغداديات/٩١-٩٢.

(٢) الايضاح العضدي/ ٣٠٩، هامش رقم (٣).

(٣) التكملة/ ١٧٠-١٧١، وينظر: العضديات (تح: راشد) ٧٩.

(٤) البغداديات/ ٣١٣.

(٥) العضديات/ ٤٧.

(٦) العسكريات (تح: عمايرة) ٦٢، و(تح: المنصوري) ٩٩.

(٧) العسكريات (تح: المنصوري) ١٤٧-١٤٨.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٠-٤١ (مسألة رقم "٤").

(٩) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ١٢٩، و(تح: المنصوري) ١٤٧.

٧- الفراء: تجاوزت مآخذ أبي علي عليه أحد عشر مأخذاً توزعتْ في كتبه، أغلبها كانت صريحةً وجريئةً جداً، وتجلى ذلك في وصف آرائه بما يأتي:

١- الفساد: جاء هذا اللفظ بصيغ متنوعة منها:

أ. وذلك يفسد عندنا، كما فسد أن يكون... [١].

ب. ...ووجه فساده ... [٢].

ج. ... ما يدل على فساد ما ذهب إليه... [٣] .

د. بان فسادهُ [٤] .

ه. ... فهذا قول فاسد مستكره [٥].

و. فقول الفراء في هذا فاسد في المعنى من حيث أريتك، وفي اللفظ...[٦]

٢- عدم الاستقامة: وجاءت هذه اللفظة بصيغ متنوعة أيضاً منها:

أ. وللفراء قول في هلّم هو في البُعد من الاستقامة... [٧].

ب. ... فليس بمستقيم ... [٨] .

ج. ... علمتَ أنهُ قولٌ غير مستقيم [٩] .

د. ... وهذا القول لا يستقيم على قول الخليل وسيبويه... [١٠] .

٣- الادعاء: وتجلّى ذلك في قوله: "... فادعاء يدفعه الأمر الظاهر، والقياس المستمرُّ ... فادعاؤهُ الحذف في الهمزة مما يدفعهُ الاستعمال الفاشي،

---

(١) ينظر: البغداديات/ ٢٦٨.

(٢) ينظر: العسكريات (تح: المنصوري) ١٤٨.

(٣) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٣٣.

(٤) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٣٤.

(٥) ينظر: البغداديات/ ٣٨٥.

(٦) ينظر: البغداديات/ ٣٨٨.

(٧) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٢٣.

(٨) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٤٧٨.

(٩) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٣٣.

(١٠) ينظر: العضديات (تح: راشد) ١٠٠.

والقياس المطردُ..." [١].

٤- السهو: وتجلى ذلك في قوله: "... ونذكر قول بعض أهل النحو فيه ونبين سهوه" [٢] ، ثم وصف رأيه بأنه: " لا يصح من جهة التصريف..." [٣].

٥- الخطأ: لقد خطأهُ باعتماده على رأي أبي بكر بن السراج فقال: "قال الفراء: أراد: (كيف) فرخم، قال أبو بكر: وهذا خطأ. وهو كما قال، وبسطهُ..."[٤] .

٦- الامتناع: وتجلى ذلك في قوله: "ويدلُّ على امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصبٍ..." [٥].

أما المسائل التي آخذه بها ضمنياً [٦] فقد جاءت تكراراً لما صرح به في مسائلة المذكورة.

٨- أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ): آخذه أبو علي في مسألتين صرفيتين، الأولى باستعماله عبارة صريحةً وهي في قولهُ: "... ولا يستقيم هذا أن يكون "تفعلُ"..." [٧]، والثانية آخذه فيها ضمنياً، وتجلى ذلك في قوله: ...قيل: لا يكون لفظ "أول" مما ذكرته..." [٨].

٩- أبو الحسن الأخفش الاوسط: بلغت مآخذه عليه أربعة مآخذ ما بين مأخذٍ ضمنّي وبين مأخذ صريح، فالمسألة الأولى التي آخذه فيها صراحة مسألة نحوية، إذ قال عن رأيه بأنه: " لا يصلح.. وهذا يفسد القول الذي تقدمهُ أيضاً" [٩]. والمسألة الثانية نحوية أيضاً آخذه فيها صراحة من خلال الخلاف الذي جرى بين رأي

---

(١) الشيرازيات ٢/ ٢١٩.

(٢) البغداديات/ ٨٧.

(٣) البغداديات/ ٨٩.

(٤) البغداديات/ ٣٤٩.

(٥) العسكريات (تح: عمايرة) ٦٧، و(تح: المنصوري) ١٠٤.

(٦) ينظر: التكملة/ ٢٣٣، والعضديات (تح: راشد) ٢٨٠.

(٧) الشيرازيات ٢/ ٦٥٤.

(٨) الشيرازيات ١/ ١٠.

(٩) البغداديات/ ١٧٠.

سيبويه والأخفش، إذ دافع فيه أبو علي عن رأي سيبويه وضعّف فيه رأي الاخفش وتجلّى ذلك في قوله: " ومذهب سيبويه في هذا أقوى... فهذا يبين لك قوّة مذهب سيبويه في هذا وضعف مخالفه" [(١)]. والمسألة الأخرى آخذه فيها نحوياً باستعماله عبارة لا تنم عن جرأةٍ في الأخذ عليه فقال: "فإن أبا الحَسَنِ تأوّله على أنّ المعنى: هم شيءً عظيم فأخرجه على لفظ الدعاء فلم ينونهُ، والمعنى على خلاف الدعاء..." [(٢)] أما المسألة الأخيرة النحوية فقد آخذه فيها ضمنياً [(٣)] .

١٠- أبو زيد الانصاري: آخذه أبو علي في ثلاث مسائل نبّه فيها إلى خطئه باستعماله عبارات معينة، فالأولى آخذه فيها نحوياً باستعماله عبارة: "هذا القول الذي ذكرهُ في هذا لم نعلم أحداً أجازهُ.." [(٤)]، والثانية آخذه فيها لغوياً وصرفياً باستعماله عبارة معينة وتجلّى ذلك في قوله: "وحكى أبو زيدٍ مع هذه المصادر لا محلةً بكسر الميم. وليست هذه الكلمة من لفظ أخواتها،..." [(٥)]، والمسألة الأخيرة صرفية آخذه بها باستعماله عبارةً: "...دلّ على خلاف ما عليه مذاهبهم" [(٦)]، وعبارة: "فما يؤدّي إلى ما هو مرفوض من كلامهم متروك، علمَ أنه ليس بالقويّ..." [(٧)].

١١- الأصمعي: آخذه في مسألة لغوية واحدةٍ إذ أنكر عليه استعماله اللفظة إيّاها فقال: "فهذا الذي أنكرهُ غير منكرٍ..." [(٨)]

١٢- أبو أسحق الزيادي: آخذه مرةً واحدةً ضمنياً في مسألةٍ صرفية [(٩)].

١٣- أبو عثمان المازني: آخذه في مسألة صرفية باعتماده على السماع والقياس فقال:

---

(١) الايضاح العضدي/ ٩٠، هامش رقم (١).

(٢) الشيرازيات ٢/ ٦٣٢.

(٣) ينظر: البغداديات/ ٢٧١ وما بعدها.

(٤) البغداديات/ ٤٦٩.

(٥) العضديات/ (تح: راشد) ١١٤.

(٦) الشيرازيات ٢/ ٦٤٢.

(٧) الشيرازيات ٢/٦٤٢-٦٤٣.

(٨) التكملة/ ٣٧٨.

(٩) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٥٩.

"...وليس هذا بالشائع من طريق السّمع، ولا القويّ في القياس" [1].

١٤- المبرد: تجاوزت مآخذ أبي علي عليه عشرة مآخذ ما بين مأخذٍ صريح وبين مأخذٍ ضمنيّ. والمسائل التي آخذه فيها صراحةً تنوعت فيها ألفاظ وعبارات الصراحة، ويتجلى ذلك في وصف آرائه بما يأتي:

أ- ... فمغالطة فيه... [2] .

ب- فهذا مغالطة من أبي العباس [3].

ج- فكالمغالطة [4] .

د- ... وليس الأمر عندنا على ما قال [5] ...

هـ- ... فالقول فيه: إن ذلك عندي وهم لما قدمته من الحجاج في ذلك. ويبعد ذلك... [6].

و- فالمتأول له على أنه ردّ اللام مع الياء التي هي للمتكلّم كما رُدّ مع الكاف غلط... [7] .

ز- ... وإذا كان كذلك، لم يدلَّ على صحّة قول من خالفَ سيبويه...[8] والمسألة الاخيرة آخذه فيها ضمنياً [9] .

١٥- ثعلب: آخذه في مسالتين، الأولى صرفية آخذه فيها صراحة باستعماله لفظ (السهو) فقال: "... قال: "وترى" ثم أبدلوا الواو تاءً، فسهو..." [10]. والثانية نحوية آخذه فيها ضمناً وتلميحاً [1].

---

(١) الشيرازيات ١/ ٤٠.

(٢) ينظر: البغداديات/ ٢٧٨.

(٣) ينظر: البغداديات/ ٢٧٩.

(٤) ينظر: البغداديات/ ٣٠٥.

(٥) ينظر: التكملة/ ٣٩٦.

(٦) ينظر: الشيرازيات ٢/٣٩٠.

(٧) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٦٣.

(٨) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٢٧٢.

(٩) ينظر: البغداديات/ ٢٥٦، و٢٨٥، والعضديات (تح: راشد) ٧٤.

(١٠) الشيرازيات ٢/٦٥٤.

١٦- الزجاج: قلّت مآخذ أبي علي عليه في هذه الكتب التي وقفت عندها؛ ذلك أنّه أفرد له كتاباً في مآخذه عليه وهو "الاغفال" فيما أغفله الزجاج في كتابه "معاني القرآن واعرابه"، وقد ذكر الدكتور مازن المبارك: "... إن (الاغفال) هو تعقيب واستدراك على كتاب (معاني القرآن واعرابه)" [٢]. وقد آخذه أبو علي في كتبه المخصصة للدراسة في مسألتين نحويتين صراحةً، الأولى باستعماله لفظ جريء وهو الفساد والضعف، فقال: "وهذا الذي اعتلّ به فاسد جداً ضعيف" [٣] والثانية باعتماده أسس القلة والندرة والكثرة ضمن أصل القياس وتجلّى ذلك في قوله: "... ولا أجده من باب: ثاب يثوب ثوباً، كما ذهب إليه أحدُ شيوخنا، لأنّ ذلك قليل، فالقياسُ على الأكثر أولى وأقربُ إلى الصوابِ من الحمل على النادر..."[٤].

١٧- أبو بكر بن السراج: آخذه في مسالة نحويّةٍ واحدة صراحةً وتجلّى ذلك في قوله: "وهذا الذي قالهُ ليس بمستقيم لا يصلحُ..." [٥] .

من ذلك كلّه يتضح أنه لم تبلغ مآخذ أبي علي على العلماء في هذه الكتب كثرتها على الفراء والمبرد.

ثانيا: مآخذه على جماعة البصريين:

آخذ أبو علي البصريين في مسألتين، الأولى نحوية آخذهم فيها ضمنياً باعتداده برأي المبرد المخالف لرأيهم ، وتجلّى ذلك في قوله: "...إنّ جماعة البصريين يجيزون تقدّمهُ، فقال:- المبرد – من رأيه أنّ تقديم مفعوله غير جائزٍ عندهُ، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس هو القياس في (ليس)" [٦] .

والمسألة الثانية صرفية آخذهم فيها صراحةً؛ لأنهم وافقوا عمرو بن عبيد وأبا زيد الأنصاري في همز "جان" فأنشدوا عدد من الأبيات الشعرية التي تقوّي رأيهم في

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٢/٤٩٥.
(٢) كتاب اللامات للزجاجي/ ١٧.
(٣) البغداديات/ ٢٣٥.
(٤) البغداديات/ ٥٣١.
(٥) البغداديات/ ٥٤٥.
(٦) البغداديات/ ٢٥٧.

الهمز [١]، فآخذهم أبو علي على اساس قواعد معروفة، كالقلة في قوله: "وهذه الاشـــياءُ شاذة قليلة..." [٢] ومخالفة مذهبهم النحوي في قوله: "... دلّ على خـــلاف مـــا عليـــه مذاهبهم..." [٣] وعدم القوة في قوله: "...فما يؤدّي إلى ما هو مرفوض مـــن كلامهـــم متروك، علم أنّه ليس بالقوىّ..." [٤] وقوله: "وهذا مالم نعلمْ أحداً حكاهُ.." [٥].

ثالثا: مآخذه على جماعة الكوفيين:

آخذ أبو علي الكوفيين في ثلاث مسائل، الأولى نحوية آخذهم فيها ضمنياً مـــن خلال الاعتداد برأي سيبويه وجمهور البصريين [٦]. والثانية نحوية أيضاً آخذهم بنـــاءً على قواعد نحوية تتعلق بأصول النحو كعدم جواز ذلك في القياس، وتجلّى ذلـــك فـــي قوله: "وقد حكى أبو الحسن الأخفش [عن الخليل ويونس] أنّ الكوفيين يجيزون تبيينـــهُ بالجمع..." [٧] ثم علقّ على رأيهم بقوله: "وإجـــازة ذلـــك لا ينبغـــي أنً تكـــون فـــي القياس..."[٨]. فنلاحظ عبارة (لا ينبغي أن تكون في القياس) هي التي عمل بهـــا أبـــو علي في تخطئتهم. أما المسألة الثالثة فقد آخذهم فيها صراحةً وهي مسألة نحوية نقـــل المحقق في الحاشية مأخذ أبي علي عليهم من "حاشية أصل الكتاب"، إذ قال الكوفيـــون: "إن الاسم المنصوب في هذا الباب إنما ينتصب لوقوعه موقع "مع" "[٩] وقد منع أبو علي رأيهم وبيّن وجه فساده، إذ إن ما قاله الكوفيون قد جاء على غير ما قدّره أبو علي ومن قبله من النحويين [١٠]،وقد أدخله في باب الخطأ والفساد

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٢/٦٤٠-٦٤١.

(٢) الشيرازيات ٢/٦٤١.

(٣) الشيرازيات ٢/ ٦٤٢.

(٤) الشيرازيات ٢/ ٦٤٢.

(٥) الشيرازيات ٢/ ٦٤٣.

(٦) ينظر: البغداديات/ ١٩٥ وما بعدها.

(٧) الشيرازيات ٢/ ٣٧٤.

(٨) الشيرازيات ٢/٣٧٤.

(٩) الأيضاح العضدي/ ١٩٣، هامش رقم (٢)

(١٠) ينظر: الايضاح العضدي ١٩٣، هامش رقم (٢).

فقالْ: "فوجه فساده أنه قد عُلمً أنّ "مع"..." [١].

رابعا: مآخذه على جماعة البغداديين:

آخذ أبو علي البغداديين في تسع مسائل نحوية وصرفية، أغلبها صـــريحة وقـــد تجلّت مآخذه بوصف آرائهم بألفاظ: الخطأ، أو الفساد، أو عدم الـــسعة، أو التفـــرد، أو الامتناع والبعد وغيرها، كما هو جلي فيما يأتي

أ- "وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام وهو عندي على قياس قـــول أصـــحابنا خطأ" [٢].

ب- "وقد أجازً البغداديون جمع هذا الضرب من الأسماء بالواو والنون على ضعفٍ عندهم. ووجه فسادهِ... فلما ثبت الاستعمال بخلافه ودفعه القياسُ لم يكن لإجازته وجهٌ..."[٣].

ج- "وقد اعترض بعض البغداديين على هذا التأويل... فهذا يسقط اعتـــراض مـــن اعترض على هذا..." [٤].

د- "وبعض البغداديين يذهب في ذلك على ما حكي لي... وليس هذا بالواسع..." [٥].

ه- "وقد أنشد البغداديون... ولم أجد المتقدمين من أصحابنا حكوا من ذلك شيئاً" [٦].

و- "... وفيما قالته العرب من قولهم: هذا فيَّ دلالة على فسادِ قول من قـــال مـــن البغداديين... ومما يدلّ على فساد ذلك... فإذا أدّى القول بذلك إلى مـــا تدفعـــه الأصول وجب أن يكون فاسداً..." [٧].

ز- "... وزعم بعض رواة اللغة من البغداديين... وهذا ممتنع بعيد... ومثـــل هـــذا القول ممّا لا ينبغي أن يعرج عليه... لأن الفساد الذي دخل هناك..." [١].

---

(١) الايضاح العضدي ١٩٣، هامش رقم (٢).

(٢) التكملة/ ٥٧٣.

(٣) العسكريات/ (تح: عمايرة) ١٢٩، و(تح: المنصوري) ١٤٧-١٤٨.

(٤) العسكريات (تح: عمايرة) ٢٦٠ و(تح: المنصوري) ٩٨. وجاء فيه: (النحاة بدل البغداديين).

(٥) العسكريات (تح: عمايرة) ١٤٩، و(تح: المنصوري) ١٦٣.

(٦) العضديات (تح: راشد) ٢٩.

(٧) الشيرازيات ٣٨٩/٢.

ح- "ومن ذهب من البغداديين الى أن... لم يكن في ذلك دلالة على صحة قولـــه... فإذا أمكن ذلك سقط استدلاله به" [٢]. والمسألة الاخيرة صـــرفية آخـــذهم بهـــا ضمنياً[٣] .

خامسا: مآخذه على أقوام لم يصرح بأسمائهم:

آخذهم أبو علي في ثلاث مسائل نحوية صراحةً، فالمؤاخذة الاولى اتضحت في قوله: " وحكي أن قوماً يجيزون: ما زيداً عمرو بضارب، ويقولون: إن الباء لغوٌ، وهذا عندي فاسد لما تقدم" [٤] والثانية في قوله: "... سُمِعَ من العرب مـــن يقـــول... وهـــذا قبيحٌ"[٥] والثالثة في قوله: " وقد حكي أن قوماً يقولون: نعم صاحب قومٍ وأنشدواً... وهو مدفوع عندنا غير ثابت" [٦] .

---

(١) الشيرازيات ٢/ ٣٩٧.

(٢) الشيرازيات ٢/ ٦١٧.

(٣) ينظر: التكملة/ ٣٨٦.

(٤) البغداديات/ ٢٨٥.

(٥) العسكريات (تح: عمايرة) ١٠٨-١٠٩، و(تح: المنصوري) ١٣١.

(٦) الايضاح العضدي/ ٨٣، هامش رقم (١).

الفصل الأول

منهج أبي عليّ النحويّ في المؤاخذات

المبحث الأول: السماع والقياس.
المبحث الثاني:الاحتجاج العقلي.
المبحث الثالث: مراعاة المعنى.
المبحث الرابع: مخالفة القاعدة وحكمها.
المبحث الخامس: مخالفة العلماء السابقين.

منهج أبي علي النحوي في المؤاخذات:

لقد نهج أبو علي نهج سابقيه في الرد على من سبقهُ أو تخطئتهم والأخذ عليهم، فهذا المبرد يؤلف كتاب "الردّ على سيبويه"، والزجاج يؤلف " الرد على ثعلب" [١]، وابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) كانت جلّ مؤلفاته في الردود [٢]- هذا على سبيل المثال لا الحصر، وهذا أبو علي يؤلف كتاب الإغفال فيما أغفله الزجاج في كتاب "معاني القران واعرابه".

وقد اتضح ان أبا علي قد اعتمد في مآخذه على الأصول والأحكام؛ ذلك ان العالم حين يُبدي رأياً في مسألة ما، أو يجوّز وجها، أو يدلي برأيه، أو يخالف أو ينتصر لرأي ما، أو يخطئ غيره فلا بدّ ان يعتمد على الأصول والقواعد التي تعصمه من الهوى والشطط.

وقد خطّ أبو علي لنفسه منهجاً في المؤاخذات، إذ اتخذت خطوطاً واضحة تشترك فيما بينها، فأصوله واحكامه التي اعتمد عليها يمكن ان نصفها على النحو الآتي:

أولاً: السماع والقياس.

ثانياً: الاحتجاج العقلي.

ثالثاً: مراعاة المعنى.

رابعاً: مخالفة القاعدة وحكمها.

وأخيراً: مخالفة العلماء السابقين.

هذه مجمل الأصول والأحكام التي استند إليها في المؤاخذات، فهو عندما يخطئ من سبقه يعتمد السماع مرةً ويعتمد القياس مرةً أخرى وقد يعتمدهما معاً في المسألة نفسها، وعندما يقيس فإنه يقرن ذلك بأدلة عقلية يحتج بها على بعد رأي من آخذه؛ ذلك ان كلاً من القياس والاحتجاج يعتمد على العقل اساساً في تحليل المسألة، فهذا استعمال شائع وذاك قياس مطرد، وتلك قاعدة صحيحة، تلك بعض أدواته. وقد نهج نهجاً آخر

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٣٥٢/١.

(٢) فلهُ "ردّ على المفضل في الردّ على الخليل"، وله "الردّ على بزرج العروضي"، و"الرد على ثعلب في اختلاف النحويين"، و"الرد على ابن خالويه في الكل والبعض"، و"الرد على ابن مقسم في اختياره"، و" الرد على الفراء في المعاني"، و"الرد على أبي زيد البلخي" في النحو، و"الرد على من قال بالزوائد". ينظر: إنباه الرواة ١١٣/١-١١٤.

في التدليل على صحة ما يذهب إليه فالمحاجاة العقلية والحمل على المعنى، والاستعانة بآراء العلماء السابقين تعضيداً لآرائه في المخالفة، تنوع لأدواته التي استعملها.

وهكذا يلاحظ ان هذه الأصول والأحكام في كثير مما يعرض متداخلة ومترابطة يؤخذ بعضها برقاب بعض.

المبحث الأول

السماع والقياس:

تناول القدماء والمحدثون هذين الاصلين في مباحثهم بالتفصيل ولا نريد الخوض في التفاصيل؛ لان في هذه الإعادة تكراراً نحرص على تجنبه وانما سنقتصر الإشارة إلى بعض المصادر والمراجع التي تناولتهما كي نصل إلى توضيح مفهومهما عند أبي علي النحوي خاصة.

فكتب الأصول كثيرة، منها: ما ورد في كتب العلماء الأوائل مثل "الكتاب" لسيبويه، و"معاني القرآن" للفراء، و"المقتضب" للمبرد، و"الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج و"الحدود في النحو" للرماني (ت ٣٨٤هـ)، وقد جاءت كتب أبي علي النحوي ليتضح فيها هذان الأصلان مثل "البغداديات" "والإيضاح" و"التكملة"، وقد أفرد في "العسكريات" فصلاً خاصاً بذلك[1] ، ونراهما في "الشيرازيات"، و"العضديات" ايضاً، ثم جاءت كتب تلميذه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) مثل "الخصائص" واتضحا ايضاً في كتاب "الإغراب في جدل الإعراب" و"لمع الأدلة" لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وقد سار على هذا السيوطي (ت ٩١١هـ)، إذ ألف كتاب "الاقتراح". وجاء المحدثون لينهلوا مما سبق وكانت عنايتهم بالسماع والقياس واضحةً، إذ أفرد بعضهم تأليفاً مستقلاً بذلك[2].

أما السماع والقياس عند أبي علي النحوي خاصةً فقد كان يوليهما عناية كبيرة. فمفهوما السماع والقياس عنده وكيفية توظيفهما في مسائله يتجلّى في جملة ما يتجلى في كتابه "البغداديات" في عرضه لمسألة تتعلق بـ "ما" الزائدة التي آخذ فيها المبرد معتمداً في مخالفته على هذين الأصلين، فقال: "فحكم السمّاع في الشيء ان يتقدم القياس، فإذا لم يتقدّمه فلا موضع للقياس، لأنّه حينئذ غير موصل إلى المراد، ولا مؤدّ إلى الغرض المطلوب. ألا ترى: ان الغرض في استخراج هذا القياس إنما هو ان يتكلم غير العربي

---

(١) ينظر: العسكريات (تح: المنصوري) ٩٩-١٤٠.

(٢) ينظر: دراسات لغوية/ ٧٠-١٢٠، والسماع والقياس/ ١١-١٤، وفي أصول النحو/ ٦٨-٢٠٣، ومن أسرار اللغة/ ١-٦٢. فضلا عن الرسائل الجامعية كـ: القياس في النحو العربي رسالة دكتوراه/ ٢٣ وما بعدها.

الفصيح بلزومه إياه، واستعماله له كما يتكلم العربي الفصيح، فإذا أدّى إلى خلاف كلام العرب كان فاسداً، وخلاف ما قصد به لهُ..." [1] .

وقد نقل عنه ابن جني قوله: "الفرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين، إنما ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع"[٢].

ويدخل ضمن موضوع السماع الاستشهاد بأنواعه:

١- الاستشهاد بالقران وقراءته. فمن الحق ان مكانة القران الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي الاحتجاج به في كل حال [٣].

٢- الاستشهاد بالشواهد الشعرية. وهذا له نصيب كبير في أغلب مسائل أبي علي ان لم يكن جميعها.

٣- النثر من الأقوال والأمثال.

ويلاحظ ان أبا علي قد أكثر من الاستشهاد بالقران الكريم وقراءته، وكذلك الاستشهاد بشعر الشعراء أما الأقوال والأمثال العربية فقد كانت قليلة جداً، فقد ورد الاستشهاد بالمثل القائل: "عسى الغوير ابؤسا" في كتاب "الايضاح" [٤] وكررهُ في كتاب "العضديات"[٥] دالا باستشهاده به على ان موضع ان مع صلتها نصب، وتجلّى ذلك في قوله: "ولا ينتصب في خبر عسى غير ان مع صلتها وغير أبؤس بالنصب في هذا المثل"[٦] . والنصب بغير ان لا يأتي في حال السعة والاختيار، وإنما جاء في المثل وضرورة الشعر [٧].

---

(١) البغداديات/ ٣٠٦.

(٢) المنصف ٢٧٨/١-٢٧٩.

(٣) القياس في اللغة العربية/ ٢٨.

(٤) ينظر: الايضاح العضدي/ ٧٦.

(٥) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٦٥، وهذا المثل ذكره صاحب جمهرة الأمثال ٥٠/٢، وصاحب مجمع الأمثال ٢/ ١٧.

(٦) الإيضاح/ ٧٧.

(٧) ينظر: العضديات (تح: راشد) /٦٦.

أما القياس فقد انماز به أبو علي وأخذ على فكره السبل، فصار يمتحن به كلّ مسألة تعرض له [١]. وقد حظي بفيض غزير من ثمرات تفكيره حتى قال عنه ابن جني: "أحسب ان أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[٢] وليس هذا بالقليل [٣].

وقد رسخه ومد جذوره في النحو وفضله على غيره من أدوات النحو الأخرى[٤].

ولأهميته عنده فقد عرّف النحو بأنه القياس فقال: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" [٥] مقتفياً أثر من سبقه.

وقد نقل عنه ابن جني قوله المشهور: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدةٍ من القياس" [٦].

وسنقف على بعض المسائل التي وظف فيها السماع والقياس في مآخذه:

١- قال المبرد فيما حدّثه به المازني عن أبي زيد أنه سمع عمرو بن عبيد يقرأ: ﴿ **فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ** ﴾ [٧] (الرحمن/ ٣٩) فهمز فقال أبو زيد: فظننته لحن حتى سمعت العرب تقول: دأبّة وشأبّةُ ونحو ذلك فيهمزون فعلمتُ ان عمراً لم يقل الاسماع [٨] ، فمن هذا يبدو ان أبا زيد قد وافق عمراً في قراءته.

---

(١) ينظر: في أصول النحو/ ٧٦.

(٢) الخصائص ٢٠٨/١.

(٣) ينظر: في أصول النحو/ ٧٧.

(٤) ينظر: التكملة/ ٧٠.

(٥) التكملة/ ١٦٣.

(٦) الخصائص ٨٨/٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٧/٣ (بدون همز مع تشديد النون وتنوينه)، والابدال ٥٤٥/٢-٥٤٦، وسر الصناعة ٨٣/١، والمحتسب ١٣٥/٢، و٣٠٥، والمنصف ١/ ٢٨١، وظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء/ عبد الجبار علوان النايلة/ مجلة المجمع العلمي العراقي/ ج١- مج ٣٧/ جمادي الآخرة ١٤٠٦هـ – آذار ١٩٨٦. ص٣٢٤.

(٨) ينظر: الشيرازيات ٦٤٠/٢.

أما المازني والمبرد ومعهم أبو علي فلم يقبلوا بذلك وقد تجلّى رفضهم لذلك فيما جاء عن لسان أبي علي النحوي إذ قال: "قال أبو العباس: قلت أنا لأبي عثمان اتفسر هذا؟ فقال: لا ، ولا أقبله. قال الشيخ أبو عليّ: قد أصبت لكثير شيئاً على ما حكاه أبو زيد عن عمرو وذلك من قوله:

وأنت ابن ليلى خيرُ قومك محضرا

إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل [1]

وأصاب أيضاً:

....

..... وأما بيضها فادهأمت [2]

وقد أنشد بعض البصريين البيت القائل:

خاطمها زأمها كي يركبا"[3] .

وقد وصف أبو علي ما رآه بالشذوذ وجاء نصّ ذلك في قوله: "وهذه الاشياء شاذة قليلة. والقول فيه ما قال أبو عثمان" [4].

وقد علّل أبو علي على صحة رأي المازني مستعيناً بالقياس ونلاحظ ذلك في قوله: "ألا ترى ان قياس هذا الذي حكاه أبو زيدٍ في قراءة عمرو ان تحرك نحو ياء التحقير في أصيّمٍ وهي لا تتحرك أبداً ... فإذا أدى قياسه إلى هذا، دلّ على خلاف ما عليه مذاهبهم"[5] وقد ساق ألفاظاً مناظرة كدليل على مذهبه الذي هو مذهب سابقيه واتبع طريقةً رأينا فيها استطراداً في حمله على النظائر في نحو قوله: "فما يؤدّي إلى ما هو مرفوض من كلامهم متروك، علم أنه ليس بالقوى وأنه ان سمع من قائل بقوله: كان نحو اليجدّع واليتقصّع ونحوه مما يعرف ليحفظ شذوذه ولا يقاس عليه..." [6].

---

(١) ديوان كثير/ ٢٩٤.

(٢) ديوان كثير/ ٣٢٣، وينظر: سر الصناعة ١/ ٨٤، والمحتسب ٤٧/١، و٣١٢، وشرح المفصل ١٢/١٠.

(٣) الشيرازيات ٢/ ٦٤١. والبيت لم نقف على قائله: ينظر: الخصائص ١٤٨/٣، و المنصف ١/ ٤٤٧.

(٤) الشيرازيات ٢/ ٦٤١.

(٥) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٦٤١.

(٦) الشيرازيات ٦٤٢/٢-٦٤٣.

من هذا يبدو أنّه يفضل القياس على السماع في هذه المسالة ويجعله في المقـــام الأول في الاحتجاج والتعليل. وقد عرف ان نحاة القرن الرابع وأبو عليّ واحدٌ منهم قد اتخذوا القياس والتعليل من أصول النحو ومهدوا السبيل لتـــأثر النحـــو فـــي المنطـــق والفلسفة[(١)].

واستطرد قائلاً في "دأبّة" أنه رفض اللفظ بها مهموزة وقاس ذلك على أنه لـــو كان القياس في حكايتها مهموزة لجاز ان يقول في "تموّد الثوب" بالضم علـــى حـــرف اللين، ولو ساغ هذا لساغ ان تلقى حركة الهمزة في التخفيف. واصفاً هذا القول بأنه لم يعلم أحداً حكاه [(٢)].

ثم عرض قول سبويه مدافعاً عنه ومعترضاً على من اعترض عليه، مستنداً في ذلك إلى ما استعمله من حجة مدللة على رأي سيبويه ومعارضة لما حكاه أبو زيد فذكر بأنهم إنْ قالوا بأنّ حكاية سيبويه لـــ "أبّويّوب" وقوله بان من العرب من يقول: رأيـــت رجلأ فيهمز الألف التي هي بدل من التنوين؛ دليل على قوة ما حكاه أبو زيد وما ذهب إليه ، فان هذه اللغة أكثر في الاستعمال وأقوى في القياس من "دأبّة" و" احمأرّت" [(٣)] ؛ معللاً الظاهرة الاعرابية بالصوتية كقلب الألف إلى الهمزة، مستعيناً بما رواه محمد بن يزيد المبرد في قوله: "...سألت أبا عثمان عن قول سيبويه من العرب من يقول: رأيت رجلأ فيهمز الألف. ما دعاهم إلى ذلك؟ فقال: من قبل ان الألف تهوي في الفم فآخرها عند أول الهمزة، فلما كانت تنقطع عند الهمزة؛ جيء بالهمزة مكانها..."[(٤)].ولتوضـــيح المسالة فقد اقتضى أبو علي الاستطراد في ذلك وهو يسوق الأمثلة المشابهة لـــ"جـــأن" و"دأبة"، يحلّل ويوضح الأوجه المحتملة كي يبرز الفروق المختلفة بينهما. إذ ذكر ما قيل في لفظة (أنا) معتصماً بالمقاييس النحوية قائلاً: "فأما ما يقوله بعض من يجهـــل هـــذا الشان من ان الهمزة في "أنا" كانت ألفاً فلما اريد الابتداء بها قلبت همزة. فذهاب عـــن مذهب العرب وبعد عن مقاييس النحويين"[(٥)].ومن عرض المسألة هنا يتضح ان أبا علي

---

(١) ينظر: عبقري من البصرة/ ٩٢.

(٢) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٦٤٣

(٣) ينظر: الشيرازيات ٢/٦٤٣-٦٤٤.

(٤) الشيرازيات ٢/ ٦٤٣-٦٤٤، وينظر: الفارسي ومذهبه اللغوي في الـــشيرازيات، د. علـــي جابر المنصوري – مجلة الإمام الأعظم/ ع (٤) –١٩٧٨- ص٣٤٩.

(٥) الشيرازيات ٢/٦٤٤-٦٤٥.

حين يؤاخذ من سبقه فإنه يحلل المسألة من جميع وجوهها كي لا يبقى لمحتج عليه من دليل يعارضه فيه، مستعيناً بالاستعمال والقياس، دليلاً على ما رآه ودعما لما ذهب إليه وبرهاناً لاحتجاجه.

٢- وقد رد على الخليل بن أحمد الفراهيدي بالاعتماد على مبدأي الاستعمال والقياس وتجلّى ذلك في قوله: "وزعم الخليل ان ناساً من بكر بن وائل يقولون: "رَدَّنَ ومرّن" إذا أخبروا، وأردوا: "رَدَدْن ومَرَرْن". وهذا لا ينبغي ان يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس. أما الشذوذ عن الاستعمال، فلقلة المستعملين له. وأما الشذوذ عن القياس، فلأنه إذا اجتمع أهل الحجاز على إظهار "أُرْدُد" ونحوه، مع تعاقب الحركات التي ذكرنا عليها، فان لا يدغم نحو: رددْن الذي لا تصل إليه الحركةُ البتّة لاتصاله بالضمير أولى" [١] .

٣- ومن هذا القبيل أيضاً ما ساقه في مسألة آخذ فيها المبرد، مستعيناً فيها بالاستعمال والقياس، فذكر "ما" عندما تزاد لزوماً عوضاً من الفعل (كان)، وقدّم أصل السماع على القياس في هذه المسألة، إذ ابتدأها بالبيت الشعري القائل:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ
فان قومي لم تأكلهم الضبعُ [٢]

ذلك أنه عندما وجد ان مصدر السماع أقوى فقدمه على الأدلة المصنوعة.

وقد ذكر توجيه سيبويه لهذه المسألة وكان يرى فيه وجاهة وقبولاً إذ قال: "قول سيبويه في هذا ما كتبناه من ان (أن) هذه هي الناصبة للفعل و(ما) عوض منه ملازمة للكلمة و(أنت) مرتفع الموضع بالفعل الذي صار (ما) عوضاً منه، وهو: كان، فأما (أن) مع صلتها في موضع نصب لوصول الفعل إليه وعمله فيه" [٣].

فـ (أن) هذه هي الناصبة للخبر و(ما) عوض من (كان) ملازمة للكلمة و(أنت) مرتفع الموضع بالفعل (كان الذي صارت (ما) عوضاً من (كان)، فأما (أن) مع صلتها من موضع نصب لوصول الفعل إليه وعمله فيه. فتتصبه لأنه تابع (أبا خراشة). فـ (ما) هي الرافعة الناصبة لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب وحلت محل (أن كان).

---

(١) التكملة/ ١٧٠-١٧١، وينظر: العضديات (تح: راشد) ٧٩.

(٢) البيت للعباس بن مرداس السلمي، ديوانه/ ١٢٨، وفيه: وقال لخفاف بن ندبة:
أبا خراشة إما كنت ذا نفر..... بدلاً من إما أنت
ينظر: الكتاب ١٤٨/١ (بولاق)، ٢٩٣/١ – (هارون)، والانصاف ٧١/١، والخزانة ٨٠/٢.

(٣) ينظر: البغداديات/ ٣٠٤، وينظر رأي سيبويه في الكتاب ١٤٨/١ (بولاق)، ٢٩٣/١-٢٩٤ (هارون).

ودلّل على ذلك بان (أن) في البيت موضعها نصب بفعلٍ مضمر يدل عليه ويفسره قوله:

....   فان قومي لم تأكلهمُ الضبعُ

وقد منع من جواز الحكم على موضعه بالنصب بـ(لم تأكلهم الضبع)؛ لان التقدير سيكون: ان قومي لم تأكلهم الضبع لئن كنت ذا نفرٍ، محتجاً لذلك بان هذا الفعل بعد "إن" و"أن" قبلها، وما قبل (إن) لا يعمل فيه ما بعدها. فلم يجز انتصابه بهذا؛ لأنه لا بدّ له من متعلق هو الفعل المضمر وهو (بقيت، أو سلمت)، أو نحو ذلك مما يدل عليه قوله:

....   فان قومي لم تأكلهُم الضبعُ [1]

وناقش رأي المبرد في ردّه على سيبويه إذ كان يرى أنه من قبيل المغالطة؛ ذلك ان المبرد لا يرى وقوع الفعل بعد (أن) هذه ممتنعاً، وأنه جائز عنده في القياس، واحتج أبو علي لذلك بمبدأي الاستعمال والقياس، وتجلّى ذلك في قوله:"الا ترى: أنه قد يجوز في القياس اشياء كثيرة لا يجي به الاستعمال، فإذا لم يستعمل له ترك، وان أجازه القياس، فلا يستعمل في الكلام: وذر، ولا ودع، ولا ما أشبه ذلك لأمتناعه في الاستعمال، وان أجازه القياس، وكذلك إظهار الفعل في هذا الموضع لا يجوز لشذوذه عن الاستعمال، وان أجازه القياس" [2].

وقد يعتمد على تقرير أحكامه على النصوص التي يسوقها من خلال استقرائه ويتجلى ذلك في قوله: "وهذه العلل إنما تستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطراده في الاستعمال ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة، فإذا أدّى إلى خلافه وجب ان يشذ ويطرح، فحكم السماع في الشيء ان يتقدم، فإذا لم يتقدمه فلا موضع للقياس..." [3] .

كما اقتضاه الأمر إلى ان يذكر الأحكام الاخرى للسماع والقياس فضلاً منه في الإبانة والتوضيح والبرهنة على احتجاجه بتلك الأحكام فقال: "... ثم ان شذّ بعد عما عليه الكثرة وجار عليه الجمهرة والجملة شيء، أخبر به ونبه عليه وأعلم ان حكمه ان

---

(١) ينظر: البغداديات/ ٣٠٥.

(٢) البغداديات/ ٣٠٥.

(٣) البغداديات/ ٣٠٦.

يحفظ، ولا يحمل على ما عليه الأكثر لمخالفته في السمع ما عليه الاشيع فيكون القياس حينئذ بذلك موصلاً إلى النطق كما نطق أهل اللغة، هذا فيما استمرّ استعماله واطرد استماعه.

فأما إذا لم يسمع الشيء إلا على بنية ولم يحفظ إلا على هيئة، فلا معدل عنه إلى ما سواه، ولا مجاوزه فيه إلى ما عداه مما لم يسمع منهم لوم يحفظ عنهم، فعلى هذا يجري القياس النحوي وحكمه" [١] .

إذاً فالسماع عند أبي علي لا يقلّ أهمية عن القياس، فالقياس على كثرة وجوهه لا يغني عنده عن الظاهرة اللغوية التي تتمثل بالسماع [٢].

وقد عاد مرة اخرى لإثبات صحة رأي سيبويه الذي يرى فيه مذهباً يعوّل عليه، يعضد به رأيه في هذه المسألة فقد ذكر ان موضع (أن) في: أما أنت منطلقاً، ونحوه نصب بالفعل المذكور، و(ما) هذه هي الزائدة وليست (أما) هذه بجزاء، متطرقاً إلى استدلال العلماء السابقين في ذلك، فذكر رأي الخليل حين سأله سيبويه وهو نفس قول أبي عمرو بن العلاء الذي حدّثهم به يونس [٣] (ت ١٨٩هـ)، وذكر حكاية أبي عمر الجرمي (ت ٢٤٩) عن الأصمعي، واستدلّ أبو علي بحكايته على أنها تقوية للبيت وتقوية لمذهب سيبويه [٤].

ويبدو ان أبا علي قد احتج بالسماع والاستعمال فيما احتذى فيه حذو سيبويه، احتجاجاً على رأي المبرد فيما ذهب إليه في تخطئة سيبويه.

كما أنه قد تأثر بقياس أصحابه – شيوخ المدرسة البصرية – فبنى مأخذه على ما قاسه أصحابه، فعلى سبيل المثال، يقول في باب ما كانت فاؤه همزةً: "فإذا بني منه افتعل قلت: إيتكل وإيتمن فلا تدغم الياء في التاء كما أدغمت اتعد واتسر، لان الياء ليست بلازمةٍ. وقد حكى بعض البغداديين فيه الادغام وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ" [٥].

---

(١) البغداديات/ ٣٠٦-٣٠٧.

(٢) ينظر: التكملة/ ٩٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٥٣/١ (بولاق)، ١٠١/٣ (هارون).

(٤) ينظر: البغداديات/ ٣٠٧-٣١٠.

(٥) التكملة/ ٥٧٣.

فالسماع والاستعمال والقياس والاحتجاج والاستدلال والتعليل كلها ادوات استعملها في منهجه في المؤاخذات.

وكما ان الاستشهاد يدخل ضمن موضوع السماع فان هناك أموراً وأحكاماً تدخل ضمن موضوع القياس اعتمدها ابو علي في مآخذه، من ذلك:

أ- الشائع: استعان به أبو علي في أكثر من موطن من مواطن المؤاخذة، فقد آخذ قوماً لم يصرح باسمائهم؛ ففي باب نعم وبئس قال: "وقد حكي أنه قد جاء فاعله مظهراً على غير هذين الوجهين وليس ذلك بالشائع" (١) .

ب- استعماله ألفاظاً من نحو: أكثر، وأقيس، أو: أبين، وأقوى فقد استعمل لفظة "أكثر" مقرونةً بالقياس فقال: "وقوم من العرب إذا وقفوا على هذا النحو قالوا: هذا غازي ورامي وشجي والأول أكثر وأقيس" (٢)

كما وصف قول الخليل بأنه أقوى وأبين من قول سيبويه، وجاء ذلك في قوله عن مهما: "... وقول الخليل عندي أقوى" (٣) .

وحين تكررت المسألة نفسها في كتاب آخر من كتبه قال: "وقول الخليل عندي أبين"(٤) وهي مؤاخذةً فيها تفضيل ولكنها خفيفة الوطء هيّنة على سيبويه.

ج- التفرد: وأبو علي لا يقيس على الأحكام التي ينفرد بها قائلها، وهنا استعمل:

أولاً: الندرة، كما جاء في قوله على رأي أبي زيد الأنصاري: "هذا القول الذي ذكره في هذا لم نعلم أحداً أجازه..."(٥).

ثانياً: الندرة مقرونة بعدم وجود النظير كما في قوله: "وقالوا كدت تكاد وهو نادر لم يجيء له نظير" (٦) .

د- القليل: وموقفه من القليل يتخذ أوجهاً متعددة منها التصريح بأنه قليل لا يقاس عليه كقوله في رأي شيخه أبي إسحق الزجاج في الحذف من (ثبة): "... ولا

---

(١) الايضاح العضدي/ ٨٥.

(٢) التكملة/ ١٩١.

(٣) البغداديات/ ٣١٣.

(٤) العضديات (تح: راشد) ٤٧.

(٥) البغداديات/ ١٦٩.

(٦) التكملة/ ٥٧٩.

أجده من باب: ثاب يثوب ثوباً، كما ذهب إليه أحد شيوخنا [1]، لان ذلك قليـــل، فالقياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر، إذا كـــان لا يمتنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى..." [2].

أو يتخذ وجهاً آخر وهو إهمال الحكم القليل، وكونه مهملاً يستشف مـــن ســـياق الكلام كقوله: "فأما قولهم: إنقحل فلا اعتداد به لقلته"[3] و"...فان هذا لا يمكن ان يقوله قائل، إلا ان المعمول عليه الأول وكأنه في القضية الأولى لم يعتد بانقحل لقلته، كما لم يعتد بـــ (حيرى دهر) "لقلته" [4] .

وقد يجتمع لفظ الكثير والقليل في أمرٍ واحد، ومن ذلك قوله: "ولم يحمل الخليل "تولج" على "تفعل" لقلة هذا وكثرة الأول وسعته" [5] .

ومن خلال هذا العرض ومن خلال تلك النصوص تتــضح صـــورة الـــسماع والقياس لديه التي انعكست في مؤلفاته.

---

(١) التصريح باسم شيخه الزجاج جاء في لسان العرب ١٨/ ١١٦ مادة (ثبا).

(٢) البغداديات/ ٥٣١.

(٣) التكملة/ ٥٥٣.

(٤) الشيرازيات ٢/ ٦٥٣.

(٥) الشيرازيات ٢/ ٦٤٧.

المبحث الثاني

الاحتجاج العقلي:

الاحتجاج العقليّ سمة بارزة في كتب أبي علي يقف رديفاً إلى جانب الاحتجاج النقلي، وهو يمثل مظهراً للنزعة العقلية ويتجلى في تحقيق هدفين هما:

أحدهما: اتخاذ رأي – في مسالة ما – يعتقد صحته ويدعو إلى التمسك به [(١)] والدفاع عنه سواء أكان رأياً فردياً؛ كان يدافع عن رأي نفر من أهل البصرة أو نفر من أهل الكوفة، أم كان جماعياً؛ كان يدافع عن رأي لأهل البصرة أو لأهل الكوفة.

الآخر: توهين رأي مخالف، ونقضه [(٢)] وإنكاره سواء أكان رأياً فردياً –يخص علماً بعنيه- أم رأياً جماعياً- كان يخالف رأياً لأهل البصرة أو لأهل الكوفة أو لجماعة البغداديين أو لأقوام لم يصرّح بأسمائهم – توهيناً وإنكاراً مؤيداً بالدليل، مسنداً بالحجة، معضوداً بالتعليل، وهو في احتجاجه هذا يستعين بجملة أمور في مآخذه:

أولها: الاحتجاج بآراء العلماء السابقين، الذين اقتدى بهم ومال إلى اتخاذ آرائهم، وهذا الميل يعضده بالحجج والبراهين؛ كي تكون هناك قناعة يرى في الدفاع عنها وجاهة.

ثانيها: تقوية احتجاجه بالاعتماد على الأدلة السماعية والصناعية، ومن هذا القبيل من الاجتجاج ما ساقه إثبات صحة رأيه بالاستعانة بالأصول والأحكام، كالسماع والقياس، وما للقياس من صلة بالاحتجاج العقلي؛ ذلك ان الاحتجاج والقياس لهما صلة بالعقل، ومراعاة المعنى أيضاً مما يدخل ضمن الأصول المعتد بها، وبذلك يزيد منهجه إحكاماً وانسجاماً مع أصوله.

ثالثها: الاحتجاج لرأيه بما يورده من بنات أفكاره للرد على مخالفه.

وقد ساق لهذه الأمور أمثلة دلل فيها على احتجاجه:

---

(١) ينظر: الاحتجاج العقلي في النحو العربي/ ١٠.

(٢) ينظر: الاحتجاج العقلي في النحو العربي/ ٩.

١- ومن هذا القبيل ما ساقه لاثبات صحة رأي أبي بكر بن السراج الذي يميل غليه، ناقضاً بذلك رأي الفراء ومخطئاً له [١] .

إذ أنشد أبو بكر عن ابن الجهم [٢] عن الفراء قول الشاعر:

مـــن طـــالبينَ لبعـــرانٍ لهـــم شَـــردتْ

كيما يحـــسون مـــن بعـــرانهم خبـــرا [٣]

فقال الفراء: "... وقد سمعت بيتاً حذفت الفاء فيه من كيـف" [٤] ، وأورد بيت الشعر وقال: "أراد كيف لا يحسون؟" [٥]

وقد استعرض أبو علي الآراء فقال: "قال الفراء: أراد: (كيف) فرخم، قال أبو بكر: وهذا خطأ" [٦] وعقب أبو علي على ذلك بقوله: "وهو كما قال" [٧] يقصد بذلك – ابا بكر – رادّاً بهذا على الفراء.

ولم يكتف بما أورده من قوله أبي بكر بل ساق احتجاجاً قرن فيه الدليل السمعي بدليل عقلي اعتمد فيه على القاعدة النحوية معللاً ذلك بقوله: "وبسطهُ: ان (كيف) اسم يمتنع ترخيمهُ من غير وجه أحدها: أنّه اسم ثلاثّي، والثلاثي لم يجئ مرخماً إلا ما كان ثالثه تاء التأنيث. والآخر: انه منكور، والمنكور لا يرخّم كما يبنى، والترخيم أبعد من البناء، فان أمتنع بناؤه كان ترخيمه اشدّ امتناعاً" [٨] .

والملاحظ هنا أنّه استعمل دليل التقسيم في احتجاجه العقلي لأداء وظيفة تحليل المسألة على أوجه مختلفة، فهو يلجأ إلى القياس أيضاً في إثبات رأيه وتوهين رأي

---

(١) ينظر: البغداديات/ ٣٤٩ وما بعدها.

(٢) ابن الجهم: محمد بن الجهم بن هارون أبو عبد الله السمري الكاتب النحوي، له أدب غزير وشعر جميل، توفي سنة (٢٠٧هـ)، ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٨٨.

(٣) ديوان ابن المعتز ١١٩/٢، والبيت في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٤ مع بعض الاختلاف في الرواية، وينظر: المصون في الأدب/ ٤٥، والخزانة ٣/ ١٩٥، ومعجم شواهد العربية ١/ ١٤٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٤.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) البغداديات/ ٣٤٩.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) البغداديات/ ٣٤٩.

من آخذه فيقول: "وأيضاً فان (كيف) اسم مبنيّ مشابه للحروف، والحذف إنما يكون في الاسماء المتمكنة والأفعال المأخوذة منها، ولا يكون في الحروف إلا فيما كان مضاعفاً، وكما لا يكون في الحروف كذلك ينبغي ان لا يكون فيما غلب عليه شبهها وصار بذلك في حيزّها.

فان أراد بالترخيم ما يستعمله النحويون في هذا النوع من المنادى فهو غير منادى، وان أراد به الحذف، فهو غير سائغ" [1] .

أما أدلة الحمل على النظير وأدلة الافتراض والاعتراض ودفع الشبه بمثل القول: فان قلت... وفان قال قائل... فتتجلّى في نحو قوله: "فان قلت : فقد قالوا: لدُ ، ولدُنْ، فحذفوا منهُ وهو غير متمكنٍ فكذلك يسوغ الحذف من كيف.

فالجواب: إنه لا يسوغ الحذف من (كيف) من حيث حذف من (لدن)" [2] معللاً ذلك بقوله: "ان (لدن) لما فتح ما قبل النون منها وضمّ، ونصب الاسم بعدها في قولهم: لدُن غدوةً [3] ، ضارع التنوين الزائد في الاسم، لاختلاف الحركة قبلها، وانتصاب الاسم بعده فحسن لذلك حذفها، كما حسُن حذف الزوائد" [4]. ويمكن ان نسمّي هذا الدليل بأنّه: استدلال على الخطأ بالنظائر.

وراح يسوق الاسباب التي دعت إلى جواز الحذف من لدن، ومنها الاضافة [5] ودخول حرف الجر، وزيادة النون الشديدة المشابهة لحروف الين، مستشهداً بأقوال الشعراء لإثبات الفارق بين كيف ولدن في الحذف وان كلّ ذلك توسع فيها – لدن – ليس في (كيف) مثله فيسوغ فيه من دخول ذلك مالا يسوغ في (كيف) [6] .

ويبدو هنا ان حجة السماع عنده بينّة، إذ أنه بدأ بعرض المسألة بشاهد شعري وختمها بالشواهد الشعرية ايضاً. واعتمد على احتجاجه العقلي برأي شيخه (ابن السراج)، كما استعان بالقاعدة النحوية ودلائل أخرى كالقسمة والحمل على النظير والافتراض والاعتراض.

---

(١) البغداديات/ ٣٥٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٤، و٢٨، و٧٩ (بولاق)، و١/٥١، و٥٨، و٥٩، و١٥٩ (هارون).

(٤) البغداديات/ ٣٥٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٤ (بولاق)، ١/ ٢٦٤-٢٦٥ (هارون).

(٦) ينظر: البغداديات/ ٣٥٠- ٣٥١.

٢- وكما ردّ على الفرّاء في تلك المسألة فقد ردّ عليه في مسالة أخرى في توجيهه النحوي لقوله تعالى : ﴿ **فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ** ﴾ (السجدة/١٧) "فـ (ما) عند أبي علي على وجهين، بمعنى الاستفهام، وبمعنى (الذي)، فمنْ قرأ: (أخفى لهم) وقدّر (ما) استفهاماً كان (ما) نصباً بـ (أخفي) ومن قرأ (أخفي لهم) على هذا التقدير كان مبتدأً" [١] .

وقد وضح صاحب التبيان الأوجه الاعرابية لها وتوجيهها بقوله: "يجوز ان تكون "ما" استفهاماً، وموضعها رفع بالابتداء، وأخفي لهم خبره على قراءة من فتح الياء، وعلى قراءة من سكّنها، وجعل "أخفي" مضارعاً تكون "ما" في موضع نصب بأخفي.

ويجوز ان تكون "ما" بمعنى الذي منصوبة بتعلم. و(من قرة) في الوجهين حال من الضمير في "أخفي". و (جزاءً) مصدر؛ أي جوزوا جزاءً" [٢] .

وعرض أبو علي توجيه الفراء [٣] وذلك يتضح في هذا النص الذي ساقه: " وزعم الفراء: ان ارتفاعه على هذه القراءة على هذا الحدّ بـ (أخفي)" [٤] .

ووصف توجيهه بالفساد فقال: "وذلك يفسد عندنا كما فسد ان يكون (زيد) في قولنا: زيد ضرب، مرتفعاً بضرب..." [٥] ، وأثبت بالدليل العقلي استدلال أبي بكر حين سأله عن قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ**﴾ (الانعام/ ١٠٩) فقال: (ما) فيها استفهام، ولا يجوز ان يكون نفياً، لان الفعل يبقى بلا فاعل [٦] .

" فأن قال قائل: ما تنكر ان تكون (ما) نافية، وفاعل (يشعركم) اسم الله عز وجل، لان ذكره قد تقدّم، كأنه قال: وما يشعركم الله؟ " [٧].

---

(١) البغداديات/ ٢٦٧، وذكر ذلك في: السبعة في القراءات/ ٥١٦. وينظر: تفصيل الآراء وتفسيرها في البحر المحيط ٧/ ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) التبيان في اعراب القرآن ٢/ ١٠٤٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٢/٢.

(٤) البغداديات/ ٢٦٨.

(٥) البغداديات/ ٢٨٦.

(٦) ينظر: مشكل اعراب القرآن ٢٦٥/١، والبغداديات/ ٢٦٨، والبحر المحيط ٢٠١/٤-٢٠٣.

(٧) البغداديات/ ٢٦٨، وينظر: أبو علي الفارسي/ ٤٨٤.

ثم وصف التأويل المفترض بأنه غير سائغ، معتمداً على المعنى في احتجاجه لذلك، إذ قال: "فهذا التأويل غير سائغ؛ لان المعنى على خلافه" [١] محتجاً لذلك بقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا ان يَشَاءَ اللَّهُ**﴾ (الانعام/ ١١١) . فقال: الا ترى ان الله قد أعلمنا أنّه إذا جاءت الآية التي يقترحونها لم يؤمنوا مع مجيئها، فلا مساغَ لحمل (ما) على نفي الاعلام لنا، وقد أعلمنا بما تلونا ان الآية إذا جاءت لا يؤمنون [٢] .

وفي هذه النصوص تأويل يقتضيه السياق، ومن خصائص التفكير لديه استعماله لأسلوب الافتراض والاعتراض، وذلك نحو:

فإن قلت... فالجواب... [٣].

أو: فان قال قائل... فهذا التأويل... [٤] .

من هذا يتضح ان أبا علي حاول في حوار فكري مع ما ذكره العلماء، الاحتجاج لإثبات صحة الرأي أو مخالفته ونقضه، مستنداً على حجج وأدلة مدعمة بآراء العلماء السابقين، متخذاً من القواعد والأصول والشواهد وكلام العرب أساساً لهذا المنهج.

---

(١) البغداديات/ ٢٦٨.

(٢) ينظر: البغداديات/ ٢٦٨ – ٢٦٩.

(٣) ينظر: البغداديات/ ٣٥٠.

(٤) ينظر: البغداديات/ ٢٦٨.

المبحث الثالث

مراعاة المعنى:

راعى أبو علي المعنى مراعاة دقيقة، واهتم به اهتماماً واسعاً؛ ويتضح ذلك من منهجه في عرض المسالة بتفاصيلها وأوجهها الممكنة كي يغني الدرس، وليس هذا حسب وإنما يذكر أدلةً كثيرة للدفاع عن رأيه، بل يطالب – أحياناً- الأخذ به ويعدّه وجهة ثابتة لديه، إذ كان المعنى هو الفيصل في هذا كله.

وكان يؤاخذ من سبقه ويغلّطه ويرفض مذهبه حين يرى ان هذا المذهب أو ذاك الرأي فيه ابتعادٌ عن المعنى.

وحين لا يخلُّ رأي من سبقه بالمعنى فإنه يستعمل اسلوباً آخر وهو اصلاح الوهم الذي وقع فيه من سبقه دون التصريح باستعمال أي لفظ جريء أو عبارة جارحة.

وقد يتوصل إلى ما يريد عن طريق نقاش للمسألة في مستوياتها اللغوية المختلفة ثم ترجيح ما يراه أقرب إلى منهجه وأصوله. وستعرض طائفة من النماذج التي توضّح هذا.

١- فمثال ذلك: حديث أبي علي عن مسألة التخفيف والتثقيل في (لمّا) في النصوص القرآنية الآتية: ﴿***وان كلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ***﴾ (يس/ ٣٢) وقوله تعالى: ﴿***ان كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ***﴾ (الطارق/ ٤) وقوله تعالى: ﴿***وَان كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا***﴾ (الزخرف/ ٣٥) وما تؤول إليه من معان لكلّ منهما. فذكر قراءة من قرأ بالتشديد [١] ، وذكر ان من خفف فسهل سائغ[٢]. وقد بدأ بتفصيل الآراء، فذكر آراء من ثقل وماذا يكون معنى (لمّا) عند التثقيل...

---

(١) قرأ الأعمش وعاصم بالتشديد، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٦، وكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد/ ٣٣٩، والبغداديات/ ٣٨١.

(٢) ينظر: البغداديات/ ٣٨١.

فقال: "فأمّا من ثقّل فقال: (لمّا) فقيل: ان (لمّا) بمنزلة (إلاّ) [1] " وذكر رأي الخليل وسيبويه في ذلك، فقال سيبويه: سالت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك الاّ فعلت، ولمّا فعلت، فقلت: لم جاز هذا في هذا الموضع، وانّما (أقسمتُ) هاهنا، كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام: لتفعلنّ هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبّهوه بشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب" [2] .

وهذا إشارة من سيبويه إلى أنهم استعملوا: (لمّا) حيث يستعملون فيها (إلا)، وقال بعض البصريين حكاه لنا الثقة [3] يعني كون (لمّا) بمعنى (الاّ) [4] ".

"والوجه الآخر من التثقيل ان يجعلوا (لمّا) بمنزلة (الاّ) مع (انْ) خاصةً فتكون في مذهبها" [5] .

ويرى أبو علي: ان هذا التأويل الذي يقول: إنْ معنى (لما) كـ (إلاّ) على ان تكون (إنْ) فيها هي النافية يجوز، ولا يمتنع ذلك في شيءٍ من الآي الثلاث [6] ، وهذا التأويل مقبول عنده [7] .

ثم مثل أبو علي بآيةٍ أخرى وذكر ان هذا التأويل لا يجوز فيها ولا يسوغ فقال: "فأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿***وَإِن كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ***﴾ (هود/ ١١١) فلا يجوز فيه هذا التأويل ولا يسوغ، الا ترى: أنك لو قلت: ان القوم إلا ليكرمنهم وان زيداً الاّ لمنطلق، لم يكن لدخول (إلا) مساغ ولا مجاز" [8] .

---

(١) البغداديات/ ٣٨١.

(٢) البغداديات/ ٣٨١-٣٨٢، وينظر رأي سيبويه في: الكتاب ١/ ٤٥٥ (بولاق)، ٣/١٠٥-١٠٧ (هارون).

(٣) ورد ذكر الموثوق به وهو قطرب في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٧٥٦، كما ذكر محقق كتاب البغداديات إن اسم قطرب ذكر في إحدى نسخ المخطوطة، ينظر: البغداديات/ ٣٨٢- هامش رقم (٢).

(٤) ينظر: البغداديات/ ٣٨٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٧، والبغداديات/ ٣٨٢.

(٦) ينظر: البغداديات/ ٣٨٣.

(٧) ينظر: البغداديات/ ٣٨٨.

(٨) البغداديات/ ٣٨٣.

ثم افترض سائلاً يسأل عن جواز ذلك فقال: "فان قلت: أفليس قد دخلت (إلاّ) بين المبتدأ وخبره في المعنى فيما حكاه سيبويه من قولهم: ليس الطيب إلاّ المسك [1] و(إنْ) مثل (ليس) في دخولها على المبتدأ وخبره؟

قيل له: ذكر ان قوماً يجرون (ليس) مجرى (ما) كما أجروا (ما) مجراها، فقولهم: ليس الطيب إلا المسك، كقولهم: ما الطيب الاّ المسك [2] " ؛ معللاً ذلك بقوله: "الا ترى: أنهم رفعوا "المسك" كما رفعوا خبر (ما) في نحو ذلك، ولم يتأول سيبويه (ليس) على ان فيه ضمير القصة والحديث، لما كان يلزم في هذا التأويل من ادخال (الاّ) بين المبتدأ والخبر، فلا مساغ لتثقيل (لما) في هذه الآية على ان تكون بمنزلة (الا)"[3]. أما من حيث التخفيف فقد ذكر ان الفراء حكى عن الكسائي أنّه قال: لا أعرف جهة التثقيل [4] .

وذكر الفراء أن لما في قوله: ﴿**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾ (يس/٣٢) الوجه فيها التخفيف [5] .

هذا من جهة التخفيف والتثقيل في (لما) أمّامن جهة التوجيه الاعرابي فـ (لمّا) عند الفراء: هي (لمن ما) ثم حذفت إحدى الميمات لكثرتهن [6] مثل:

... طفت علماء... .... [7] .

وعلّق أبو علي على كلام الفراء بقوله: "لا تخلو (ما) هذه التي قدرّها هاهنا من ان تكون زائدةً، أو موصولة، فلا يسهل ان تكون موصولة في قوله تعالى: ﴿**وَان كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾ (يس/ ٣٢) أي: لمن هم ما جيمع ، فليس هذا بالسهل.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٧٣ (بولاق)، ١/ ١٤٧ (هارون).

(٢) البغداديات/ ٣٨٣.

(٣) البغداديات/ ٣٨٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٧، والبغداديات/ ٣٨٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٦، والبغداديات/ ٣٨٢ و٣٨٤.

(٧) ورد البيت كاملاً في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٧ ولم ينسبه لقائل، والبيت هو:

غداة طفتْ علماء بكر بن وائل ... وعجنا صدور الخيل نحو تميم

وورد صدر البيت في الكامل للمبرد ٢٩٩/٣، وقال المبرد: وقوله: يقصد (قول قطريّ) في يوم دولاب. كما ورد في شرح المفصل ١٠/ ١٥٤.

وان قدرته على: لمن الذي هم جميع لــ (الذي) و(الذي) مع صلته بمنزلة اسم واحدٍ في صلة (منْ) و(محضرون) خبر (ما) الذي بمعنى (الذي) والاسم وخبرهُ صلة (منْ) فذلك غير جائزٍ؛ لان (مَنْ) على هذا لم يرجع إليه من صلته شيءٌ، فهذا التقدير في هذه الآية غير متأتٍ" [1] .

ثم تناول الآية الثانية وطبّق عليها تأويل الفراء وهي قوله عزّ وجل: ﴿**وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا**﴾ (الزخرف/ ٣٥). وقد اعتمد على المعنى في رفضه لتوجيه الفراء؛ ذلك ان أبا علي لا يجوّز فيها ذلك التأويل أيضاً؛ معللاً ذلك بقوله: "ألا ترى أنك ان قدّرت (ما) زائدةً كان المعنى: وزخرفا وان كلّ ذلك لمن متاع الحياة الدنيا، و(الزخرف) وما قبله من المذكور لا يكون (من) في هذا المعنى، ولا يكون من المتاع"[2] .

ووصف أبو علي تأويل الفراء بالفساد، في نحو قوله: "فهذا قول فاسد مستكره"[3]؛ معللاً ذلك بقوله: "لانكساره وتجويزه مالا مجاز له فيه، حيث يوجد لتأويله مجاز، وان كان غير هذا الوجه من حذفه الحرف من (منْ)، وحذفهُ غير سائغ، لأن أقصى أحوالها ان تكون كالمتمكنة، والمتمكنة، إذا كانت على حرفين لم تحذف، إنما تحذف من الثلاثة ليصير على حرفين، فإذا بلغ ذلك لم يكن بعده موضع حذْف، هذا على ان (منْ) غير متمكنةٍ والحذف فيها وفي ضربها غير موجود"[4].

وبدأ يوازن ذلك بنظائر أخرى كــ (لدن) حتى لا تختلط بما تقدم ذكره [5] .

ثم انتقل إلى القسم الثاني من توجيه الفراء وهو: "ان الحذف من (لمن ما) كالحذف من قولهم: علماء" [6]، ورده بقوله: "ان الحذف احد ما تخفف به الأمثال إذا اجتمعت" [7] وذكر اضرب ذلك وفصّل في التمثيل بها [8] .

---

(١) البغداديات/ ٣٨٤.

(٢) البغداديات/ ٣٨٥.

(٣) البغداديات/ ٣٨٥.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) ينظر: البغداديات/ ٣٨٥.

(٦) البغداديات/ ٣٨٥-٣٨٦، وينظر: معاني القرآن ٢/٣٧٧.

(٧) البغداديات/ ٣٨٦.

(٨) ينظر: تفصيل ذلك في البغداديات/ ٣٨٦-٣٨٨.

وقد عاد إلى وصف رأي الفراء بأنّه فاسد في المعنى من حيث ما ذكر، وفي اللفظ، لما ذكره من امتناع حذف (من) قبل الادغام وبعد الادغام [١].

ووصف قول الفراء في (لمن ما) بأنه قول فيه دخل [٢] .

كما عرض أبو علي رأي المازني فيما حكى عنه الزجاج الذي يقول فيه: الأصل (لما) فثقل [٣] .

ثم قال بعد الانتهاء من عرض الآراء: "وقول المازني أيضاً ليس بالجيد، لان الحروف يخفف مضاعفها كـ (إنّ) و(أنّ) و(ربّ) [٤] ونحو ذلك، ولا تثقل إلا أنّه اقرب إلى الصواب، لان الدخل فيه من جهة اللفظ دون المعنى" [5] .

ويبدو أنّه إذا عرض رأي علم غير مخلٍ بالمعنى فإنه لا يؤاخذه عليه مؤاخذة تتم عن سوء رأي قائله، وإنما يذكر رأيه ويذكر الصواب بعده ليصحح له القول.

وبعد عرض الآراء ومناقشتها أنفرد أبو علي برأي قال عنه: إنه قول لم يعلم أحداً تقدمه فيه [٦] وهو: "ان تكون (لما) هذه في قول من شدّد في هذه الآي (لم) النافية دخلت عليها (ما) فهيأتها للدخول على ما كان يمنع دخولها عليه قبل لحاق (ما) لها"[٧]. وذكر نظائر من الآي الحكيمة ومن الشعر تناظره في التقدير [٨]. وبما ان الفراء أقدم من أبي علي فقد تبين من الرجوع إلى كتابه "معاني القرآن" أن فيه رأياً قريباً من هذا الذي قال عنه أبو علي: إنه لم يعلم أحداً تقدمه فيه.إذ ذكر الفراء ما نصّه: "والوجه الآخر من التثقيل ان يجعلوا (لمّا) بمنزلة (إلاّ) مع (إنْ) خاصة، فتكون في مذهبها بمنزلة إنما إذا وضعت في معنى إلاّ، كأنها لم ضمّت إليها ما فصارا جميعاً (استثناء وخرجتا من حدّ الجحد.ونرى ان قول العرب (إلاّ) إنما جمعوا بين ان التي

---

(١) ينظر: البغداديات/ ٣٨٨.

(٢) ينظر: البغداديات/ ٣٩١.

(٣) ينظر: البغداديات/ ٣٨٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢٩/٨.

(٥) البغداديات/ ٣٨٨.

(٦) ينظر: البغداديات/ ٣٨٨-٣٨٩.

(٧) البغداديات/ ٣٨٨-٣٨٩.

(٨) ينظر: البغداديات/ ٣٨٩.

تكون جحداً وضمّوا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً. وخرجا من حدّ الجحد إذ جمعتا فصارا حرفاً واحداً. وكذلك لمّا" [1] .

والتقدير في قوله تعالى: ﴿ان كُلُّ نَفْس لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق/ ٤) على رأيه: "ليس كل نفس ليس عليها حافظ، نفياً لقول من قال: كلّ نفس ليس عليها حافظ. فقيل: ما كلّ نفس ليس عليها حافظ، أي كلّ نفس عليها حافظ" [2] .

فـ (ان) على هذا التقدير تكون النافية الكائنة بمعنى (ما)، والقراءة بالتثقيل على هذا تطابق القراءة بالتخفيف؛ لان المعنى يؤول إلى: كلّ نفس عليها حافظ [3] . والقراءة عنده بتخفيف (لما)اسهل مأخذاً وأقرب متناولاً [4] . إذ التخفيف أسهل عنده من التشديد اقتصاداً في المجهود العضلي.

ثم تناول الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿وَان كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس/ ٣٢) وطبّق عليها رأيه فقدّرها على: على ما كانوا ينكرونه من أمر البعث... فقيل لهم: ما كلّ ما جميع لدينا محضرون نفي لقولهم: كلهم ليس يجمعون عند الله ولا ينشرون [5] .

"وقوله: ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُون َ * وَزُخْرُفًا وَان كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ (الزخرف/ ٣٤ و٣٥) فكأنه قيل: كلّ ذلك ليس متاع الحياة الدنيا فنفي ذلك بان قيل ليس كل ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، وإذا نفي أنه كلّه ليس متاعُ الحياة الدنيا، فكأنه قيل: كل متاع الحياة الدنيا، أي: ليس في شيء من ذلك للكافر شيء يقربه إلى الله عز وجل والى الآخرة، إنما هو متاع الدنيا العاجلة " [6] .

وكما ان التأويل الذي يقول: ان (لمّا) بمعنى (إلاّ) على ان تكون ان هي النافية لا ينطبق على قوله تعالى: ﴿وَان كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود/١١١) فكذلك ذكر أبو علي ان تأويله هذا – ان كان قد قريء بـ (لمّا) مشدّداً – فلا يجوز ان

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٧.
(٢) البغداديات/ ٣٨٩.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ينظر: البغداديات / ٣٨٩.
(٥) ينظر: البغداديات/ ٣٨٩-٣٩٠.
(٦) البغداديات/ ٣٩٠.

يكون (لمّا) فيه بمعنى (إلا)، ولا يجوز ان تكون على ان أصلها (لم) دخلت عليها (ما) في هذه الآية [١] .

ويبدو مما تقدم ان أبا علي كان يذكر ما له وما عليه.

وممّا تقدم يبدو أيضاً ان أبا علي ناقش آراء العلماء من أوجه عديدة:

أولها: إنّه تحدث عن التخفيف والتثقيل من جهة صوتية ثم من جهة نحوية؛ ذلك ان الإعراب هو المعنى، وأي خطأ في الإعراب هو خطأ في المعنى.

وكان **الوجه الثاني** ظاهراً في أنه ناقشهم نقاش معنى أكثر منه نقاش مبنى فراعى المعنى بقوة وتجلّى ذلك في رأيه – الذي قال عنه إنه لم يعلمْ أحداً تقدّمه فيه-.

والوجه الأخير: احتجاجه بالنصوص القرآنية، متخذاً من السياق حصناً له في التوجيه. "فمن الحق ان مكانة القران الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقتضي الاحتجاج به في كل حال" [٢] .

٢- وقد يتوصل إلى الفروق في اللغة في استعمالات اللفظة عن طريق معناها اللغوي، مثال ذلك: لفظة الكأس، ذهب أبو علي إلى أنها: مؤنثة [٣]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿***بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ * بَيْضَاءَ***﴾ (الصافات/ ٤٥ و٤٦)، وذكر إنشاد الاصمعي لبيت الشعر القائل:

من لم يمت عبطةً يمت هرماً الموت كأس والمرء ذائقها [٤]

والتمس الأصمعي فروقاً في الاستعمال فقال: "لا يقال: للموت كأس" [٥]. وعلّق أبو علي على رأيه بقوله: "فهذا الذي أنكرهُ غير منكر" [٦] مدلّلا على كلامه بما أنشده سيبويه من الشعر الذي يقول:

---

(١) ينظر: البغداديات/ ٣٩٠.

(٢) القياس في اللغة العربية /٢٨.

(٣) ينظر: التكملة/ ٣٧٧.

(٤) قيل: البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه/ ٤٢١، ينظر: اللسان ٨/ ٧٢ (كأس)، و٩/ ٢٢١ (عبط)، وشرح المفصل ٢١/٢. وقيل لرجل من الخوارج، ينظر: شرح المفصل ٧٣/٨.

(٥) التكملة/ ٣٧٨.

(٦) المصدر نفسه.

ما أرجّىْ بالعيش بعد ندامى   قد اراهم سقوا بكأس حـــلاق [1]

وقال: "فحلاق: اسم المنية، وأضاف الكأس إليها، ولا فرق بين إضـــافتها إليهـــا وإلى الموت" [2]. وقد قوّى كلامهُ بقول عمران في مرداس (أبي) بلال [3]:

إما شربت بكأس دار شاربها   على الأناس فذاقوا جرعة الكاس

ومن هذا العرض يفهم ان مراعاة المعنى وسيلة رئيسة مـــن وســـائل الإبانـــة والإيضاح والاستغلال التي يستعان بها في الاحتجاج في اللغة العربية.

---

(١) البيت لمهلهل بن ربيعة التغلبي واسمه عدي وقيل امرؤ القيس، ونسب لـــه فـــي المقتـــضب ٣/٣٧٢-٣٧٣، وجمهرة اللغة ٢/١٨٠ (حقل).

(٢) التكملة/ ٣٧٨.

(٣) ينظر: التكملة ٣٧٩.

المبحث الرابع

مخالفة القاعدة وحكمها:

استمد العلماء القواعد والأحكام من لغة العرب، والتزموا بها في دراساتهم، ووقفوا يذودون عنها، فهذا أبو علي النحوي يتصدى لمن يخرج على قواعد العرب وأصولهم، أو يخل بها أو ياولها على غير ما بنتها العرب أو كما هو يراها، فأخذ يعقّبُ، ويصوب ما يراه جديراً بالتصويب أو التعقيب؛ لوضعه في موضعه الصحيح فيما يراه.

فقد اعتمد على ركن مهم في مآخذه على من سبقه، وهو الأخذ بالقاعدة المطردّة والشائعة، وقد نهج أبو علي في كثير من مسائله نهجاً واضحاً بيّناً وهو الاستعانة بما يراه صائباً من اراء لاصحابه ومن سبقه من العلماء؛ لإثبات صحة ما يراه على وفق القاعدة وحكمها.

١- مثالُ ذلك: في باب نعمَ وبئسَ [١] ، ذكر ان فاعليهما على ضربين، وبعد بيان الضرب الأول انتقل إلى الضرب الثاني، وقد تجلّى ذلك في قوله:" ان يكون مظهراً فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام وذلك قولك: نعم الرجل عبد الله، وبئست المرأة هندُ، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو قولك: نعم غلام الرجل عمرو، وبئس صاحب القوم بكر" [٢] .

ثم وصل ابو علي إلى وجه المأخذ الصريح وهو قوله: "وقد حكي أنّه قد جاء فاعله مظهراً على غير هذين الوجهين وليس ذلك بالشائع" [٣] .

وأنشد في ذلك:

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
وصاحب الرّكب عثمان بن عفّانا [١]

---

(١) ينظر: الايضاح العضدي/ ٨١-٨٢.

(٢) الايضاح العضدي/ ٨٣-٨٤.

(٣) الايضاح العضدي/ ٨٥.

وفي "حاشية أصل الكتاب" وصف حكاية القوم وإنشادهم لهذا البيت دليلاً على مذهبهم بأنّه: "مدفوع عندنا غير ثابت"[٢] . وقد نقل ذلك المحقق: د. حسن شاذلي فرهود.

وجاء في "المسائل البصريات": وقيل فيه: واعلم ان العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه الألف واللام فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: "نِعمَ أخو قوم زيد"، ثم أنشد البيت الشعري... وقال هو بمنزلة صاحب القوم.

ثم استعمل دليل الافتراض والاعتراض حجّةً لرأيه ودعماً له فقال: فان قلت: لعله ينشد بالنصب "صاحب قوم".

قلت: لا يكون ذلك؛ لأنك لا تعطف معرفة مرفوعةً على نكرة منصوبة، وهو قولك "وصَاحبُ الرّكبِ" وهذا ضعيف [٣].

ووصفه باستعمال لفظ (ضعيف) يؤكد كون أبي علي قد منع من إجازة مثل هذا الشرط المخلّ بأحد شروط القاعدة النحوية.

فهذا مخالف لأحكام النحو وقواعده المطردة والشائعة التي تعارف عليها العلماء.

٢- كما تحدّث أبو علي عن (إيّا) من حيث أنّه لا يقع مجروراً، وجاء نصّ ذلك في قوله: " ولا يقع إيّا للمجرور نحو: مررت بإيّاك، وعجبت من إيّاك" [4] ثم ذكر انشاد البغداديين للبيت الشعري:

فأحسن وأجمل في أسيرك إنه

ضعيف ولم ياسر كإيّاك اسر [٥]

---

(١) جاء في المسائل البصريات لأبي علي النحوي ١/ ٦٤٠-٦٤٢، أختلف في نسبته فقيل لحسان بن ثابت، وقيل لكثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة، وقيل لكثير بن عبد الله النهشلي، وقيل لأوس بن مغراء.

(٢) الإيضاح العضدي/ ٨٣، هامش رقم (١).

(٣) ينظر: المسائل البصريات ١/ ٦٤٠-٦٤٢.

(٤) العضديات (تح: راشد) ٢٩.

(٥) نسب إلى بشر بن أبي خازم في مجالس ثعلب/ ١٦١، وينظر: العضديات ٢٩، والتمام في تفسير اشعار هذيل لابن جني/ ٣٢.

وحينما آخذهم مؤاخذةً صريحةً استند إلى كلام اصحابه من المتقدمين في إثبات صحة ما رآه معتمداً على أحكام النحو فقال: "ولم أجد المتقدمين من أصـــحابنا حكوا من ذلك شيئاً" [١] .

وقد خالف ابن جني شيخه في جرّ (إيّا)، إذ قال: "ويجوز فيه عندي وجه آخــر وهو ان يكون إياهم في موضع جر وان كان لفظه للضمير المنصوب" [٢] وأنشد البيت... وقال: "وجاز ذلك عندنا كما جاز قوله: أنا كأنت، وأنت كأنــا، وكمــا جاز، مررت بك أنت، ونزلت عليهم هم. فكما باشرت هذه الــضمائر ونحوهــا الجوار وهي ضمير مرفوع، كذلك جاز ان تباشر إيّاك الكاف في قوله: كإياك، وان كانت إياك من ضمير المنصوب..." [٣] ؛ معلّلاً ذلك بقوله: "ألا تــرى ان (اياهم) لا يبين فيه حقيقة اعراب وقد وقع أيضاً نفسه في موضع جر في قوله: (ولم يأسر كإياك آسر) فكأنه لا فرق بين المنصوب والمجرور في هذا"[٤].

---

(١) العضديات/ ٢٩.

(٢) التمام في تفسير أشعار هذيل/ ٣٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) نفسه.

المبحث الخامس

مخالفة العلماء السابقين:

اتّضحت هذه السمة المنهجية والعلمية عند أبي علي النحوي وهو أحد علماء القرن الرابع للهجرة. وهي منهجية شأنها شان السمات الأخرى التي اتضحت في منهجه، وعلميته؛ لأنها أساس اعتمدت عليه مآخذه؛ لأن مغزى المأخذ متأتٍ من مخالفة العلماء السابقين.

فقد اعتمد أبو علي على اسس عدّة في مخالفته لمن سبقه، منها مخالفته لهم بالاستناد إلى أصلي السماع والقياس، ومنها مخالفته إياهم باعتماده على الاحتجاج العقلي، ومنها مراعاة المعنى، والأخذ بالقاعدة وحكمها في مخالفته لهم .

ومخالفة آراء العلماء السابقين. وان علا كعبهم في مجال العربية – قد يوازن بآراء من سبقه ممن يخالف رأيهم رأي المؤاخذ عليه، ويوافق رأي أبي علي. ومثال ذلك:

١- قول أبي عمرو ابن العلاء في تصغير أحوى [١] – فيمن قال - : أَحَيٍّ ورأيتُ أحييَ، فقد خالفهُ في ذلك عيسى بن عمر وسيبويه ويونس بن حبيب، على الرغم من ان عيسى خالف سيبويه ويونس ي شرط التنوين؛ لأنّه نوّن وصرف فقال: أحيٌّ، ووافقهما في حذف الثالثة، كما حذفا [2] .

وقد أيّد أبو علي رأي الثلاثة باستناد إلى إجماع العرب على هذا القول، وهذا يُعدّ مأخذاً ضمنياً على ابي عمرو بن العلاء، فقال أبو علي: " والدليل على صحة قول سيبويه ويونس وعيسى قول العرب جميعاً في تصغير سماء: سُمَيّة"[٣] واحتج لذلك بقوله: "ولو كانت الياء الثالثة ثابتةً، لما دخلت هاءُ التأنيث

---

(١) الأحوى: الحوّة سمرة الشفة، يقال رجل أحوى وأمرأة حوّاء وقد حويت. ينظر: اللسان ١٨/ ٢٢٥ (حوى).

(٢) ينظر:الكتاب ١٣٢/١ (بولاق)، ٤٧٢/٣ (هارون)، وقد ذكر سيبويه قول عيسى وأبي عمرو ويونس ورجح قول يونس، وينظر: العضديات (تح: راشد) ٤٢ ، واللسان ١٨/ ٢٢٥-٢٢٧ (حوى).

(٣) العضديات (تح: راشد) ٤٣.

في التصغير" [١] معلّلاً ذلك بضرب المثل بـــ "عناق" [٢] فقال: "ألا ترى أنا إذا صغّرنا عناقاً، قلنا: عنيق، ولم نُلحق التاء التي للتأنيث.كما تلحق فـــي دويـــرةٍ سويقةٍ، فلمّا ألحقوا التاء في سمية، دلّ على ان ذلك عندهم بمنزلة ما كان على ثلاثة أخرفٍ، وان تلك اللام المحذوفة لا اعتداد بها، ولا حكم لها، فلذلك لحقهـــا تاء التأنيث في التحقير في قولهم: سُميّة" [٣] .

ومن عرض المسألة يتضح ان أبا علي خالف أبا عمرو فيما ذهب إليـــه، وقـــد أستند إلى قول العرب جميعاً في إثبات صحة رأي الثلاثة – الذي هو المعتمـــد عنده -، وقد احتج لذلك بالنظائر دليلاً على رأيه.

٢- وفي مسألة نحوية اخرى آخذ فيها الزجاج وهي تتعلق بالقسم والشرط والجزاء [٤] ، قد اعتلّ أبو اسحق الزجاج لذلك في كتابه [٥] عند قوله تعـــالى: ﴿***وَلَقَـــدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَيهُ***﴾ (البقرة/ ١٠٢)، وقوله تعالى: ﴿***وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَـــةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا***﴾ (الروم/ ٥٨)، وقوله تعالى : ﴿***وَلَئِنْ أَتَيْـــتَ الَّـــذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ***﴾ (البقرة/ ١٤٥) بان اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة؛ لأنك إنما تحلف على فعلك لا على فعل غيرك في قولك: والله لئن جئتني لأكرمنك، ونقل زعم بعض النحويين بان اللام لما دخلـــت فـــي أول الكلام اشبهت القسم فأجيبت بجوابه، ووصف الزجاج زعم بعضهم بالخطأ [٦]؛ معلّلاً ذلك بقوله: "لان جواب القسم ليس يشبه القسم، ولكن الـــلام الأولـــى دخلت إعلاماً ان الجملة بكمالها معقودة للقسم، لأن الجزاء وان كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ، فلذلك دخلت اللام" [٧] .

---

(١) العضديات (تح: راشد) ٤٣.

(٢) عناق: جاء في العين ١/ ١٦٩(عنق): "والعناقُ: الأنثى من أولاد المعز... وعنـــاقُ الأرضِ: حيَوان أسود الرأس طويل الظهر أصغر من الفهد ويجمع على عنوقٍ".

(٣) العضديات (تح: راشد) ٤٣.

(٤) ينظر: البغداديات/ ٢٣٥ وما بعدها.

(٥) ينظر: كتاب معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/ ١٨٦-١٨٧.

(٦) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/ ١٨٧.

(٧) معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/ ١٨٧.

وقد علّق أبو علي على قول الزجاج ووصف تخريجه بأنه فاسدٌ جداً وضعيف[1]؛ معلّلاً ذلك بقوله: "وذلك أنّه لو قال: والله لئن جئتني ليقومنّ عمرو، لكان الذي يعتمد عليه القسم اللام الثانية، مع ان الحالف لم يحلف على فعل نفسه، وإنما حلف على فعل غيره، فهذا عندي بيّن الفساد" [2] .

وذكر أبو علي عند عرضه للمسألة مبتدئاً بقول سيبويه في ذلك فقال: "فزعم [3] ان الذي يعتمد عليه اليمين اللام الثانية" [4] وثنّاه بقول الزجاج، وبعد عرضه للقولين ذكر معارضته لقول الزجاج، ووصفه بالفساد وقابله بقول سيبويه ورأى فيه الوجاهة والقبول والصحة. واحتج سيبويه بقول كثير دليلاً على ان اللام الثانية أو ما يقوم مقامها مما يتلّقى به القسم وجوابه هو المعتمد عليه، فاستشهد بقوله:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أُقيلُها [5]

وعقّب على ذلك بقوله: "لو كان الاعتماد على اللام في (لئن) دون (لا)، لوجب ان ينجزم الفعل بعد (لا) بالجزاء فلمّا ارتفع الفعل الذي هو قوله: لا أقيلها، علمت ان معتمد اليمين إنما هو اللام الثانية في نحو هذا او ما اشبه اللام، فمن هذا نعلم ان الاعتماد على الثانية لا من حيث ذكر" [6] – يقصد به الزجاج-.

ففي البيت قسم وجواب و(إذن) ملغية لا عمل لها؛ لأنها لو عملت لكان (أقيلها) منصوباً، ولو جزم لكان جواباً للشرط.

لقد احتج كلّ منهم بالشواهد القرآنية نفسها، فقد نظر كلّ منهم إلى المسألة من وجهة نظره هو ، غير ان رأي أبي علي أوجه؛ لأنه اقرب إلى السياق فضلاً عن وضوح الدليل الذي ساقه.

---

(1) ينظر: البغداديات/ ٢٣٥.

(2) البغداديات/ ٢٣٥-٢٣٦.

(3) زعم هنا بمعنى قال.

(4) البغداديات/ ٢٣٥، وينظر: الكتاب ٤٥٥/١-٤٥٦ (بولاق)، ١٠٧/٣ (هارون).

(5) ديوان كثير/ ٣٠٥، وينظر: الكتاب ١/ ٤١٢ (بولاق)، ١٥/٣ (هارون)، والبغداديات/ ٢٣٦، وشرح المفصل ١٣/٩ و٢٢، والخزانة ٥٨١/٣ (ينظر: الخلاف في اعراب (لا أقيلها) في البيت، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٨٠.

(6) البغداديات/ ٢٣٦.

من هذا يتبيّن ان أبا علي قد خالف الزجاج وآخذه باعتماده على جملة من اسس المخالفة وهي:

أولـها: الاعتماد على رأي إمام النحاة –سيبويه-.

وثانيها: وضوح الاحتجاج وقوّته في صياغة المسألة وقد اتضح هذا بما ذكـــره من محاجّة من نحو:

وذلك أنّه لو قالَ ... لكان الذي ...

ولكن مما يدلُّ على أنّ...

فلو كان الاعتماد على اللام في (لَئِنْ) ... لوجـــب ان ينجـــزم... فلمـــا أرتفـــع الفعل... علمت ان معتمد اليمين إنما هو... فمن هذا نعلم ان الاعتماد...

والأساس الثالث هو اعتماده على السماع، فقد استشهد بالنـــصوص القرآنيـــة، والشاهد الشعري.

وقد اتضحت هذه الاسس في منهجيته في المآخذ، كما تبيّن اشتراكها فيما بينها، أما استعماله لها فكان دقيقاً يتناسب والحاجة إليها في كلّ مسألة، مـــن غيـــر ان يقحـــم بعضها على بعض.

الفصل الثاني

مآخذ أبي عليّ النحويّ على علماء مشهورين

المبحث الأول: مآخذه على علماء القرن الثاني الهجري.

المبحث الثاني: مآخذ على علماء القرن الثالث الهجري.

المبحث الثالث: مآخذه على علماء القرن الرابع الهجري.

أراد أبو علي أن يثبت قدرته العلمية على محاججة العلماء في إثبات ما هو اصح وأقيس وأبين وما هو أقوى وأثبت على وفق الأصول والأحكام، على الرغم من تأثر أبي علي في علمهم.

وأبو علي في مسائله التي آخذهم فيها واضح الشخصية، فهو يورد المسالة مثلاً ويقرّها ويبسطها، ويذكر آراء السابقين فيها، وحينها تظهر شخصيته حين يقف مفنّداً أو مؤيداً، ومبرهناً على الراي الذي ارتضاهُ، أو الذي عارضهُ، وهو حين يقف مؤيداً أو مفنداً يقيم الحجة على ذلك، متكئاً في ذلك على أصول العربية.

فيفند آراء العلماء مصرّحاً بأسمائهم، أو مشيراً إليهم، وقد يكتفي في تفنيده باللمحة الدالة، وقد يصرّح تصريحاً عنيفاً [١]، ويتبع ذلك بالاحتجاج والتدليل [٢] ، كما تظهر شخصيته في الاعترضات التي يوردها ثم يردها في أسلوب جدلي فلسفي [٣]، وأسلوبه هذا أثره واضح في كتابه "العسكريات". ونراه أيضاً يعرض أقوال النحاة، ويوازن بين رأي وآخر ويفاضل بينهما [٤]. وقد يذكر رأياً لأحدهم ثم يكرره في مسألة أخرى في كتابٍ آخر ويزيده شرحاً وتفصيلاً ثم يعرض وجه المأخذ فيه.

كما أنّ لأبي علي آراء ابتكرها ابتكاراً، قد يذكرها في تواضع أحياناً او يبثها في شيءٍ أشبه بالفخر أحياناً [٥]، مثل قوله: "وقد راينا نحن في ذلك قولاً لم أعلم أحداً تقدمنا فيه" [٦].

وكل ذلك سيتضح في هذه الدراسة لمآخذه.

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي/٤٧٣.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي/٤٩٠.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي/٤٩٠.

(٤) ينظر: أبو علي الفارسي/٤٩١.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي/٤٧٣

(٦) البغداديات/ ٣٨٨-٣٨٩.

المبحث الأول

مآخذه على علماء القرن الثاني الهجري:

اعتمد أبو علي على شيوخه فقد كانت كتبهم واقوالهم مصادره استقى منها واعتدّ بها[١]، وكان سيبويه من أظهرهم حتى قال أبو حيّان في بيان تقدير سيبويه عند أبي علي: "أما أبو علي فأشدّ تفرداً بالكتاب، وأشد إكباباً عليه" [٢].

وسيبويه قد أخذ من شيوخه أيضاً وتأثر في علمهم، ومنهم عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء وتلميذهما الخليل بن أحمد الفراهيدي أما الكسائي فهو تلميذ عيسى بن عمر [3]. كل هؤلاء قد تأثر ابو علي في علمهم، إلا أنه لم يكن يرى بدّاً من محاججتهم والأخذ عليهم غاية منه في إثبات ما هو أصح وأقيس وأصوب، مستعيناً بالأصول والأحكام التي تساعده على تمييز الصواب من الخطأ.

إلا أن مؤاخذاته قد تباينت فيما بينها كلا بحسب تأثره فيه. فمأخذه مثلاً على عمرو بن عبيد البصري قد استعان فيه بالسماع والقياس واستعمال الحجة والدليل العقلي، والاعتداد بآراء النحاة المعوّل على رأيهم. والاعتماد على أحكام النحو وقواعده، ودراسة المسألة من جميع النواحي التي يمكن ان تصير إليها. فالمؤاخذة عليه كانت صريحة استعمل فيها ألفاظاً وعبارات مباشرةً في الأخذ عليه وعلى من تبعه [٤].

أما عيسى بن عمر الثقفي فلم تكن المؤاخذة عليه جريئةً، إذ لم يستعمل فيها أي تقريع لرأيه أو افساد وإنكار لرأيه، وإنما استعان بعبارة مباشرة ، باب القياس. وقد اعتد في مؤاخذته هذه براي أبي زيد الانصاري [٥] الذي تأثر فيه في مجال اللغة كثيراً.

أمّا أخذه على أبي عمرو بن العلاء فكان مأخذاً ضمنياً جاء من خلال الاعتداد بأقوال العلماء السابقين كعيسى وسيبويه ويونس [٦] .

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي/ ١١٧.

(٢) الإمتاع والمؤانسة/ ١٠٤، وينظر: أبو علي الفارسي/ ١٢٩.

(٣) ينظر: عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءته/ ٢٥و ٦٠ إلى ٨١.

(٤) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٦٤٠ وما بعدها.

(٥) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٦٩-٧٠.

(٦) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٤٢- ٤٣.

أمّا الخليل بن أحمد فقد كان أبو علي يحترمه ويحترم علمه ويجلّه [1]، إلا انه ضعّف رأيه في إحدى المسائل [2] ، وأفسد عليه رأيه في الأخرى [3] ، وقد آخذه ضمناً تارةً باعتداده برأي سيبويه المخالف لرأي الخليل [4] ، واستعان تارةً بالاستعمال والقياس في تخطئته [5] .

أما سيبويه فكان يجلّه ويوقره كثيراً، وله مكانة خاصة في نفس أبي علي، ومن شدّة احترامه له واعتداده بآرائه؛ كان لا يقوى على استعمال أيّ لفظٍ جريء او عبارةٍ عنيفة في حقّه، فالمسألة التي رجّح فيها رأي الخليل على رأيه، لم يفند أو يفسد رأي سيبويه فيها، وإنما اكتفى باستعمال لفظ: أقوى [6] ، وأبين [7].

أما الكسائي فقد آخذهُ باعتداده برأي الاخفش وقد أنكر على الكسائي قوله في تلك المسألة [8] .

هؤلاء هم علماء القرن الثاني الهجري الذين آخذهم، وستتبين تفاصيل هذه المسائل وتوجيهها في أثناء هذه الدراسة لهذا المبحث.

ويمكن ايراد مآخذه على من سبقه في كلٍّ من مسائلهِ اللغوية والصرفية والنحوية بالآتي:

١-عمرو بن عبيد البصري المعتزلي (ت ١٤٤هـ):

وجه المأخذ عليه هو قراءته (جأن) في قوله تعالى: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ**﴾ (الرحمن/ ٣٩) بالهمز؛ لأنّه حرّك الألف لالتقاء الساكنين فصارت همزةً. وقد اعتمد أبو علي على الاصول والاحكام في مأخذه عليه، فاعتمد على أصلي السماع والقياس، وأتبعهما بالاحتجاج والتدليل والتعليل، واستند إلى آراء

---

(١) ينظر: أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية/ ٣٨.

(٢) ينظر: البغداديات/ ٩١-٩٢.

(٣) ينظر: البغداديات /٩٩-١٠٠.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي/ ٣٠٩، هامش رقم (٣).

(٥) ينظر: التكملة/ ١٧٠، والعضديات (تح: راشد) ٧٩.

(٦) ينظر: البغداديات /٣١٣.

(٧) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٤٧.

(٨) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٥٨-٦٠، و(تح: المنصوري) ٩٧-٩٨.

العلماء السابقين كسيبويه والمازني والمبرد، واعتمد على القاعدة وحكمها، ودرس المسألة من نواحيها الصوتية والصرفية والنحوية والعروضية [(١)].

فلأبي علي مذهب متكامل في دراساته اللغوية تتمثل في الصلة بين الأصوات واللغة والوجوه التي يقلّب فيها القضية الواحدة بحيث يحملّها الإمكانات التي يمكن أن تصير إليها [(٢)].

٢-عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ):

وجه المأخذ عليه، أنه كان يحذف الهمزة من أرأيتكَ التي بمعنى العِلم. فآخذه أبو علي بالاعتماد على القياس، فاستعمل عبارة: وهذا ليس بمطّرد في القياس [(٣)] ؛ معلّلاً ذلك بأن التخفيف القياسي في هذا أن تجعلها بَيْنَ بَيْن، فلا تحذفها ولا تقبلها قلباً. وإن جاء قلب الهمزة فهو في الشعر للضرورة.

فلم يبلغ القلب عند أبي علي أن يكون سائغاً عند الجميع مطرداً وإن كان قد سمع في بعض الاشعار من مثل قول الراجز [(٤)] :

أرَيت إنْ جئتِ به املُودا
مُرجّلاً ويلبسُ البرودا

ومن هذا الباب ضرب المثل بقولهم: ظننتُ زيداً منطلقاً، وامتناعهم من نقله بالهمزة ليتعدى إلى مفعولٍ ثالث. متطرقاً إلى أقوال العلماء السابقين، فذكر حكاية أبي عثمان المازني عن أبي الحسن وإجازته لذلك، على الرغم من امتناع المازني مما أجازه أبو الحسن، وإنه قد استغني عنه بقولهم: جعلته يظن كذا، واستدلّ أبو علي بقول ابي زيد الانصاري حين قال: يقال للجبان مفؤود ولا فعل له. قال: وقالوا مدرهمَ. ولم يقولوا

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٦٤٠ وما بعدها، وينظر تفصيل المسألة في ص٣٥-٣٨ من المبحث الاول من الفصل الاول من الرسالة.

(٢) الفارسي ومذهبه اللغوي في الشيرازيات/ د. علي جابر المنصوري/ مجلة الإمام الأعظم/ ع (٤)- ١٩٧٨، ص٣٤٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ١٦٥-١٦٦ (بولاق)، ٥٤٦/٣ (هارون)، وقيل: أريتك فراراً من التقاء همزتين، وإن كان بينهما راء ساكنة. كما أن القياس ان نقول: أرأى، فخففت الهمزة التي هي عين الفعل لكثرة الاستعمال، وجرى ذلك في سائر حروف المضارعة، فنقول: يرى، ونرى، وترى، والقياس أن نقول: يرأى، ونرأى، وترأى. ينظر: اللسان ١٩/٣ (رأى).

(٤) الرجز لرؤبة أو لرجل من هذيل، ينظر: ملحقات ديوان رؤبة/ ١٧٣، والخزانة ٥٧٤/٤.

درهم. وذكر الحكاية عنه بقول: أعْين بَيّنُ العين، واشيم بيّن الشيم. ولـــم يعـــرف لـــه فعل[١].

ثم استعمل دليل الافتراض، معتمداً على المعنى في ذلك، فقال: "فإن قلت: فهل يكون قوله تعالى: ﴿**بِمَاءٍ مَعِينٍ**﴾ (الملك/ ٣٠) على هذا وإن يستعمل فعلت منه على هذا المعنى" [2].

وقد أقام الحجة على عدم حمله على هذا الافتراض بالقليل الذي لا يحمل عليه، فأجاب: "فإنّ ذلك لقلته لا نحمله عليه وإن كان في القياس غير ممتنع. ولكـــن تجعلـــه فعيلاً"[٣] .

من هنا نلاحظ كيفية مؤاخذته بالاعتماد على أصل القيـــاس، وضـــرب المثـــل بالأشعار وأقوال العرب، والتطرق إلى آراء العلماء السابقين والاستدلال بها، والاستعانة بدليل الافتراض والاعتراض.

٣-ابو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ):

آخذه أبو علي من غير تصريحٍ، وإنما كانت مؤاخذته ضمنيةً؛ ويتضح ذلك من عرض رأيه ثم عرض آراء العلماء السابقين كعيسى وسيبويه ويونس ووجه الخـــلاف بينهما، إذ إنّ سيبويه ويونس قد خالفا عيسى في أحد أوجه المسألة.

ووجه المأخذ على أبي عمرو يكمن في أنه قال في تصغير أحوى- فيمن قـــال: أحيٍّ ورأيتُ أحيّيَ، وقد خالفه في ذلك عيسى وسيبويه ويونس، على الرغم من مخالفة سيبويه ويونس لعيسى، إذ إنّ عيسى خالفهم في التنوين، إذ قال: أحيٌّ فصرف، ووافقهم في الحذف، إذ حذف الثالثة كما حذفا. [٤]

---

(١) ينظر: النوادر لأبي زيد الأنصاري/ ٢١٦.

(٢) العسكريات (تح: عمايرة) ٧٠.

(٣) المصدر نفسه ٧١.

(٤) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٤٢.

وتجلى ذلك في قوله سيبويه: وأما عيسى فكان يقول: أُحَيُّ ويصرف [(١)]. وهو خطأ. ولو جاز ذا لصرفت أصمَّ؛ لأنه أخف من أحمر، وصرفت أرأس إذا سمّيتَ به ولم تهمز فقلت: أرس.

وهذا يعد مأخذاً على عيسى آخذه به سيبويه ضمناً.

وأما أبو عمرو فكان يقول: أحيٍّ. ولو جاز ذا لقلت في عطاء: عُطَيٍّ؛ لأنها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقايةٍ: سقيّية وشاوٍ: شويّ.

وهذا أيضاً مأخذ ضمني على أبي عمرو من دون استعمال أي لفظ صريح في المؤاخذة، وقد اتبع أبو علي نهج سيبويه في مؤاخذته فلم يؤاخذه صراحةً أيضاً.

وأما يونس فقوله: هذا أحيُّ كما ترى، وهو القياس والصواب [(٢)] . فرجح سيبويه رأي يونس بوصفه الأقيس والأصوب من بين الآراء.

وقد استعمل أبو علي الاحتجاج والتدليل والتعليل على صحة قول عيسى وسيبويه ويونس، وتجلّى ذلك في قوله: "والدليل على صحة قول سيبويه ويونس وعيسى قول العرب جميعاً في تصغير سماءٍ: سميّة. ولو كانت الياء الثالثة ثابتةً، لما دخلت هاء التأنيث في التصغير" [(3)]، فنراه استند إلى إجماع العرب في ذلك؛ معللاً ذلك باستعماله الحمل على النظير في نحو قوله: "الا ترى أنا إذا صغّرنا عناقاً، قلنا عُنْيق ولم نُلحق التاء التي للتأنيث. كما تلحق في دويرة وسويقةٍ، فلما الحقوا التاء في سُميّة، دلّ على أن ذلك عندهم بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرفٍ، وأن تلك اللام المحذوفة لا اعتداد بها، ولا حكم لها، فلذلك لحقها تاء التأنيث في التحقير في قولهم: سُمية "[(٤)] .

من هنا نستطيع ان نحكم على أسلوب أبي علي ومنهجه، إذ تميز بمقدرته العلمية واستعماله العقل في الأدلة العقلية والعلل؛ فهو حين يسوق دليلاً لتأييد من سبقه وتضعيف رأي الآخر نراه يستعمل العقل في إثبات ما يراه، ويظهر ذلك جليّاً في ردّه على أبي عمرو باعتداده بأقوال أئمة النحو للتدليل والاستشهاد وترجيح بعض الأقوال على بعض.

---

(١) الكتاب ١٣٢/٢ (بولاق)، و٤٧٢/٣ (هارون).

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٢/٢ (بولاق)، و٤٧٢/٣ (هارون).

(٣) العضديات (تح: راشد) ٤٢-٤٣.

(٤) المصدر نفسه ٤٣.

٤-الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ):

١- آخذه أبو علي في مسالة صوتية، وقد ضعّف رأيه باعتداده برأي المازني في هذه المسألة، فوجه المأخذ عليه هو جوابه عن سؤال سيبويه حين سأله عن (فُعْل) من (وأيتُ). فقال: وُؤيٌ كما ترى. فسأله سيبويه عنها فيمن خفّف الهمزة فقال: أوي كما ترى، فأبدل من الواو همزةً، فقال: لا بدّ من الهمزة، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف [١] .

وخطأهُ أبو عثمان المازني بقوله: الذي قال الخليل عندي خطأ؛ معلّلاً ذلك بقوله: "إن الواو الثانية منقلبة من همزة. فأنا أنوي الهمزة فيها، ولكن أُجيز أن تبدل الهمزة، لأن الواو مضمومة وليس البدل لازماً، ولو لم يكن اصلها الهمز لم يلزم الإبدال، لأن الثانية مدة " [٢] .

وتجلى انتصار أبي علي لرأي المازني في دفاعه عنه بقوله: "قلت أنا: الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في (اويصل) ونحوه. أن الواو الثانية من (ووي) مخففة من همزةٍ هي منوية" [٣] .

وفي أثناء تعليله راح يسوق الأمثلة المشابهة لـ (أوي)، يحلل ويوضح الأوجه المحتملة، ويتجلى ذلك في نصوصه، نحو قوله: "فكما أن الهمزة المخففة لو كانت محققة لم يلزم قلب الواو التي هي فاء همزة الا من حيث يلزم قلبها في (وجوه) كذلك إذا خففت الهمزة لم يلزم قلبها إلا من ذلك الموضع؛ لأنها إذا كانت منويةً فكالمحققة كما أنّ الضمة لما كانت منويّة في (لقضو الرجلُ)[٤] كانت بمنزلتها ثابتة" [٥] .

واستمر في ذكر الادلة على ان الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحققة، بأن من

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٥٦ (بولاق)، ٣٣٣/٤ (هارون)، والبغداديات/٩١.

(٢) البغداديات/ ٩١.

(٣) المصدر نفسه ٩١.

(٤) قال أبو الفتح: ... كما أنك إنما قلبت الياء في "قضو" لانضمام ما قبلها، فإذا اسكنت العين استخفافاً، فإنك تنوي الكسر والضم... ينظر: المنصف ١٢٥/٢.

(٥) البغداديات / ٩١.

خفف (رويا) [1] لم يقبلها ولم يدغمها في الياء كما لا يدغمها محققة فيها ووصف هــذه اللغة بأنها اللغة الفاشية الجيدة [2] .

ويتضح من هذا أن أبا علي عندما انتصر لرأي المازني كان يرى فيه وجاهــةً وقبولاً مدعماً بالحجج، ورأى منه مذهباً يعول عليه ويعضد ورأيه في هذه المسألة، في حين ناقش رأي الخليل في اثناء اعتداده برأي المازني وتخطئته له، ومناقشة أبي علــي له باستعماله دليل الافتراض والاعتراض وذكر الامثلة المشابهة لـــ (أوي) والاوجــه المحتملة، وتضعيف رأيه في ذلك، وتجلى ذلك في قوله: "ومن قال: ريا، فادغم وقلــب لزمه ان يقول: أوي، فيبدل من الواو همزة لأنه جعلها- وان كــان أصــلها الهمــزة- بمنزلة الواو المحضة فعلى هذا يقول: أوي، وهو ضعيف. ويلزم عندي من قلب الفــاء همزة لتنزيله الواو منزلة غير المنقلب عن شيء ان يدغمها في الياء بعد أن يقلبها مــن حيث قلب الفاء همزة لها" [3] .

وفي اعتراضه على هذا الافتراض وتضعيفه تظهر مؤاخذته للخليل؛ إذ إن ذلك ما كان يراه الخليل في (أوي).

٢- وآخذه في مسألة صرفية أخرى، ووصف رأيه فيها بأنه فاسدٌ، ووجــه المأخــذ عليه هو ما تبين في كتاب "العين" من تصريح الخليــل بأصــلية المــيم فــي مرعزاء[4] ، إذ قال: "المرعزّى: كالصوف يخلّص من شــعر العنــز، وثــوب ممرعز. ومثله ما جاء على لفظه " شفصلّى [5]" " [6] .

---

(١) ففي " رؤيا ورؤية" على هذه الصفة أربع لغات: "رؤيا، ورؤيةٌ" بالتحقيق؛ ويتبعها: " رويــا، ورويةٌ" بالتخفيف؛ ويتبعها "ريًّا، وريَّة" بالادغام وضمّ الراء؛ ويتبعها "ريا، وريــة" بالإدغــام وكسر الراء. المنصف ٣١/٢.

(٢) ينظر: البغداديات / ٩٢.

(٣) البغداديات/ ٩٢.

(٤) المرعزى: الزغب الذي تحت شعر العنز، وهو مفعلى، لأن فعلّى لــم يجــيء، الــصحاح ٨٧٦/٢ (رعز)، ويبدو أنّ الجوهري قد حذا حذو سيبويه وأبي علي في رأيهما.

(٥) الشفصلّى: حمل اللوي الذي يلتوي على الشجر ويخرج عليه امثال المسالّ ويتفلق عن قطــن وحب كالسمسم، ينظر: اللسان ٣٧٩/١٣ (شفصل).

(٦) العين ٣٣٤/٢ (مرعز).

وجاء في نص أبي علي: "وذكر صاحب (العين) في (مرعزّا) أنهـا (فعللـى) وليس (بمفعلّى) قال: وهو مثل: شيفصلّى، قلتُ: ووزنه بهذا لا يصحُّ" [1] .

وقد ذكر توجيه سيبويه فيها وحكمه بزيادة الميم في مرعزاء [2] . وحذا أبو علي حذو سيبويه في توجيهه؛ مدلّلاً على ذلك بقوله: "قلت: أمّا (مرعزاء) وإن جـاء علـى مثال يكون عليه الأصول نحو: طرمساء [3]، فإنك تحكم بزيادة المـيم منهـا لقـولهم: مرعزىّ، وأن هذا البناء لا يكون على مثاله الأصول، فالميم في (مِرعزاء) قـد ثبتـت زيادتها من قولهم: مرعزى، لأن التي في (مرعزاء) هي التي في (مرعـزّى) الثابتـة زيادتها" [4] .

ولم يكتف أبو علي بما اورده من توجيه سيبويه وما ذكره من ادلة بل ساق أمثلة مشابهة لـ (مرعزى) في الزيادة دليلاً على رأيه، وحجة لما قال بزيادة المـيم فيهـا، وتجلّى ذلك في قوله: "ولو حكمت بأن الميم في (مرعزاء) أصل لموافقتها أبنية الأصول لحكمت في التاء من (ترتب) [5] أنها أصل لموافقتها بناء (برثن)[6] ثم حكمت بأنها زائدة في قولهم: ترتب، فجمعت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل. والحكم بهما في الحرف الواحد محال متناقض" [7].

ومن خلال ذلك اتضحت مؤاخذة أبي علي للخليل ولاسـيما فيمـا جـاء فـي نصوصه، فقال: "وذكر صاحب (العين) فيه قولاً خالف قول سيبويه فيه. ونحن نذكر ما قال ونبين فسادهُ" [8] وقوله الآخر: "وذكر صاحب العين في (مرعزا) أنهـا...، قلـت: ووزنهُ بهذا لا يصح، لما قلنا من ثبات زيادة الميم في قولهم: مرعزىّ، وزيادة الميم في

---

(١) البغداديات/ ١٠٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٤٤/٢ (بولاق)، ٤/ ٣٠٩ (هارون).

(٣) الطرمساء: الظلمة. ينظر: اللسان ٤٢٨/٧ (طرمس).

(٤) البغداديات/ ٩٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٢ (بولاق)، ١٩٦/٣ (هارون)، وجاء في اللسان ٢٢٥/١ (ترتيـب): قـال أبو عبيدة: الترتب الأمر الثابت.

(٦) جاء في اللسان ١٦/ ١٩٤ (برثن): البرثن- مخلب الأسد وقيل هو للسبع كالاصبع للانسان.

(٧) البغداديات/ ١٠٠.

(٨) البغداديات/ ٩٩.

هذه الكلمة، وأنها ليست بفاء بيّن جداً" [١].

٣- وآخذه في مسالة نحويّة وتظهر المؤاخذة من خلال اعتداده برأي سيبويه، فوجه المأخذ عليه هو فيما قاله في أصل (لن) من أنها لا أن، وصلت لكثرتها في الكلام، مشبّهاً إياها بـ (لا) من جهة المعنى ولكنها أؤكد فتقول: لن يكرمك زيد معناهُ: كأنه يطمع في إكرامه، فنفى عنه ووكد النفي بـ (لن) فكانت أوكد من (لا) [٢].

وذكر أبو علي في "حاشية أصل الكتاب". "إن (لن) عند الخليل أصلها لا أن. فحذفت الهمزة، وسقطت الألف لاجتماع الساكنين" [٣].

ونقل سيبويه رأي الخليل في "الكتاب" في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء، فقال: فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في الكلام... وصاحب الكتاب لا يرى ذلك، ويجعله حرفاً على انفراده، وضعّفه بقوله: لو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن اضرب؛ لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له [٤] . معللاً أبو علي ذلك بأنّه: "لا يقولون: زيداً أن تضرب خير لك: يريد: أن تضرب زيداً خير لك" [٥] ؛ لأن (تضرب) من صلة أن، وما في الصلة لا يصح أن يعمل فيما قبل الموصول [٦] .

وقد ذهب الكسائي إلى ما ذهب إليه الخليل من أنها مركبة من لا النافية نظراً لمعناها، ومن أن المصدرية نظراً لعملها، فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين، محتجاً بقرب لفظها منهما، وأن معناهما في النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها [٧].

---

(١) البغداديات/ ١٠٠.

(٢) ينظر: العين ٣٥٠/٨ (لن).

(٣) الايضاح العضدي/ ٣٠٩، الهامش المرقم (٣).

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٧ (بولاق)، ٥/٣ (هارون).

(٥) الايضاح العضدي/ ٣٠٩، الهامش المرقم (٣).

(٦) المقتصد في شرح الايضاح ١٠٥٠/٢.

(٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢، ومدرسة البصرة/ ٣٩٧.

وذكر أبو علي إلى رأي أبي عثمان المازني في ذلك فقال: "وقال المـــازني: أن ذلك لا يلزم الخليل؛ ذلك لأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب، ألا ترى أن لو معناه امتناع الشيء لامتناع غيره" [١] ، كقولك: لو جئتني أعطيك، تريـد أن الاعطـاء امتنع لامتناع المجيء، ولا يقع بعده الاسم، لا نقول: لو زيد خارج أعطيتك، فإذا ركب مع (ل)ا صار معناه امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: لولا زيد لكان كذا وكذا، ووقع بعده المبتدأ فقد تغير الحكم والمعنى وبذلك فقد جوّز المازني ما أجازهُ الخليـل فقـال: فكذلك يجوز أن يكون أصل لن: لا أن، ثم أن الحكم تغير بتركيب لا معـه فجـاز أن نقول: أما زيداً فلن أضرب، فتقدم ما انتصب بالفعل الواقع بعد لن عليه، وإن كـان لا يجوز ذلك في أن نحو ما ذكر من قوله: زيداً أن تضرب خير لك [٢] .

وقد ردّ ما ذهبوا إليه بجملة أمور: بأنه إنما يصح التركيب اذا كـان الحرفـان ظاهرين كلولا، وأنّه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدٌ لـن أضـرب، وأن التركيب فرع البساطة فلا يدعى الا بدليل قاطع. وأنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت لا داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل، ومعنى لن يقوم زيد، لا قيام زيد، فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير، مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له، وليس في الكلام ما ينوب عنه [٣].

وهذا هو رأي سيبويه وجمهور البصريين [٤] ، وأبو علي معهم.

أما الفراء: فيعدها من لا النافية أبدلت الفها نوناً محتجاً بأنهما حرفـان نافيـان ثنائيان، و(لا) أكثر استعمالاً.

واعترض عليه بأن الإبدال لا يغير حكم المهمل، وأن المعهود إبدال النون ألفاً لا الألف نوناً [٥] .

وذهب أبو بكر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في "المقتصد" إلى أن مذهب صـاحب الكتاب أوضح وأجرى على السّنن المنقاد [٦] .

---

(١) الايضاح العضدي/ ٣٠٩، الهامش المرقم (٣).

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٥٠.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٢/٢٣٠، ومدرسة البصرة/ ٣٩٧.

(٤) ينظر: مدرسة البصرة/ ٣٩٧.

(٥) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٢٣٠، ومدرسة البصرة/ ٣٩٨.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١٠٥١/٢.

٤ - وردّ على الخليل زعمه في مسألة لغوية؛ ذلك أنه زعم أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: "ردّن ومَرَّن"، إذا أخبروا، وارادوا: "رددن ومررن"[١]. فردّ عليه بأن هذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس [٢] . فاعتمد على اللغة المأخوذ بها وعلى قاعدتي الاستعمال والقياس. وأهل الحجاز الذين اختاروا اظهار المثلين – على عكس بني تميم وغيرهم من العرب الذين اختاروا الادغام[٣] – "وقد أظهروا التضعيف في مثل: أردد، ومن يرتدد وهذا النحو، ولم يدّغموا مع تعاقب الحركات التي هي للبناء عليها، وذلك نحو حركة التقاء الساكنين في أردد ابنك، والقاء حركة الهمزة في ظَلَمُوْوَخاهُ ودخول حركة النون في نحو رُدّنَ" [٤] .

وعلل شذوذه عن الاستعمال بقلّة المستعملين له؛ ذلك أنّه لا يحمل على القليل. وشذوذه عن القياس؛ بأنّه إذا اجتمع أهل الحجاز على اظهار "ارددْ" ونحوه، مع تعاقب الحركات، فأن لا يدغم نحو:رددنَ الذي لا تصل إليه الحركة البتة لاتصاله بالضمير أولى[٥].

ومهما يكن الأمر في المؤاخذة، وعلى الرغم مما ذكره أبو علي عن هذه اللهجة، فإن هذه اللهجة عراقية عاميّة، فنحن نقول: رَدّيْت ومرّيْت بديارٍ. والخليل نقل مساع لهجة بكر بن وائل وهي لهجتنا في العراق، إذ هي تسكين نون النسوة.

تلك هي مجمل المسائل التي آخذ بها الخليل.

٥-سيبويه (ت ١٨٠هـ):

آخذه في مسألة نحوية واحدة، وذلك في توجيهه لأصل (ما)، وتتضح مؤاخذته لسيبويه فيما جاء عنه حين سأل الخليل عن (مهما)، فأجابه: هي (ما) ضمت إليا (ما) كما يضم إلى سائر الكلم التي يجازى بها، وأبدل الألف كراهية التقاء المثلين [٦] . فـ(ما) قد جوزي به في نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿***مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ***

---

(١) نقل سيبويه زعمه في الكتاب ٢/ ١٦١ (بولاق)، ٥٣٥/٣ (هارون)، وينظر: التكملة/ ١٧٠، والعضديات (تح: راشد) ٧٩.

(٢) ينظر: التكملة/ ١٧٠، وجاء في العضديات (تح: راشد) ٧٩: "وهذه اللغة غير مأخوذ بها لقلتها عن الاستعمال وشذوذها عن القياس".

(٣) ينظر: التكملة /١٦٧، والعضديات (تح: راشد) ٧٩.

(٤) العضديات (تح: راشد) ٧٩.

(٥) ينظر: التكملة/ ١٧٠-١٧١.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٣٣/١ (بولاق)، ٥٩/٣ (هارون)، والبغداديات/ ٣١٣، والعضديات (تح:راشد) ٤٥.

رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ ﴾ (فاطر/٢)، وقد جوزي بها كما جوزي بـ "أي" في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ (الاسراء/ ١١٠) فكما ضمّت ما إلى أي ، كذلك ضمّت إلى ما. فلما اجتمع حرفان على لفظ واحد كره اجتماعهما، فأبدل من الألف في ما الأولى الهاء لمقاربة الألف لها وكونها من مخرجها، فصارت مهما[1]، من هنا نلاحظ أبو علي محلّلاً صوتياً ونحوياً.

وتستعمل ما في الاستفهام على حدّ استعمالها في الجزاء أي غير موصوله منهما وإنما غير كراهية التقاء الأمثال، كما في قوله تعالى: ﴿مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ (الأحقاف/ ٢٦) فلم يقل ما ما مكناكم فيه، فعدل إلى أن لئلا تلتقي الأمثال في اللفظ [2] .

وقد جاءت مهما في الاستفهام فيما أنشده أبو زيدٍ وابن الاعرابي [3] (ت٢٣٠هـ)

مهما لي الليلة مهما ليه

أودى بنعليَّ وسرباليهْ [4]

فاستفهم بـ (مهما) كما يستفهم بـ (أين) وغيره من الاسماء التي يجازى بها[5]. فمهما بمزلة ما، كأنه قال: مالي؟ وموضع (ما) رفع بالابتداء، كما أنه لو قال: أيُّ شيءٍ لي؟ لكان أيُّ رفعاً بالابتداء [6] ، فيعني أنها اسم شرطٍ في محل رفع مبتدأ، وقد سوّغ إعرابها على ذلك كما أنشد أبو زيد:

مهما يكن ريب الزمان فإنني

أرى قمر الليل المعذَّبِ كالفتى [7]

(١) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٤٥-٤٦.

(٢) ينظر: الخزانة ٦٣١/٣.

(٣) ينظر: البغداديات/ ٣١٤، والعضديات (تح:راشد) ٤٦.

(٤) نسبه أبو زيد في النوادر/ ٦٢ لعمرو بن ملقط، وينظر: شرح المفصل ٤٤/٧، ومغني اللبيب ١٠٨/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٣٠/١، والخزانة ٣/ ٦٣١، وابن الاعرابي/ ٣٤٥ رسالة ماجستير.

(٥) البغداديات/ ٣١٤.

(٦) العضديات (تح: راشد) ٤٦.

(٧) نسبة أبو زيد في النوادر/ ١١٢ لحسان السعدي.

فموضع (مهما) نصب لأنه خبر كان، كما كان موضعه رفعاً في البيت الـذي قبلهُ. وقد استشهد أبو علي بهذين البيتين دليلاً على صحّة قول الخليل [1] ، وجاء ذلـك في نصه: "وهذا يدلُّ على صحّة قول الخليل من أنه (ما) لحقها (ما) للزيادة" [2] .

وبعد عرضهِ لرأي الخليل وترجيحه لرأيه وتأييده وتقويته، تطرّق إلـى قـول سيبويه في ذلك فقال: "قال سيبويه: فقد يجوز أن يكون مه كإذ ضمت إليها ما [3]، يريد: إذ التي جوزي بها في نحو قوله:

إذ مـا تريـني اليـوم مُزْجـىً ظعينتـي
أصـعّدُ سـيراً فـي الـبلاد وأُفـرعُ [4]

فالفعل الذي هو (تَريني) مجزوم، وحذف النون الأولى لعلامة الجزم. ولو رفع لكان تريني. فمه على هذا يكون حرفاً من حروف الجزاء" [5]. فقال: وقـول الخليـل عندي أقوى [6] .

وقيل: إنه جائز أن يكون (مه) بمعنى الكفّ، كما تقول: مـه، تريـد: اكفـف"، وتكون (ما) الثانية للشرط والجزاء، كأنّ تقدير قوله تعالى: ﴿***مَهْمَا تَأْتِنَا بِـهِ مِـنْ آيَةٍ***﴾ (الأعراف/ ١٣٢): أكفف ما تأتنا به من آية، وهذا يلزم قائلـهُ أن يكـون كـلُّ موضع جاء فيه (مهما) أريد فيه الكف، والأمر بالإمساك [7] ، فقال: "وليس عنـدي أنّ الغرض في الاستعمال هذا" [8] معللاً ذلك ومستشهداً بالسماع وذلك بما استشهد به مـن الشعر الذي يقول:

---

(١) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٤٦.

(٢) العضديات (تح: راشد) ٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٣٣/١ (بولاق)، ٦٠/٣ (بولاق)، والبغـداديات/٣١٣، والعـضديات (تـح: راشد) ٤٦-٤٧.

(٤) البيت لعبد الله بن همام الـسلولي، ينظـر: الكتـاب ٤٣٢/١ (بـولاق)، ٥٧/٣ (هـارون)، والعضديات (تح: راشد) ٤٧، وشرح المفصل ٤٧/٧، والخزانة ٦٣٨/٣.

(٥) العضديات (تح: راشد) ٤٧.

(٦) البغداديات/ ٣١٣.

(٧) البغداديات/ ٣١٣.

(٨) البغداديات/ ٣١٣.

فمهمـــا تـــشأ منـــه فـــزارة تعطكـــم

ومهمـــا تـــشأ منـــه فـــزارة تمنعـــا [1]

قائلاً بأنّ الذي يسبق منه إلى أفئدة السامعين وأفهامهم أنّ كلّ شيء شاءت منه أعطت، وكلّ شيءٍ شاءت منعت [2] ، وما احسب القائل:

.... وأنّكِ مهما تأمري القلب يفعل [3]

أراد: وأنّك أكففي ما تأمري القلب يفعل، مؤكداً قول الخليل في هذا بما أنـشده أبو زيد، وابن الأعرابي [4]

مهما لي الليلـة مهمـا ليـه ....

وقد ذهب ابن الحاجب في "مه" في هذا البيت إلى أنّه يجوز أن يكون اسم فعل بمعنى أسكت وأكفف عما أنت فيه من اللوم... [5] .

ويبّعد أبو علي أن تكون التي بمعنى كفَّ التي في معنى الأمر في البيت [6]

إذْ مـــا ترَينـــي اليـــومَ مُزجـــىً ظعينتـــي

....

معللاً ذلك بأنها لو كانت بمعنى الأمر، لوجب أن ينجزم الفعل الـذي بعـدها بالجواب، كما ينجزم إذا قال: كُفَّ أعطِك؛ لأن الفعل الثاني في قوله: مهما تعطني آخذ لا يكون له جازم؛ وإذا كان كذلك. لم يُحمل على أنه بمعنى كفَّ، ولكنه يكـون حرفـاً

---

(1) البيت منسوب في الكتاب ١٥٢/٢ (بولاق)، ٥١٦/٣ (هارون) الى ابن الخرع، وفي معـاني القرآن للفراء ١٦٢/١ غير منسوب، وينظر: البغداديات/ ٣١٤.
وهو في الخزانة ٥٥٩/٤-٥٦٠ يقول البغدادي: البيت غير موجود في ديوان ابـن الخـرع، وانما هو من قصيدة للكميت. وينظر: شعر الكميت للدكتور داود سلوم: القسم الثـاني، ج٣، ص٢٤.

(2) ينظر: البغداديات/ ٣١٤.

(3) ديوان امرئ القيس بشرح محمد بن إبراهيم بن محمـد الحـضرمي (ت ٦٠٩هـ)/ ٤٩، وينظر: الكتاب ٣٠٣/٢ (بولاق)، ٢١٥/٤ (هارون)، والأصـول لابـن الـسراج ٤١٥/٢. والبغداديات/٣١٤، والمسائل البصريات ٨٠٣/٢.

(4) ينظر: البغداديات/ ٣١٤.

(5) ينظر: الخزانة ٦٣٢/٣.

(6) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٤٧.

للجزاء بمنزلة إذ، وقال وقول الخليل أبين [1] .

ومن هنا تتضح مخالفة أبي علي لسيبويه، ولكنها لم تبلغ ذروتها من الجرأة، فلم يستعمل لفظة مباشرة مما كان يستعمله في التخطئة والمؤاخذة كالفساد والقبح والوهم وغيرهما. ويبدو أنّ أسلوبه هذا كان من باب التأدب معه.

هكذا نرى أبا علي قد اتفق مع الخليل في رأيه وهذا ما يدلُّ على صفاء اللغة وروحها وبعدها عن التمحل وغلبة المنطق، فنراه يوافقه هنا ويؤاخذه هناك وصولاً إلى تمحيص العلم والمعرفة، وموافقته للخليل كانت مدعمة بالحجة والشواهد القرآنية والشعرية، ووضوح الدلالة، فضلاً عن وضوح التركيب عند الخليل المنسجم من حيث الدلالة مع الدرسي اللغوي، وتلك هي حجته على سيبويه في المخالفة بينهما من حيث الاسمية والحرفية ومن حيث الإفراد والتركيب.

٦-الكسائي (ت ١٨٩هـ):

١-آخذه في مسألة واحدة نحوية تتعلق بالقسم وتظهر مؤاخذته من خلال اعتداد أبي علي برأي أبي الحسن الأخفش وتفضيله لرأيه والدفاع عنه ضد من اعترض على رأيه من البغداديين والكسائي.

فقال أبو الحسن الأخفش في قوله عزّ وجل: ﴿***جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا***﴾ (يونس/٢٧) بأنه في موضع رفع بكونه خبراً للمبتدأ دالاً على ذلك قوله عزّ وجل: ﴿***وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا***﴾ (الشورى/ ٤٠) فهذا في الخبر مثله في الفاعل؛ لأن الخبر شبيه به [2]، أما الباء فقد زيدت في قولك: "بحسبك قول السوء" [3] .

وعللّ أبو علي ذلك بأنّ الخبر لا يستقل إلا بالجزء الذي قبله، كما أن الفاعل كذلك. فكما جاز ذلك في الفاعل يجوز في خبر المبتدأ. ومن هذا قوله عز وجلّ: ﴿***فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا***﴾ (مريم/٧٥)؛ ذلك أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهذا نظير قولهم: أكرم بزيدٍ، الذي لفظه لفظ الأمر، والمعنى معنى الخبر [4] .

---

(١) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٤٧.

(٢) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٥٨ و(تح: المنصوري) ٩٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٤٣/٢، وينظر راي أبي الحسن الأخفش في مجمع البيان/ مج ٣/ج ١١/ص١٠٣.

(٤) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٥٩، و(تح: المنصوري) ٩٧.

ثم تطّرق إلى قولهم: أي هاالله ذا، اذ ذكر أنَّ "ذا" من جملة محلوفٍ عليها، و"ذا" خبر مبتدأ محذوف كذلك، وقد ثبت أنّه خبر والمحذوف المبتدأ مع الحرف الرابطة بالقسم؛ ذلك أنّه لو كان مبتدأً للزم أن يلحقه ما يربط المقسم عليه بالقسم من "اللام" و"أن" ونحوهما، و"إذ" عارياً من هذه الحروف [(١)] .

واستعمل دليل الافتراض والاعتراض في نحو قوله: "فإن قلت: فهل يستقيم أن يكون قولك: "ذا" وصفاً للاسم؟

فإن ذلك ليس بالسهل؛ إلا ترى بأن القسم على هذا يبقى معلّقاً على هذا التقدير، غير متشبث بمقسم عليه. وهذا غير موجود في شيءٍ من كلامهم" [(٢)] .

وقد ذهب أبو الحسن الأخفش في قوله عزّ وجل: ﴿***يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ***﴾ (التوبة/ ٦٢)، ﴿***وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ***﴾ (الأنعام/ ١١٣) إلى أن المعنى: ليرضيكم، ولتصغينَّ [(٣)]. غير أنّ بعض البغداديين اعترضوا على هذا التأويل [(٤)] ، في حين دلل ابو علي على صحة ما ذهب إليه ابو الحسن بما انشده هو وغيره لبعض القدماء بقول الشاعر:

إذا قالَ قدني قُلتُ باالله حلفةً ... لتُغني عنَّي ذا انائك أجمعا [(٥)]

فقوله: بالله- إذ هو قسمٌ – لا يجوز أن يخلو من الجواب، لأنه مبتدأ به وليس بمتوسط لكلام كقولك: زيدٌ والله منطلق.

وإذا كان كذلك لم يخل من جواب. فليس في هذا الكلام ولا في البيت الشعري ما يصح أن يكون جواباً غير قوله: لتغني عني، وبهذا فقد ثبت أنّه جواب وهذا يسقط

---

(١) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٥٩، و(تح: المنصوري) ٩٧-٩٨.

(٢) العسكرايت (تح: عمايرة) ٥٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٣٣/٢-٣٣٤، والعسكريات (تح: عمايرة) ٦٠، و(تح: المنصوري) ٩٨.

(٤) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٦٠، وفي (تح: المنصوري) ٩٨، بعض النحاة بدلاً من بعض البغداديين.

(٥) البيت لحريث بن عنّاب الطائي، ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٦٠، و(تح: المنصوري) ٩٨، والحجة في علل القراءات السبعة ٧٧/٢،و١٣٣ و٤١. وينظر: شرح المفصل ٨/٣، وهمع الهوامع ٤١/٢، والخزانة ٥٨٠/٤.

اعتراض من اعترض على هذا [1] .

وقد استعمل دليل الافتراض وتجلّى ذلك في قوله: "فإن قالوا: إن المقسم عليه إنما يكون جملة، وليس هذا الذي ذهب إليه أنه مقسم عليه بجملة؛ لأن اللام في تقدير الدخول على أن، وأن والفعل في تقدير اسم مفرد.

قيل: إن ذلك لا يمنع من وقوعه موقع الجملة التي يقسم عليها وان كان مفرداً"؛[2] معللاً ذلك بقوله: "إن الفعل والفاعل اللّذين جريا في الصلة يسدان مسدّ الجملة فيصير المجموع بمنزلة الجملة وساداً مسدها كما كانت، كالجملة في نحو قوله تعالى: ﴿**الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا**﴾ (العنكبوت/ ١،٢) وكقولهم: علمت أن زيداً منطلق" [3] . معللاً تعليلاً آخراً بأن هذا الموضع من المواضع التي يقع فيها ما هو جملة في المعنى وقد سد مسدها [4] .

"فهذه المواضع قد استغني فيها عن الجملة بالمفرد لما كان على الوصف الذي أعلمتك، على أن إنكار هذا من هذا الوجه لا يسوغ لمن قال منهم بقول الكسائي؛ وذلك أنه يجيز على ما بلغنا عنه أن زيداً منطلق فيفتح "أنّ" و"أنّ" وما بعدها في تقدير مفردٍ، كما أنّ "أن" والفعل كذلك " [5].

وختم المسألة بقوله: "ووجه مجاز الجميع ما أعلمتك. فهذه جمل من القول على ائتلاف هذه الكلم" [6] .

فمن خلال هذا العرض لوجوه المسألة وكيفية تحليلها عند أبي علي وغيره من النحاة تتضح مؤاخذته للكسائي وللبغداديين أيضاً، كما يتجلّى بوضوح دفاعه عن رأي الأخفش وتأويله، معتمداً على السماع المتمثل بالاستشهاد بالآي القرآنية الكريمة والأبيات الشعرية، وجمل من كلام العرب المعتمدة على القاعدة النحوية، مستعيناً بالأدلة المقرونة بالتعليلات، والحمل على النظائر.

---

(١) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٦٠، و(تح:المنصوري) ٩٨.

(٢) العسكريات (تح: عمايرة) ٦١، و(تح:المنصوري) ٩٨-٩٩.

(٣) العسكريات (تح: عمايرة) ٦١، و(تح:المنصوري) ٩٩.

(٤) العسكريات (تح: عمايرة) ٦٢، و(تح:المنصوري) ٩٩.

(٥) العسكريات (تح: عمايرة) ٦٢، وينظر: العسكريات (تح: المنصوري) ٩٩.

(٦) العسكريات (تح: عمايرة) ٦٢، وينظر: العسكريات (تح: المنصوري) ٩٩.

ومعتداً برأي الأخفش، مستعيناً بالقياس وقد اقتفى أثره كما هو واضح في تجويزه لقوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ (يونس/ ٢٧) أن تكون الباء داخلة على خبر المبتدإ؛ مشبهاً ذلك بقوله تعالى: ﴿وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (الشورى/٤٠)، وليس هناك غرابة في احتذاء أبي علي للأخفش في القياس [١] ؛ فقد ألف الأخفش "المقاييس في النحو" [٢] .

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي/ ٢٢١.

(٢) ينظر: الفهرست/ ٧٨، وبغية الوعاة/ ٢٥٨.

المبحث الثاني

مآخذه على علماء القرن الثالث الهجري:

اعتمد أبو علي على كتب سيبويه وأقواله فجعلها مصادرهُ، استقى منها واعتدّ بها[١]. ومن أجله خاصم من خالفهُ، ومن أجله سالم من تابعة [٢].

فآخذ أبو علي الفراء في الأغلب باعتداده بآراء سيبويه، وابن السراج أيضاً.

أما أبو عبيدة معمر بن المثنى فعلى الرغم من بصريته [٣] ، إلاّ أنه آخذه؛ لأنه تبع ما عده أبو علي خطأ مما جاء به نحاة الكوفة من آراء لا يظن صحتها، ويتضح ذلك في مأخذه عليه في أصل "أوّل" [٤] كما قد آخذ الفراء فيها [٥] ، وفي وزن "تترى"[٦]، التي آخذ ثعلب فيها [٧] ، معتدّاً في ذلك برأي الخليل وسيبويه.

وشيوخ أبي علي الذين لم يعاصرهم ولكنه انتفع بعلمه واعتدّ بأقوالهم في توقير وإجلال ثلاثة رجال: سيبويه، وأبو الحسن الأخفش، وأبو زيد الأنصاري [٨] .

فابو علي قد تأثر أكثر ما تأثر في اللغة بكتب أبي زيد الأنصاري [٩]،واسم أبي زيد قد ورد كثيراً في كتابه "المسائل الشيرازيات" فضلاً عن وروده في الكتب الأخرى.

إن من مؤاخذات أبي علي عليه كانت في باب الاشتقاق [١٠] ولم يكن الاشتقاق –على ما يبدو – قد ظهر في صورة واضحة المعالم في عهد أبي زيد، وإنما كان الكلام نتفاً تروى ولم تبلغ درجة الرشد والاكتمال [١] .

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي/ ١١٧.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي/ ١٣٠.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي/١٩٢،والفهرست/٥٣،والنحو وكتب التفسير ١١٥/١ و١٥٤.

(٤) ينظر: الشيرازيات ١٠/١.

(٥) ينظر: البغداديات/ ٨٩، والمنصف ٢٠٢/٢.

(٦) ينظر: الشيرازيات ٦٥٤/٢.

(٧) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٦٥٤.

(٨) ينظر: أبو علي الفارسي/ ١١٧ و١٢٧.

(٩) ينظر: أبو علي الفارسي/ ٢٧٧.

(١٠) ينظر: العضديات (تح: راشد) ١١٤.

على الرغم من ان ابا علي لم يحفل بالاشتقاق – لا سيما في تفسير الألفاظ القرآنية – كما قد برع وتميز به شيخه الزجاج، ولم يشأ أبو علي أن يحذو حذو شيخه فيه [٢] .

وربّما اقتفى أبو علي أثر أبي الحسن الأخفش في مسائل[٣] ، إلا أنه آخذه وضعف رأيه في مواضع، وصوب وصحح الوهم الذي وقع فيه في مواضع أخرى، معتدّاً تارةً برأي سيبويه في الأخذ عليه [٤] ، وتارةً برأي ابن السراج [٥]، وأحياناً برأي المبرد [٦]- إن كان مؤيداً وموافقاً لرأي سيبويه.

أما الأصمعي وأبو إسحاق الزيادي والمازني فكانت مآخذه عليهم مؤاخذة واحدة لكلّ منهم، تباينت ما بين مؤاخذة صريحة باستعمال لفظ صريح، آخذاً أبا علي براي سيبويه فيها ومعتداً به أيضاً، كما هي حال المؤاخذة مع الأصمعي [٧] ، وما بين مؤاخذة ضمنيةٍ معتداً فيها بأقوال أئمة النحاة الكبار مثل سيبويه والمازني، كما هي حال المؤاخذة مع الزيادي [٨] ، وما بين مؤاخذة معتدّة بأصلي السماع والقياس، كما هي حال المؤاخذة مع المازني [٩] .

أما أبو العباس المبرد فقد وقف له أبو علي وقفة حادة في أثناء مغالطاته لسيبويه ونقضه للكتاب [10] الذي نقضه في بادئ شبابه، والذي لم يلبث أن تخلى عنه، فذلك كان في حداثته أما فيما بعد فلا قدرة له عليه، إذ الكتاب أساس علم النحاة – بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسين- فآخذه أبو علي على مغالطته لسيبويه، مدافعا عن سيبويه

---

(١) أبو علي الفارسي/ ٢٧٧.
(٢) ينظر: أبو علي الفارسي/ ٢٧٧.
(٣) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٥٨-٦٠، و(تح: المنصوري) ٩٧-٩٨.
(٤) ينظر: البغداديات /٢٧١، والايضاح العضدي/ ٩٨، هامش رقم (٢).
(٥) ينظر: البغداديات/ ١٦٧.
(٦) ينظر: البغداديات/ ٢٧١-٢٧٢.
(٧) ينظر: التكملة/ ٣٧٧ –٣٧٩.
(٨) ينظر: الشيرازيات ٢٥٩/٢.
(٩) ينظر: الشيرازيات ٣٩/١-٤٠.
(١٠) ينظر: من ص١٢٠ إلى ص١٢٩ من المبحث الثاني من الفصل الثاني من الرسالة.

بشدة؛ ذلك أن سيبويه له مكانة خاصة عند أبي علي تجعله يقف موقف الدفاع من إمـــام النحاة [1] ، كما تجعله يقف هذا الموقف الحاد من مخالفية.

أما ثعلب فعلى الرغم من مسالمته له، إلا أن أبا علي آخذه حيناً لموافقته الفراء في رأيه الذي عدّه أبو علي غير مستقيم [2]، وآخذه على سهوه فيما يراه في (تتـــرى) حيناً آخراً معتداً براي الخليل وسيبويه [3] . وسيتضح كلّ ذلك في هذا المبحث.

١-أبو زكريا يحيى بن زياد الفـــراء (ت ٢٠٧هـ):

١ - أحدى مآخذه عليه كانت في مسألة صرفية في أصل "أوّل" ووزنـــه، وتتـــضح المؤاخذة بدءاً بقوله: "... ونذكر قول بعض أهل النحو فيه ونبيّن سهوهُ" [4] .
فوزن (أوّل): أفْعَل، والهمزة فيه زائدة، والفاء والعين جميعاً من موضع واحد، كما هو في: ددن [5] ، وكوكب [6] ، فالفاء والعين فيهما من موضع واحد. مـــن هذا يتضح أن أصل أول هو وول.

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي/ ١٣٠.

(٢) ينظر: الشيرازيات ٤٧٨/٢ و٤٩٥.

(٣) ينظر: الشيرازيات ٦٥٤/٢.

(٤) البغداديات/ ٨٧.

(٥) (ددن): والددَن والددُ محذوف من الدَدَن والددا محوّل عـــن الـــددَن والدّيـــدن كلـــه اللهـــو واللعب...، ولم يجيء ما عينه وفاؤه من موضع واحد مـــن غيـــر فـــصل الا دَدَن وددان... ينظر: اللسان ٧/١٧-٨ (ددن).

(٦) (كوكب): ينظر: اللسان ٢١٦/٢-٢١٧ (كوكب) وجاء فيه: ... الكوكب في بـــاب الربـــاعي والواو أصلية، وهو عند حذّاق النحويين من هنا الباب صدّر بكافٍ زائدة والأصل وكـــب أو كوب ، والكوكب معروف من كواكب السماء...

وإذا جمعت (أوّل) مكسّراً فجمعه يكون على: أوائل [١] . ويؤكّد ذلك قول المازني، حين سأل الأصمعي عن جمع العرب لـ "عيّل" فقال: عيائل [٢] .

فإن قال قائل: ما هذه الهمزة في "أوائل"؟ قلت: إنها منقلبة من الواو التي هي عين، وإنما قُلِبَت همزة لوقوعها بعد ألف الجمع قريبةً من الطرف، ومثل ذلك: سيّد: المجموع مُكسراً على سيائد، إذ أبدلت الهمزة من الواو التي هي عين في: سَيود [٣] .

وكذلك الحال لو كانت الياء بدل الواو في هذا الموضع لأبدِلت منها الهمزة، والعلة في ذلك كله هو وقعهما –الواو والياء- بعد ألف الجمع وقربهما من الطرف، في حين لو وقعت الواو أو الياء بعد ألف الجمع ولكنها بعيدة من الطرف فلم يلزم همزها، مثل: طاووس [٤] وناووس [٥] ، وسايور[٦] ، فتقول في جمعها: طواويس، ونواويس، وسوايير، فلم تقع الهمزة في شيءٍ منهما، وهذا يدل على انّ العلة في قلب هذه الحروف في هذا الضرب من الجمع –أوائل، سيائد – هو وقوعها قريبة من الطرف [٧] .

فـ (أوّل) أصله: أوْول، مثل: أحمر، وأدغِمَ الأول في الثاني لأنّ الحرفين مثلان والأول ساكن، في حين أنّ همزة (أولى) فيه أصلية وهي فاء الفعل والأصل: وولى، إلا أنّ الواو الأولى لزِمَ قلبُها؛ لأنّ الواو الثانية لازمة. فهذه الهمزة إنما هي منقلبة عن واو هي فاء، وسبب انقلابها يعود إلى اجتماع الواوين ولزومهما، وإن كانت الثانية مدة. [٨].

---

(١) ينظر: البغداديات/٨٧.

(٢) ينظر: البغداديات/٨٧، والمنصف ٢/٤٤.

(٣) ينظر: البغداديات/٨٧.

(٤) جاء في اللسان ٧/٤٣٤ (طوس): طاؤوس- بالهمز، وجاء فيه: ... الطأوس في كلام أهل الشام الجميل من الرجال، ... والطاؤس في كلام أهل اليمن الفِضّة والطأوس الأرض المخْضّرة التي عليها كلُّ ضرب من الورد أيام الربيع... والطاؤُس طائر حسن همزته بدل من واو لقولهم طواويس...

(٥) النّاوُسُ مقابر النصارى ان كان عربيا فهو فاعول، ينظر: اللسان ٨/١٣٢ (نوس).

(٦) جاء في المنصف ٣/٥٣: سايور: فاعول: من سار يسير سيراً، ولا توجد هذه الكلمة في المعاجم.

(٧) ينظر: البغداديات/ ٨٨.

(٨) ينظر: البغداديات/ ٨٨.

وبعد هذا الشرح لأصل أول ووزنه، ذكر زعم بعض الناس في اصل أوّل فقال: "وزعم بعض الناس أنّ أوّل مأخوذ من: آل يؤول أوْلاً، إذا رجع" [١].

وأحدُ هؤلاء الناس الذين ذهبوا إلى ذلك، الفراء، إذ نقل ابن جني في "المنصف": أنّ ثعلبا حكى عن الفراء أنّ "أوّل" يجوز أن يكون من "وألت"، ويجوز أن يكـون مـن "ألتُ" فإذا كان من "وألتُ" فهو في الأصل: "أوأل"، وإذا كان من "ألتُ" فهو في الأصل: "أأولَ" والقياس يحظِّر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين... [٢] .

ووصف أبو علي هذا التقدير في (أوّل) بأنه لا يصح من جهة التصريف معللاً ذلك بأنّ أوّل لو كان مأخوذاً من آل يؤول لوجب أن يقال فيه: أأول، وإنما كان يجب فيه هذا؛ لأنّه لو كان كذلك لاجتمعت همزتان أولاً في كلمة. فالأولى الزائـدة لـــ(أفعـل) والثانية الأصلية التي هي فاء الفعل [٣] .

كما أنّه إذا اجتمع همزتان في كلمة وكانت الثانية ساكنة لـزم ابـدالها بحـسب الحركة التي على الأولى، فكان يلزم ان تبدل الثانية في (أأول) ألفاً، كما أبـدِلتْ التـي في(آدم) أمّا الواو التي في (آول). فوجب أنْ تصحّ لسكون ما قبلها كمـا تـصحُّ فـي (عاود) و(قاول) ونحوه مما يسكن ما قبله، ويكون غير جارٍ على شيءٍ، وليس اللفظ به كما لزم، لأنّه يقال: أوّل [٤].

بهذه العلل ردّ على الفراء رأيه، وبما يأتي من الأدلة سيردّ رايه ورأي من ذهب إلى ذلك؛ فممّا يدلُّ على أنهّ غير مأخوذ من (أول) ترك العرب أخذ الفعل منـه، كمـا تركوا أخذه من (يوم) و(ويح) ، و(ويل) ومال أشبهه، لما كان يلـزم مـن الاعـتلال. فاعتمد السماع في ذلك. مددلاً على ذلك بتعليل آخر وهو أنه لو كان مأخوذاً من (أول) لصرف فعله، لأنّ ما كان كذلك غير متروكٍ أخذ الفعل منه [٥] ، مستدلاً على تعليلـه،

---

(١) البغداديات/ ٨٩.

(٢) المنصف ٢٠٢/٢. وقال ابن دريد في الجمهرة ٣٦٣/٣: وأوّل فوعل. وفي تهـذيب اللغـة للأزهري ١٥/ ٤٥٥-٤٥٦: من اللغويين من يقول: تأسيس بناء أوّل من همـزة وواو ولام يعني : أول. ومنهم من يقول تأسيس بناءه من واوين بعدهما اللام، يعنـي وول كمـا هـو رأي أبي علي.

(٣) ينظر: البغداديات/ ٨٩.

(٤) البغداديات/٨٩.

(٥) ينظر: البغداديات/ ٩٠.

بقوله: "ألا ترى: أنّه قد صرف (أويت) والهمزة منه فاء والواو عين. ولعلّ القائل بهذا غلط لقولهم: أولى، فشبه الهمزة المنقلبة عن الفاء التي هي واو بالهمزة التي هي في نفسها أصل غير منقلبة عن شيء"[1] .

فبهذه العلل والتخريجات وضرب المثل بالنظائر والقرائن، ردّ على الفراء في تقديره.

ومن ثم فإن رأي أبي علي هو رأي الخليل وأبي الحسن الأخفش والأصمعي والمازني [2] . ومن ثم فهو رأي وجيه، إذ أنّه قلّب القضية على وجوهها التي يمكن أن تصير إليها.

٢- كما ردّ على الفراء توجيهه في قوله تعالى: ﴿**فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ**﴾ (السجدة/ ١٧)، إذ زعم الفراء: أنّ ارتفاع (ما) على هذه القراءة على هذا الحدّ بـ (أُخفِيَ) [3] ، فوصف أبو علي تأويله بالفساد، فقال: وذلك يفسد عندنا... [4] .

٣- كما خطّأهُ في توجيهه النحوي لبيتٍ من الشعر، ووجه المأخذ عليه يتجلّى في نص أبي علي: "قال الفراء: أراد: (كيف) فرخَّمَ، قال أبو بكر: وهذا خطأ. وهو كما قال، وبسطه: أنّ (كيف) اسم يمتنع ترخيمه من غير وجه..." [5] والملاحظ أنّ أبا علي كان موافقاً لتخطئة أبي بكر بن السراج للفراء، فباعتداده برأي أبي بكر تظهر المؤاخذة على الفراء، وبتعليلاته وتوجيهاته النحوية وأدلته العقلية واستشهادته الشعرية [6] تبرز المخالفة وتتضح المؤاخذة بشكل آكد.

٤- وقد آخذه في قوله في (لمّا) في النصوص القرآنية الآتية: قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾ (يس/ ٣٢)، وقوله تعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ**

---

(١) البغداديات/ ٩٠.

(٢) ينظر: المنصف ٤٥/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٣٢/٢.

(٤) البغداديات/ ٢٦٨، وينظر تفصيل المسألة في ص٤٦-٤٧ من المبحث الثاني من الفصل الأول من الرسالة.

(٥) البغداديات/ ٣٤٩.

(٦) ينظر: ص ٤٤-٤٥ من المبحث الثالث من الفصل الأول من الرسالة.

لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق/٤)، وقوله تعالى: ﴿***وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا*** ﴾ (الزخرف/٣٥). وما تؤول إليه من معانٍ لكلّ منهما [١] .

إذ قال الفراء: إنّ (لمّا) هي: (لمن ما) ثم حذفت احدى الميمات لكثرتهنّ مثل: طفت علماء في البيت الشعري [٢] . وبعد تحليل المسألة إلى جميع وجوهها وتبيان ما أخطأ في تقديره الفراء [٣] وصف أبو علي رأيه بجملة عبارات مباشرة في الجرأة والصراحة ويتجلّى ذلك في نصوصه: "... فهذا قول فاسد مستكره. لانكساره وتجويزه ما لا مجاز له فيه، حيث يوجد لتأويله مجاز..." [4] وقوله: "فقول الفراء في هذا فاسد في المعنى...، وفي اللفظ..." [٥] وقوله: "وقوله الفراء: (لمن ما) فقد ذكرنا ما فيه من الدخل" [٦] .

٥- كما منع قوله في كون الكاف من أرأيتك وأرأيتكم في محل نصب كما منع قول من قال بأنها في موضع رفع، وقد اعتمد قول من قال بأنها لا موضع لها من الاعراب، وتجلّى ذلك في قوله: فأما الكاف في أرأيتك وأرأيتكم فقد أختلف فيها. فقال أصحابنا: إنها لا موضع لها من الاعراب، وإلى هذا الرأي ذهب سيبويه والمبرد والزجاج [٧] .

وقال آخرون: موضعها نصب وإلى هذا الراي ذهب الفراء، لكنه عدّها بمعنى الرؤية لا بمعنى أخبرني [٨] ، وقال أُخر: موضعها رفع [٩]. ولا يخلو القول فيها من أن يكون على أحد هذه الوجوه، وقد أفسد قول من قال إنها رفع؛ معلّلاً ذلك بأن التاء هي الفاعلة، وموضعها رفع كما في قولك: علمتك خارجاً، ونحو ذلك في كونها في موضع

---

(١) ينظر: البغداديات/ ٣٨١-٣٩١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٣، والبغداديات/ ٣٨٢ و٣٨٤.

(٣) ينظر: تفصيل المسألة في ص ٤٨-٥٤ من المبحث الثالث من الفصل الأول من الرسالة.

(٤) ينظر: البغداديات/ ٣٨٥.

(٥) ينظر: البغداديات/ ٣٨٨.

(٦) ينظر: البغداديات/ ٣٩١.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ١٢٤-١٢٥ (بولاق)، ٢٤٥/١ (هارون)، والمقتضب ٢٠٩/٣، واعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٣٦/٢، والعسكريات (تح: عمايرة) ٦٧، و(تح: المنصوري) ١٠٤، واللسان ١٣/١٩ (رأى).

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١.

(٩) ينظر: تفصيل هذه الآراء في البحر المحيط ١٢٣/٤.

رفـع. فممتنـع إذاً أن تكـون الكـاف مرفوعـة لاسـتحالة كـون فـاعلين لفعـل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك لأحدهما بالآخر بغير حرف العطف، فهـذا القول بعيد جداً [١] .

من هذا يتضح منعه لهذا القول وإبعاده كل البعد عن الصحة. ثم انتقل إلى القول الثاني لبيان ما أخطأ فيه صاحبه مدللاً على امتناع كون الكاف في موضع نصب بأنهـا لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين تقتضيهما رأيت. والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني، مدلّلاً على ذلك بأنك لو قلت: أرأيتـك زيداً ما فعل، وأرأيتك زيداً هذا الذي كرمّت علي، لاستحال أن يكون المخاطب غائبـاً فلا يكون إذاً المفعول الأول فإذا لم يكن أياه علمت أنه لا موضع لـه وأنّ زيـداً فـي موضع المفعول الأول وما بعده في موضع المفعول الثاني [٢] .

ثم استعمل دليل الافتراض والاعتراض، تأكيداً على بعد هذين القولين (الرفـع، والنصب)، وتعليلاً ودليلاً على صحة القول الأول المعتمد عنده (كونها لا محل لها من الاعراب) فقال: فإن قُلتَ فمن الأفعال ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعـولين. والمفعـول الأول منهم لا يكون الثاني. فلِمَ لا يكون أرأيتك كذلك ايضاً؟ قيل: إن هذا الفعل ليس من تلـك الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين. ولو كان منها لجاز أن تعديها اليهم في غير هذا الموضع. وامتناعه من ذلك في ما عدا هذا يفسدُ هذا الاعتراض [٣] .

هذا من ناحية اعتراضه على هذا الافتراض، ومن ثم فهو اعتراض على قـول من قال إنها في موضع نصب، أما من ناحية كون هذا الافتراض دليلاً علـى كونهـا حرف خطاب لا محل له من الاعراب فيتجلى في قوله: "فأما كون الكاف حرف خطاب عارياً من موضع الإعراب فكثير في كلامهم؛ من ذلك إلحاقهم إياه في: ذلـك، وتلـك، وهذاك، وهناك، وهنالك، وأولئك وقالوا: أبصرك زيداً. وحكى بعض البصريين وصلها

---

(١) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٦٧، و(تح: المنصوري) ١٠٤.

(٢) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ٦٧-٦٨، و(تح: المنصوري) ١٠٤.

(٣) العسكريات (تح: عمايرة) ٦٨، وينظر: (تح: المنصوري) ١٠٤-١٠٥ وفيـه (يفـسر هـذا الاعراب) بدلاً من (يفسد هذا الاعتراض).

بـــ "ليس" [1] ، وفي مواضع أخر لم يحكها أصحابنا[2].

فإذا امتنع أن تكون في موضع نصب أو رفعٍ علمت أنّه لا موضِـــعَ لهـــا مـــن الإعراب، وأنها في كونها للخطاب فقط كتاء (أنت)" [3] .

٦- وقد عني بالرد على الفراء؛ لأنه أجاز في طلحة، اسم رجل: "طلحون" [4]؛ وذلك لأنه لم يجز النحويون في طلحة أن يجمع إذا كان اسماً لمذكر بـــالواو والنـــون. معلّلاً ذلك بأنه لو جمع به كان لا يخلو من احد امرين: الأول أن تثبت التاء مع حرف الجمع، فيجمع بذلك بين ما لا يجتمع ويعاقب أحدهما الآخر، والثـــاني أن تحذف التاء وحذفها غير سائغ، لتحريف الاسم وتغييره عما سمّي به. فلا يلـــزم ذلك إذا جمع بالألف والتاء؛ لأن التأنيث المجتلب يصير بدلاً من المحذوف، فكأنه لم يحذف. ومع ذلك فلم يجز جمع بين تأنيثين [5] . وقـــد ذكـــر أبـــو علـــي أن البغداديين أجازوا جمع هذا الضرب من الاسماء بالواو والنـــون علـــى ضـــعف عندهم. وقد أفسد عليهم رأيهم فقال: "ووجه فساده ما قدّمنا ذكره" [6] ، وهذا يعدُّ مأخذاً صريحاً عليهم وعلى الفراء؛ لأنه ذهب إلى ذلك أيضاً ومعه الكسائي وابن كيسان (ت٢٩٩هـــ). وقد استعان بالاستعمال، اذ ذكر ان الذي ثبت به الاستعمال أيضاً خلاف ما أجازوه؛ معللاً ذلك بأنك إن سمّيْتَ رجلاً بطلحَةٍ لم يجـــز فيـــه

---

(١) جاء في اللسان ٩٦/٨ (ليس) : "ولك ان تقـــول: جـــاءني القـــوم ليـــسك، إلا أن المـــضمر المنفصل هاهنا أحسن... وفي الحديث أنه قال لزيد الخيل: "ما وصف لي أحد في الجاهليـــة فرايته في الاسلام الاّ رايته دون الصفة ليسك" . أي: الاّ أنت.

(٢) جاء في شرح الكافية ٣١/٢ "وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية: بلى، وأبصر، وانظر، وكلا، وليس، ونعم ، وبئس، وحسبت، وكذا: رويد، والنجاء، وحيهل، وأرأيت، بمعنى أخبرني".

(٣) العسكريات (تح: عمايرة) ٦٨-٦٩ و(تح: المنصوري) ١٠٥، وقد ورد ذكر هذا الرأي فـــي الكتاب: ١٢٤/١ (بولاق)، ٢٤٥/١ (هارون).

(٤) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ١٢٨ن و(تح: المنصوري) ١٤٦، والتكملـــة/ ٢٣٢-٢٣٣، والإنصاف ٤٠/١-٤٤، مسالة (٤).

(٥) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ١٢٨، و(تح: المنصوري) ١٤٧.

(٦) العسكريات (تح: عمايرة) ١٢٩، و(تح: المنصوري) ١٤٧.وقال د. عبد الفتاح شـــلبي فـــي هامش كتابه "أبو علي الفارسي"/ ٥٤٤: "أن أبا علي أطلق لفظ البغداديين علـــى الكـــوفيين"؛ وذلك أنّ الكسائي والفراء وابن كيسان من نحاة الكوفة وهم من ذهب إلى جمع طلحة بـــالواو والنون.

إلاّ طلحاتٌ، ودليله على ذلك قول العرب: طلحة الطلْحاتِ ولــم يقولــوا غيــر ذلك[١]، مستشهداً بقول الشاعر:

نضّرَ الله أعظُمـــاً دَفنُوهـــا بسجِسْتَانَ طلَحةِ الطّلحاتٍ [٢]

فلما ثبت الاستعمال بخلافه ودفعه القياس لم يكن لإجازته وجهٌ، في حين استدلّ الكوفيون والبغداديون على إجازتهم لهذا الجمع بما أنشدوه وبما أنشده أحمدُ بن يحيى[٣]:

وعقبةُ الأعقاب في الشهر الأصم [٤]

و(عقبة) إن سلم بأنّه جمعٌ مع احتماله غير ذلك فليس فيه ما يدلُّ علــى جــواز جمعه بالواو والنون، فليس كلُّ ما جمع مكسراً جمع بالواو والنون، وإن قال بأن وجــه الدلالة في ذلك أنه حذف التاء في هذا التكسير وإن كانت التسمية وقعت بالاسم وهــي فيه، فكما جاز حذفه في هذا التكسير كذلك يجوز الحذف مع الواو والنون. قيل لــه: لا يجوز جمعه بالواو والنون من حيث جاز تكسيره على هذا الحدّ. وإن اجتمع الجمعــان في حذف التاء منهما [٥] . معلّلاً ذلك بقوله: أنك إذا كسّرت عاقبت الاســم بالتكــسير، وتأنيثه التأنيث الذي كان يكون في الواحد فصار لذلك بمنزلة الجمع بالألف والتاء، فكما جاز الجمع بالألف والتاء لأن دلالة التأنيث لا تُخترم فتصير بذلك كأنها ثابتة فيه، كذلك جاز التكسير لمّا تعاقب الاسم به في التأنيث، وليس الجمع بالواو والنون كذلك. فإذا لــم يكن مثله ولم يعاقب الاسم به تأنيث كما تعاقب بالتكسير لم يجب جوازه في الاسم مــن حيث جاز التكسير، فإذا كان كذلك لم يكن في هذا الذي أورد من هذا دلالة على إجازة ما أجازوه [٦] .

---

(١) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ١٢٩، و(تح: المنــصوري) ١٤٧-١٤٨. التكملــة/٢٣٢-٢٣٣.

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه/٢٠، ونسب لــه فــي الانــصاف ٤١/١، وشــرح المفصل ٤٧/١، وغير منسوب فــي: المقتــضب ١٨٨/٢، و٧/٤، والمخــصص ٧٩/١٧. ومنسوب إلى ذي الرمة في الدرر اللوامع ١٦٢/٢. وينظر: نــصوص محققــة فــي اللغــة والنحو/ ٦٠٥.

(٣) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ١٢٩، و(تح: المنصوري) ١٤٨.

(٤) بيت من الرجز، قائله مجهول، ينظر: الإنصاف ١/ ٤٠، وهمع الهوامع ٤٥/١.

(٥) ينظر: العسكريات (تح: عمايرة) ١٢٩، و(تح: المنصوري) ١٤٨.

(٦) العسكريات (تح: عمايرة) ١٣٠.

وهكذا نراه اعتمد الاستعمال والقياس، والأخذ بالقاعدة النحوية المطّردة، والأدلة العقلية، ودليل الأفتراض والاعتراض، والتعليل في إثبات حجته فيما يراه.

٧- وقد منع أبو علي ما جاء به الفراء من كون "ذاك" في: ظننت ذاك، إشارة إلى المفعولين جميعاً، فذكر ان هذا هو قول الفراء وهو فاسد؛ معلّلاً فساده بكون ظننت وأخواتها إنما تعمل في الجمل التي هي من المبتدأ والخبر. في حين أن هذه الجمل بينها وبين "ذاك" مباينات، ومن هذه الفوارق: إن "ذاك" معرفة من حيث كان اسماً للإشارة. والجملة نكرة بلا خلاف، كما أنها تقع في موضع الحال، و"ذاك" لا يكون حالاً البتة لأن الحال لا تكون إلا نكرة، و"ذاك" معرفة. والجمل يستقل بها الكلام، و"ذاك" لا يفيد البتة [(١)].

وقال أبو علي: "وإذا قلت: ظننت ذاك كان ذاك إشارة إلى المصدر، كأنك قلت: ظننت ذاك الظنَّ "[(٢)] .

وقال الشيخ الإمام أبو بكر الجرجاني: "إعلم أنك إذا قلت: ظننت ذاك فإن ذاك يجري مجرى الهاء في ظننته إذا جعلته كناية عن المصدر . وكل واحدٍ من الضمير والمبهم ليس بصريح المصدر وأنما كناية عنه" [(٣)] .

إذاً فما أجازه الفراء مخالف لمذهب النحويين [(٤)] ، فهم يرون أنه إذا قيل: ظننت ذاك، فإنما يريدون المصدر، كأنك قلت: ظننت ذاك الظنّ. ولو كانت الإشارة إلى غير المصدر لوجب ذكر المفعول الثاني فتقول: ظننت ذاك منطلقاً [(٥)] .

وقال أبو علي: "ولو كان إشارة إلى غيره لم يكن من المفعول الثاني بدٌّ إلا أن تجعل الظن بمعنى التهمة، فإنه يجوز حينئذ الاقتصار فيه على مفعول واحد. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ**﴾ (التكوير/ ٢٤) أي بمتهم. ومن قرأ:

---

(١) ينظر: الايضاح العضدي، ١٣٧، هامش رقم (١).

(٢) الايضاح العضدي/ ١٣٧.

(٣) المقتصد ٥٠٢/١.

(٤) ينظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية/ ٢١٦ (رسالة دكتوراه)، وذكر أنّ المازني قد ذهب إلى ما ذهب إليه الفراء وأجاز إنابة (ذلك) مناب مفعولي ظنّ، ومفعولي أعلمت الثاني، والثالث، تقول: ظننت ذلك، جواباً لمن قال لك: هل ظننت زيداً قائماً؟ وقد منع أبو علي ما أجازه المازني. وينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١٨/١.

(٥) ينظر: الكتاب ١٨/١ (بولاق)، ٤٠/١ (هارون)، والأصول ١٨١/١، والمقتصد ٥٠٢/١.

بضنين بالضاد أراد أنّه لا يبخل بما عنده من علم الوحي، فلا يعلم أحداً به حتى يأخذ عليه حلواناً كما يفعل الكهان" [1] .

وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني: إعلم أنّ ذاك لو كان إشارة إلى نحو زيدٍ وعمرو لم يجز أن يسكت عليه كما لا يجوز أن تقول في الابتداء وذلك. ووجب أن تقول:ظننت ذاك منطلقاً كما تقول اذا ابتدأت: ذاك منطلقاً.. فإن جعلت ظننت بمعنى اتهمت لم يتجاوز مفعولاً واحداً تقول: ظننت زيداً، بمعنى اتهمتهُ. وقوله تعالى : ﴿***وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ***﴾ أي بمهتم. فظنين بمعنى مظنون... [2] وأما إذا كان بالضاد فالمعنى على ما ذكر ابو علي [3] .

وقد تابع ابن عصفور أبا علي في قوله [4] واستدل على فساد قول مخالفه ببيت الشعر:

يا عمرو إنك قَد مِللتَ صحابتي

وصحابتِكَ إخالُ ذاك قليلُ [5]

فقد أتى الشاعر بالمفعولين وهما: صحابتيك وقليل، وأتى بـ (ذاك) وهو إشارة إلى المصدر، ولو كان (ذاك) إشارة إلى المفعولين لم يحتج إلى الجمع بينهما وبين المفعولين[6] .

والمأخذ على الفراء بارز من خلال اعتماد أبي علي على الاحتجاج العقلي في الأخذ على من سبقه وتغليطه في مذهبه وإفساده لما جاء به من راي مخالف لآراء النحويين السابقين المعتمد عند أبي علي، كما هو مخالف للقواعد النحوية التي ذكرها أبو علي غاية منه في بيان الفروق والمباينات بين الحالين. وكما هو واضح في استعانته بالسماع فيما استشهد به من نص قرآني دليلاً على إثبات حجته.

٨- وقد ذهب الفراء في تقدير "اللهم" إلى أنها "الله أمَّ" [7] ، وقد أنكر عليه أبو علي

---

(١) الايضاح العضدي / ١٣٧.

(٢) المقتصد ٥٠٣/١.

(٣) ينظر: المقتصد ٥٠٣/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١٩/١.

(٥) بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٩، وينظر: مغني اللبيب ٧١٤/٢.

(٦) ينظر: المؤاخذات النحوية/ ٢١٦ (رسالة دكتوراه).

(٧) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢١٧ و ٢١٩، وينظر راي الفراء في مجمع البيان للطبرسي ٤٢٧/٣/١.

تقديره بأنّه ادعاء يدفعه الأمر الظاهر والقياس المستمر [1]. في حين ذهب أبو علي في "اللهم" مذهب الخليل وسيبويه وأصحابهما في كون الميمين في آخر الاسم عوضاً من حرف التنبيه الذي يلحق المنادى نحو: يالله [2] ؛ مدلّلاً على صحة قولهما إلى أن الميمين في آخر الكلمة لا يخلو القول فيهما من أن يكون بدلاً من "يا" كما ذهبا إليه، او زيادة لحقت آخر الكلمة كما تلحق أواخر الكلم لا على وجه البدل من "يا"، أو يكون المراد به "الله أمّ" كما ذهب إليه الفراء [3] .

وقد أتّخذ أبو علي القول الأول مذهباً يعوّل عليه – أي كونهما بدلاً من ياء – مدلّلاً على ذلك بأن الكلمة لا تستعمل بهذه الزيادة إلاّ في النداء، كما أنها إذا لحقتها "يا" في أولها، لم تكن إلاّ نداء، ودليله على ذلك هو بقاء الاسم في حكم النداء مع هذه الزيادة، كما كانت مع "يا" وأنهم لم يقولوا: غفر اللهمَّ زيداً، ولا غضب اللهّم على كافر، فلمّا قصر على النداء، ولم يتعدَّ به إلى غيره من المعاني، كما قصر مع اتّصال بابه على النداء، دلّ ذلك على أنّ هذه الزيادة بمنزلة حرف التنبيه، وأنها معاقبة له، كما يتعاقب الشيئان اللذان أحدهما بدل من الآخر.

ودليله الثاني: هو أنّه لو كانت للزيادة على غير وجه البدل من حرف التنبيه نحو الزيادة اللاحقة آخر الكلمة في ملكوت، وجبروت، وعفرني [4] ، وعرضني[5] لما قصرت الكلمة على النداء بهذه الزيادة. كما لم تقصر هذه الكلم التي لحقتها الزوائد في أواخرها على ضرب من المعاني دون ضرب، ففي تخصيص الزيادة اللاحقة الأخر: من قولهم: اللهم، والاسم بالنداء وتصرف الكلم الأخر التي لحقتها الزيادة من أواخرها في سائر المعاني، دلالة على ان هذه الزيادة مثل حرف التنبيه وبدل منها [6] .

وقد اختلف البصريون والكوفيون في القول في ميم "اللهم" أعوض من حرف النداء أم لا؟ .

---

(١) ينظر : الشيرازيات ٢١٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣١٠/١ (بولاق)، ١٩٦/٢ (هارون) واشتقاق اسماء الله للزجاجي/ ٤١، والانصاف ٣٤١/١-٣٤٧.

(٣) ينظر: الشيرازيات ٢١٧/٢.

(٤) عفرني: ... وأسدٌ عَفْرني ولبُؤة عَفرناةٌ وهي الشديدة... ينظر: العين ١٢٣/٢ (عفر).

(٥) عرضني: ... والعَرضني: عدوٌ في اشتقاق... ينظر: العين ٣٢٥/٢ (عرضن).

(٦) ينظر: الشيرازيات ٢١٨/٢-٢١٩.

فالبصريون ومنهم الخليل وسيبويه وأصحابهما وتبعهم أبـو علي ذهبوا إلى أنّ الميم عوض من "يا" التي للتنبيه في النداء، والهاء مبينة على الضمّ لأنها نداء[1].

وقال الكوفيون ومنهم الكسائي والفراء [2] وأصحابهما : أصله "ياالله أمّنا بخير" فكثر به الكلام فحذفت الهمزة والمضمر، فاختصرت وجعلت الكلمتان كلمـةً واحـدةً. وذلك طلباً للخفّة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثيرُ، كما في: "هلّم ، وويلمِّه، وأيش، وعم صباحاً" والأصل عندهم: هل أمّ، وويلَ أمه، وأيُ شيء، وأنعمِ صباحاً. وقد استشهدوا بأبيات من الشعر تجمع بين "يا، والميم" دليلاً على أنّ الميم المـشددة ليـست عوضاً من "يا". واحتج البصريون على فساد مذهبهم بعدّة وجوه [3] .

من هذا يلاحظ أن أبا علي قد وافق اصحابه البصريين في رأيهـم، وردّ علـى الفراء ردّاً صريحاً حين قال: "فأمّا ما يقوله الفراء من أنّ التقدير في ذلك: "يـا الله أمّ" فادّعاءٌ يدفعهُ الأمر الظاهر، والقياس المستمر" [4] . معلّلاً ذلك بأنّه لو كان كما قال، لم تحذف الهمزة؛ لأن ما قبلها متحرّك وتخفيف الهمزة إذا كانت كذلك، أن تجعل بين بين ولا تُحذَفُ، مدلّلاً على ذلك بأنّه لو قال: يا زيدُ أمَّ، ويا عمرو أرّ، فخفّفَ الهمزة لجعلها بين الواو والهمزة ولم يحذفها واصفاً قول الفراء بالادّعاء وأنّ ادعاءهُ الحذف في الهمزة ممّا يدفعه الاستعمال الفاشي، والقياس المطّردُ [5] .

وهكذا نراه استعان بالاستعمال والقياس في إثبات مـا ارتـضاه، وتفنيـد مـا عارضه، محتجاً باستعمال الأدلة العقلية برهاناً على ما قاله.

وأبو علي من اصحاب ابن السراج وعلى أسلوب تفكيره، إذ يلتزم منهجه الذي يعتمد القياس والتعليل وتأصيل المسائل وتثبيت الأصول وتفريع الفروع وتنظيمها وإيراد الشبه ودفعها بمثل القول: "فإن قال قائل" [6] .

---

(١) ينظر: الكتاب ٣١٠/١ (بولاق)، ١٩٦/٢ (هارون)، واشـتقاق أسـماء الله للزجـاجي/ ٤١، والشيرازيات ٢/ ٢١٧، والإنصاف ٣٤١/١.

(٢) ينظر: الزينة ١٨/٢،واللامات/ ٩٠، ومجمع البيان ١/ ٣/ ٤٢٧، والزاهر ٣٤/١ .

(٣) ينظر: اشتقاق اسماء الله للزجاجي/ ٤١، والإنصاف ٣٤١/١-٣٤٧.

(٤) الشيرازيات ٢١٩/٢.

(٥) ينظر: الشيرازيات ٢١٩/٢.

(٦) ينظر: طبقات النحويين واللغويين/ ١٢٠، وكتاب النحو وكتب التفسير ٤٤١/١.

وهذا ما نراه في قوله في الردّ على ما قاله الفراء: فإن قال: تكون الهمزة هنا محذوفةً، كما حذفت من قولهم: ويلمّه، وذلك أنّ "وي" لا تخلو من أنْ تكون "وي" التي معناها عجبت [(١)] كما قال الخليل في قوله تعالى: ﴿...**وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾ (المؤمنون/ ١١٧)، واللام الجّارة، أو يكون المعنى: "ويل لأمه" فحذفت إحدى الّلامين، والهمزة التي هي فاء من "الأمّ" في الوجهين جميعاً محذوفة، فكذلك تكون محذوفة من أم من قوله "اللهم" [(٢)].

قيل: إنّ حذف الهمزة من قولهم: "ويلمّه" شاذّ عن قياس نظائره، وما عليه الشائع من كلامهم، وجوّز ذلك في "ويلمه" سبباً في كثرة استعماله حتى صار بمنزلة كلمة واحدة، فلمّا اعتلّت الهمزة بسبب كثرة الاستعمال بأن كسِرَتْ مرّةً، وفتحت أخرى في قولهم: لأمه ولأمه [(٣)] استجازوا حذفها. وقد يخففّون بالحذف ما يكثر استعماله في كلامهم مثل قولهم: "تسمعُ بالمعيّدِي لا أن تراه" [(٤)] و"لا ادر" و"لم أبل" و"لم يك" [(5)] فأجاز فيه التخفيف بالحذف بسبب كثرة الاستعمال، أما ما لم يكثر استعماله ممّا أشبه ذلك فلا ينبغي أن يحذف ومن ذلك "أمّ" في "اللهمَّ" على قول الفراء، فلا ينبغي أن تحذف الهمزة من "أمّ" عند أبي علي، لأن "أمّ" لم تكثر مع هذا الاسم، ولم يكثرها غيره [(٦)] .

ومن الظواهر المهمة عند أبي علي ظاهرة كثرة الاستعمال؛ التي الحذف أحد مسبباتها.

ثم استدلّ بأمر آخر على بعد قول الفراء من الاستقامة، وهو: ولا يستقيم له أيضاً أن يقول: إنّ الهمزة حذفت كما حذفت من قول الخليل في "لن" أنّها "لا أن" [(٧)] ؛معلّلاً ذلك بأنّ ما يجعلُ مع غيره كالشيء الواحد قد يغيّر عن حاله في الإفراد.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٠/١، و٤٠٨ (بولاق)، ١٥٤/٢، و٥/٣ (هارون)، والشيرازيات ٢١٩/٢.

(٢) الشيرازيات ٢١٩/٢-٢٢٠.

(٣) ينظر: النوادر لأبي زيد الأنصاري/ ٢٤٤، والخزانة ٣/ ٢٧٥-٢٧٨.

(٤) ينظر: الخصائص ٤٣٤/٢، ومجمع الأمثال ١٣٦/١، والمستقصى في أمثال العرب ٣٧٠/١، رقم (١٥٩٨).

(٥) ينظر: الكتاب ٣٠٩/١-٣١٠ (بولاق)، ١٩٦/٢ (هارون)، ومجالس العلماء للزجاجي/ ٧١، والخصائص ١٤٩/٣، والمنصف ٢٢٧/٢.

(٦) ينظر: الشيرازيات ٢٢٠/٢-٢٢١.

(٧) ينظر: العين ٣٥٠/٨، والكتاب ٤٠٧/١ (بولاق)، ٥/٣ (هارون)، وسر صناعة الاعراب ٣٠٤/١.

مستشهداً بقولهم: "تفّرقوا أيادي سبا" [١] فألزموا الهمزة القلب، لمّا ضمّ ما هي فيه إلى غيره، ولم تقلب في غير ذلك، فكما غيّروا الهمزة بالقلب لمّا ضمّتْ الكلمة التي هي فيها إلى غيرها، كذلك غيّروها بالحذف في لن في قول الخليل . ونظير حذفهم الهمزة من "لن" على قوله لمّا ضمّت إحدى الكلمتين إلى الأخرى، حذفهم الألف من "ها" في قولهم: "هلُمَّ" لمّا ضمّوها إلى "لم" مع أنّ الألف من حرفٍ والحروف لا يحذف منها إذا لم تكن مضاعفةً، والألف خاصة لا تحذف في المواضع التي تحذف فيها أختاها، وقد حذفت في هذا الموضع لمكان الضمّ الشيء إلى غيره [٢] .

ثم تناول ابو علي مادة ً أخرى لا يستقيم للفراء أن يعدّها مثل اللهم، فلا يستقيم له أن يقول: إن ألف ذلك حُذفت هنا كما حذفت الفاء من "بسم الله" لأنّه أيضاً قد كثر في كلامهم، وعوّض مع ذلك لام المعرفة، وكذلك التي في الناس [٣] ، مستشهداً بقول أبي الاسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) لزياد بن أبيه [٤] (ت ٥٣هـ):

يا أبا المغيرة ربَّ أمرٍ مُعضِلٍ .... [٥]

وقال أبو علي: ولو لم يكنْ في هذه الأشياء الشاذة ما ذكرنا، لكنا القياس على الشائع الفاشي أولى من القياس عليها والردّ إليها [٦] .

إذاً فمبدءا الاستعمال والقياس من الأصول التي اعتقد عليها ابو علي، وأولاهما عنايةً كبيرة في كثير من مسائلهِ. كما أنّ الاعتداد بالأحكام الشائعة التي شاع أستعمالها وكثُر في كلام العرب أمرهُ واضحٌ في مسائله.

---

(١) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٦٧/١، والعضديات (تح: راشد) ١٣، واللسان ١٩/ ٩٠ (سبى)، و٨٧/١ (سبأ).

(٢) ينظر: الشيرازيات ٢٢٢/٢.

(٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله/ ٣١، والشيرازيات ٢٢٢/٢-٢٢٣.

(٤) زياد بن أبيه، أمير من الدهاة والقادة الفاتحين، والولاة الأقوياء من أهل الطائف، اختلفوا في اسم أبيه، فقيل: عبيد الثقفي، وقيل: أبو سفيان، عاش بين (١هـ و٥٣هـ)، وأدرك النبي ﷺ ، وأسلم في عهد الخليفة ابي بكر (رضي الله عنه). ينظر: الاعلام ٨٩/٣.

(٥) في ملحقات ديوان أبي الأسود/ ١٣٤، وفيه (مبهم) بدل (معضل) وتمامه:

... ... فرجته بالذكر عني والدها

ونسب له في التمام في تفسير أشعار هذيل/ ١٢٦.

(٦) الشيرازيات ٢٢٣/٢.

ثم عادَ مّرة اخرى لثبت بدليل آخر بعد مذهب الفراء عن الاستقامة، وتجلى ذلك في قوله: "وممّاً يدلُّ على بعُد ما قاله الفرّاء من قولهم "اللّهم" من الاستقامة أنّ ضمَّ "أمَّ" إلى هذا الاسم لا يخلو من أن يكون على طريق ايتلاف الكلم بعضها مع بعض للمعاني التي تقصد من غير أن يجعل شيءٌ مع آخر كالكلمة الواحدة، أو يكون على حدّ ما تضمَّ الكلمة إلى الكلمة لتكون معها شيئاً واحداً كضمّهم "ما" إلى "لم" في "لمّا" . و"الكاف" إلى "أن" في "كأن" [1] .

وراح يستعمل دليل التقسيم، فقد ردّ عليه قوله من وجهين فقال: فلو كان على حدّ الوجه الأول، لكان قولهم: "اللهمَّ" كلاماً قد جمَعَ الاستعطاف والسؤال، ولو كان كذلك، لكان يجوز أن يستغنى به عن جزاء الشرط كما يستغني إذا قال: يا اللهُ تجاوز إنْ لم نعلم. فيقول: اللهمّ إن لم نعلم فيستغنى به عن جزاء الشرط، وفي أنّ ذلك ليس بكلام مستقل، كما أنّه مع "يا" كلام غير مستقلٍ دلالة على أنّ الميمين في آخر اللهمّ بمنزلة حروف النداء في أوله. ويقوّي ذلك ما جاء في التنزيل من قوله تعالى: ﴿***وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ...***﴾ [2] (الأنفال/ ٣٢).

والوجه الثاني: إن ممّا يدلُّ على أنّ ضمّ "أمَّ" إلى الاسم لا يجوز أن يكون على حد ما يأتلف به بعض الكلم مع بعض المعاني التي يراد جواز الفصل به بين الشيئين اللذين أحدهما متعلّق بالآخر وسبب له وغير أجنبيّ منه، وذلك نحو قولك: بك – اللهمّ- نرجو الفضل، وأنت – اللهم – الرّزاق، فلو كان المعنى فيه: "يا الله أمّ" لم يستجيزوا هذا الكلام، لأنه كان يفصل بين الشيئين المتصل أحدهما بالآخر بجملتين احداهما النداء، والأخرى الدّعاء .[3]

وكان من لوازم أبي علي أن يستطرد ذاكراً الشواهد القرآنية والشعرية وذاكراً أقوال أئمة النحاة السابقين للتدليل والاستشهاد وترجيح بعض الأقوال على بعض، واستعمال الحجة العقلية، وقد راح يبطل هذه الوجوه تباعاً ليصل إلى نتيجة هي: ليس في الاعتراضات التي يفصل بها بين الأشياء المتصلة اعتراض بجملتين، إنما الذي يفصل به في نحو ذا جملة واحدة يكون فيها تسديد للمتصلين اللذين يقع الفصل بينهما

---

(١) الشيرازيات ٢/٢٢٧.

(٢) ينظر: الانصاف ١/ ٣٤٤.

(٣) الشيرازيات ٢/٢٢٧-٢٢٨.

كالصفة لهما [١] . مستشهداً بالنصوص القرآنية والأبيات الشعرية [٢] ، والواقع أن هذا الأمر يعول منه على السماع، ليخلص إلى النتيجة التي أعدّ لها سلفاً في مقدمة المسالة قائلاً: "فلو كان ما ذهب إليه الفراء في "اللهّم" كما ذهب إليه، لكان لا يجوز الفصل بـه أيضاً كما لا يجوز الفصل بما ذكرناه وفي جواز ذلك وسهولته ما يدلّ على فساد ما ذهب إليه فإذا كان تأويله يؤدي إلى القول بما رفضوه، والأخذ بما أطرحوه، علمت أنه قولٌ غير مستقيم" [٣].

وراح مرّة أخرى يستعمل دليل التقسيم، الذي يحتاج إلى عقلية رياضية تتوافر على جميع الوجوه المحتملة، وقد راح يبطل هذه الوجوه تباعاً ليصل إلى النتيجة التي ذهب إليها إذ قال: "ولا يجوز أيضاً أن يكون انضمام "أمّ" إلى الاسم على وجه تضم الكلمة إلى الكلمة ليكون معها كالشيء الواحد، لأنه لا يوجد في الكلم التي ضمّ بعضها إلى بعض جملة ضمتّ إلى اسم فصارت معه كالشيء الواحد، ولا جملة ضمّت إلى جملة " [٤] .

إلا ترى أنّ ما ضمَّ من الكلم بعضها إلى بعض، لا يخلو من ضروب محصورة؟ وهو أن يضم اسم إلى اسم نحو: خمسة عشر، أو اسم إلى فعل نحو: حبذا في قول عامة النحويين، أو حرف إلى اسم نحو: لا رجل، ويا أيها الرجل، ويا زيداه، أو اسم الى صوت نحو: عمرويه، أو حرف إلى فعل نحو: ليضربنّ، وهلمَّ، أو صوتٌ إلى صوت، ولم يضرب المثل به، أو حرف إلى حرف نحو: هلاّ، ولولا، ولمّا.

فهذه هي أصناف الكلم، التي ضمّ بعضها إلى بعض، فلا يوجد فيها شيٌ ضُمّ فيه جملة إلى اسم، ولا جملة إلى جملة على نحو: "يا الله أمّ" فاذا كان كذلك كان قوله دعوى والدعوى إذا عرِيت من الدلالة، ودفعتها الأصول المقرّ بها، المجمع عليها، لم تصح ولم تثبت، وإذا خرجت من القسمين اللذين ذكر أنّه ينقسم اليهما، ولم يصحّ على واحدٍ منهما، بان فساده [5] .

---

(١) الشيرازيات ٢/ ٢٣٠.

(٢) ينظر: الشيرازيات ٢/٢٣٠-٢٣٢.

(٣) الشيرازيات ٢/٢٣٢-٢٣٣.

(٤) الشيرازيات ٢/٢٣٣.

(٥) ينظر: الشيرازيات ٢/٢٣٣-٢٣٤.

وقد دفع الشبه بمثل القول: فإن قال قائل: ففي بعض هذه الأقسام ما هو مؤتلف من جملة وصوتٍ، وإذا جاز أن يأتلف ما يجري مجرى المفرد من جملة وصوت، لم يمتنع أن يأتلف من جملة واسم، نحو قولك: "حيّ هلْ" فـ "حيُّ" جملة و"هل" صوتٌ، و"حيّ" بمنزلة أقرب، يدلّ على ذلك أنّه يصل بحرف الجر في قولك: "حيّ على الصلاة"، فإذا جاز ذلك، جاز ما تأوّله الفراء في "اللهُمَّ" من أنّه اسم جملةٍ [1] ؟

قيل: إنّ "حيّ" وإن كان معناه "أقرُب" فليس في حكم الفعل، وإنما هو في حكم الاسم المفرد، والدليل على ذلك أنّه – وإن احتمل الضمير لم يُثَنّ فيه الفاعلُ، ولم يجمع، مثل اسم الفاعل. وإذا كان في حكم الاسم المفرد، فإذا ضممت "هل" إليه، فقد ضممته إلى مفردٍ لا إلى جملة. منتقلاً إلى الافتراض الثاني وهو وصوله بحرف الجر، فلا يدلّ على أنّه في حكم الفعل، والدليل على ذلك أنّه قد يصل بالحرف ما هو بعيد من شبه الفعل نحو: هذا مار بزيد امس [2] ونحو قول ذي الرمة:

فرُبّ امرئٍ طاطٍ عن الحقّ طامعٍ بعينيه مما عوّدَتهُ أقاربه [3]

فقوله: "عن الحقّ" متعلق بـ "طاطٍ" وتقديره: بعد عن الحقّ وليس حكمه حكمه [4] .

ويضرب أبو علي المزيد من الأمثلة مما يعتقد أنها نظائر لما هو بصدده ليخلص إلى أنّ "حيهل" في حكم الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر نحو: الخاز باز [5] ، وذاكراً جملة من الأبيات الشعرية [6] .

ويضيف ابو علي دليلاً جديداً على بُعد ما ذهب إليه الفرّاء في أصل "اللهمّ" عند الفرّاء من أنّها: ياأللهمّ أمِنّا بخير، إذ قال: "وممّا يدلّ على بُعد ما ذهب إليه الفرّاء في ذلك انّه لو كان الأمر فيه على ما ذهب إليه، لكان إذا قال: يا اللّهمّ أمنا بخيرٍ، لكان قد كرّر الكلمة. فأما ما أنشده من قوله:

---

(1) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٣٤- ٢٣٥.

(2) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٣٥.

(3) ينظر: ديوان ذي الرمة/ ٦٥، ونسب له في اللسان ٢٢٠/٩ (طوط).

(4) الشيرازيات ٢/ ٢٣٥.

(5) الخازباز: ذباب، وهما اسمان جعلا واحداً، وبنيا على الكسر. وقيل: ضرب من النبات. ينظر: اللسان ٢١٤/٧ (خوز).

(6) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٣٦-٢٣٧.

إنـــــي إذا ماحـــــدثَ ألمَّـــــا   دَعَوْتُ : يا اللهما ، ياااللهما [1]

وكذلك قول الاخر:

وماعليـــكِ أن تقـــولي كلمـــا   سبحتِ أو صليتِ يااللهمـــا [2]

أردد علينا شيخنا مسلما

فيزعمون أنه شعر غيرُ معروفٍ على أن ذلكَ ، لو كانَ معروفاً، لم تكُــنْ فيــه حُجة، لأنَّ الشاعرَ إذا رأى الحرفَ قدْ لزمَ الكلمةَ، استهواه كثرة لزومه لها، فظن أنــه منها" [3].

ثم استشهد ابو علي ببيت من الشعر حُذفَ فيه الألف واللام من " لاهَمَّ " وهــو أوسعُ مما أنشدهُ الفراءُ . وقال : ولو قالَ قائل : إن ذلك يدل على ان الميمين بمنزلــةِ حرف التنبيه، وذلك أنه لما الحقهما الاخرَ، حَذَفَ الألفَ واللامَ مــن أولِ الاســم كمــا يحذفهما مع "يا"، واستدلَّ بذلك على أن الحرفين بمنزلةِ حرفِ التنبيه، لكان ذلكَ قــولاً أقرب الى القياس والصحةِ مما ذهب اليه هو في قولهم : " يا اللهما" وذلك قول عنترة:

لاهمَّ أنَّ عــامِرَ بــنَ عمــرو   الأعسرَ الأعفــطَ أولا أدرى [4]

أخذها عائدةً بحجرِ

وذلك كثير" [5] .

فإن قالَ قائل : فلِمَ لا يكونُ " يا " – فيما أنشدهُ من قولهِ : " يا اللهم- نداءً لشيْ آخر، كما أنشد سيبويه :

---

(1) جاء في النوادر لأبي زيد الانصاري /١٦٥ ، والخزانة ٣٦٨/١ و٢١٦/٤ بأن هذا بيت مــن الرجز المشطور لأبي خراش الهذلي، ثم قال البغدادي في الخزانة في موضــع آخــر فــي ٣٥٨/١ أنه لأمية بن أبي الصلت . ولم ينسب في أسرار العربية/١٣٠،والانصاف ٣٤١/١.

(2) هذه الأبيات من الرجز المشطور، لم يعرف قائلها. ينظر: مجمع البيان ٤٢٧/٣/١، اســرار العربية /١٣١، والانصاف ٣٤٢/١ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، والدرر اللوامع ٢٢٠/٢.

(3) الشيرازيات ٢٣٧/٢ –٢٣٨.

(4) لم أجده في ديوانه – من الرجز ، ينظر: الشيرازيات ٢٣٩/٢.

(5) الشيرازيات ٢٣٩/٢.

يالعنـــةَ اللهِ والأقـــوامِ كلهـــمْ .... [1]

وإنّ " يا " لغير اللعنةِ ، كأنّهُ قالَ : ياقومُ لعنةُ اللهِ والأقـــوام كلهـــم [2] . وقـــال سيبويه : إن هذه اللامَ للاستغاثةِ هي دليل، بمنزلة الألف التي تبين بالهاءِ في الوقفِ إذا أردتَ أنْ تُسْمِع بعيداً ، فإنما هي للاستغاثةِ بمنزلة هذه اللام... [3] .

فكذلك يكونُ : " يااللهمَّ لشيءٍ آخر ؟ . قيل : لا يكونُ هذا مثلُه ، لأنّ مابعْدَ " يا " في " يالعنة اللهِ " كلامٌ لفظهُ لفظ الخبر، وكأنهُ قالَ: ياقومُ ، لعنة الله علـــى سِـــمعانَ . وفي: " يا اللهُمَّ" على هذا يلزمهُ أنْ يقعَ بعدَ النداءِ نداء ، فإذا كان كـــذلك ، لـــم يكُـــنْ مثلهُ[4].

فنرى هنا أبا علي قد التزمَ رأيَ البصريين، وبهذا يعدُّ في المسألةِ رداً ضـــمنياً على الكوفيين.

٩- وللفراء قول في " هلمَّ" هو في البعد من الاستقامةِ كبُعْد قوله في " اللهمَّ"، وذلك أنهُ حُكيَ عنهُ أنَّ هَلُمَّ إنما هو " هَلْ أُمَّ" و " أُمَّ" من قصدتْ [5] .

وبعدُهُ : أنّ القولَ في " هلْ " ليس يخلو من أحد أمرين:

الأول : إمّا أنْ يستعملَ في الخبر فيكونُ بمنزلةِ " قَدْ " كقوله تعالى:﴿ ***هَلْ أَتَى عَلَـــى الْإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ*** ﴾ (الانسان/١) والمعنى : " قد أتى على الإنسان"[6]. ولاوجهَ لتاؤيلِ التي تكونُ بمنزلةِ " قد " في "هَلُمّ" ؛ لأنّ هَلُمَّ يُستعملُ في الأمرِ. و " قَدْ " لايدخلُ على فِعْلِ الأمر [7].

والامر الثاني : او يستعمل في الاستفهام ، كقول الشاعر:

---

(١) البيت لم يعرفْ قائله ، وعجزه :

.... والصالحين على سمعان من جار

ينظر : الكتاب ٣٢٠/١ (بولاق) ، ٢١٩/٢ (هارون) ، والكامل للمبرد ٢٧١/٣ ، والأصـــول ٢٨٠/١ ، وشرح المفصل ٢٤/٢.

(٢) الكامل للمبرد ٢٧١/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٢٠/١ (بولاق) ، ٢١٩/٢ (هارون).

(٤) الشيرازيات ٢٤٠/٢.

(٥) الشيرازيات ٢٢٣/٢ ، وينظر: الانصاف ٣٤٤/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٣/٣.

(٧) ينظر: الشيرازيات ٢٢٣/٢ –٢٢٤.

سـايل فـوارِسَ يربـوعٍ بـشدتنا أهل رأَونا بسفحِ القـفِ ذي الأكـمِ[1]

فهذا بمنزلة : " أقد رأونا ؟ " وكذلك لاوجه لتقدير التي للاستفهام، إذ يكـونُ المرادَ الأمرَ، فإذا لم يخلُ هذا الحرفُ من هذين الوجهين ، لم يجزْ واحد فيمـا تأولـهُ وذهب اليهِ ، ثبتَ بُعْدُ قولِ الفراءِ من الاستقامة [2] .

وقد احتجَ أبو علي احتجاجاً عقلياً معتمداً على المعنى الذي يعودُ على التوجيـه النحوي بالإبانة والتوضيح، وذلك أنهُ ناقش ما ائتلف من الكلام والائتلاف يعـود الـى المعاني، فيقولُ في " هلُمَّ " : إن الهاءَ فيها إنما هي من " ها " التي للتنبيه دخلَتْ علـى "لمَّ" المراد بها الأمر مثل " رُدَّ" ، إلا أنَّ "ها " دَخلَتْ على فعلِ الأمـرِ، لأنـهُ موضـع يحتاجُ فيه الى استعطافِ المأمور ليقبلَ على الأمرِ لهُ فدخلَتْ " ها" على مثالِ الامـر ، كما دخلتْ " يا " عليه [3] في نحو قولـه تعـالى: ﴿ ***أَلَّـا يَـسْجُدُوا لِلَّـهِ ...*** ﴾ [4] (النمل/٢٥) وفي قول العجاج:

يـادارَ سـلمى يـا اسـلمى ثـم اسـلمى
عـن سمـسمٍ وعـنْ يمـين سَمْـسَمِ [5]

وقول ذي الرمة :

ألا يـا اسـلمي ، يـادارمَيَّ .... [6]

---

(١) البيت لزيد الخيل ، ينظر : المقتـضب ٤٤/١ و٢٩١/٣ ، والخـصائص ٤٦٣/٢، وشـرح المفـصل ١٥٢/٨ ، ١٥٣ ، ومغنـي اللبيـب ٣٥٢/٢، وهمـع الهوامـع ٧٧/٢ و ١٣٣ ، والخزانة ٥٠٦/٤، والدرر اللوامع ٩٥/٢و١٧٨.

(٢) ينظر : الشيرازيات ٢٢٣/٢-٢٢٤.

(٣) الشيرازيات ٢٢٥/٢ ، والانصاف ١٠٢/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٦٥/٢ (بولاق) ، ٥٤٤/٣(هـارون)، ومعـاني القـرآن للفـراء ٢٩٠/٢، والاصول ١٢/٢.

(٥) ينظر: ديوان العجاج / ٢٨٩ ، والبيت من الرجز المشطور، والموشح للمرزبـاني / ٣٤١، والصحاح ٢٩٩/٢ (سمسم)، والانصاف ١٠٢/٢ ، واللسان ١٩٧/١٥ (سمسم).

(٦) ينظر: ديوانه / ٢٠٦ ، وتمامهُ :

.... فلا زال منهلا بجرعائك القطر

ونُسب له في شرح ابن عقيـل ٢٢٦/٢، وهمـع الهوامـع ١١١/١ و٤/٢ و٧٠ ، والـدرر اللوامع ٨١/١، و٢٣/٢ و٨٦.

وغيرها من الأبيات الشعرية التي استشهد بها [١] .

وهكذا يلاحظ جرأةُ أبي علي في تفنيد رأي الفراء ووصفهِ بعدم الاستقامة والبعدِ عن الصحةِ ، وفساد الرأي .

١٠- وقد أنكر على الفراءِ قولهُ في كون ألف " كلا " ألفَ تثنية فقال: " فأما مَنْ قالَ : إن الألفَ في "كلا" ألفُ تثنية لما رأى من انقلابها الى الياء في موضع الجر والنصب اذا اضيف الى المضمر فليس بمستقيم " [٢] . وقد علل ابو علي عدم استقامةِ هذا القول بأنّ هذا القلبَ إنما جاءَ في الاضافةِ الى المضمر للتشبيه بالكلم – عليك ، ولديك ، وإليك – وقد لزمتها الإضافة . فكما كانت مثلها في لزُوم الإضافةِ لها قُلبتْ ألفُها ، كما قُلبَتْ ألفهُنَّ . مدللاً على أن القلب في الفهِ إلى الياء إنما جاء لهذا المعنى من أنهُ إنما جاءَ فيه في حالي الجر والنصب ، معللاً بأن تلك الكلمَ لما كُنَّ ظروفاً لا ترتفعُ أشبهتهنَّ " كلا " في هاتين الحالتين ولم تُشبهُهنَّ في الرفع لما كانت تلك الكلمُ لا ترتفعُ . فقالوا : جاءني الرجلان كِلاهُما ، ومَررْتُ بهما كليهما، ورأيتهما كليهما. والدليلُ الآخر على أن القلبَ لإلفِ " كلا " الى الياء لهذا الشبه، أن هذه الألفَ لا تنقلبُ الى الياءِ في الاضافة الى الظاهرِ في شيء من الأحوالِ الثلاث التي للأعراب كما لم تنقلبْ الفاتُ تلك الكلمِ في الإضافة الى الظاهر . فلو كانت الألف ألف تثنية لانقلبت الى ياء في حالي الجر والنصب ، اذا أُضيفت " كلا " الى المظهر، كما تنقلبُ اذا أضيفتْ الى المضمر. كقولك: رأيتُ غُلامي أخويك، ومررتُ بغلامي اخويك فتثبتَ الياءَ في الاضافة الى المظهرِ ، كما تُثبت فيما لو أضفتها الى المضمر نحو قولك : مررْتُ بغلاميهِ ، ورأيتُ غلاميهْ [٣] .

ففي ثباتها في حالي الجر والنصب حين اضافتها الى المظهر دلالة على أنها لامُ الفعلِ، وليست ألفَ تثنية وذلك قولهم : رأيتُ كلا أخويك ، وجاءني كلا أخويكَ، ومررتُ بكلا أخويكَ ، فأشبهتْ " معا أخويكَ " و "مِنى مكةَ" و " غنى زيدٍ "، ونحو ذلك

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٢/٢٢٦.

(٢) الشيرازيات ٢/٤٧٨ ، وجاء في الصحاح ٢/٥٤٠ –٥٤١ (كلا) ، والانصاف ٤٣٩/١، وبصائر ذوي التمييز ٣٨٤/٤ ، أن هذا الرأي للفراء.

(٣) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٤٧٨-٤٧٩.

من الأسماءِ المفردةِ المكسورةِ الفاءاتِ " [1] .

ثم استعملَ دليلَ الافتراض والاعتراض الذي يتجلى بوضوح في قوله : فإنْ قلت... قيل ... ، وذلك نحو قولهِ : فإنْ قُلتَ : فهلا قُلْتَ: الألفُ في " سوى " لأنهُ ظرف ككذا وعلى وما ، وجاءَ في الشعرِ من جوازِ كونها اسماً كقوله:

فلمْ يبقَ منها سوى هَامِدٍ ....[2]

فهو ككون كلا في موضعِ الرفعِ فهلا قلبتَ ألفها إذا أُضيفت إلى المضمر؟ [3] .

فالقولُ في ذلك : إنها أُجريتْ مجرى " غيرٍ" لما كانت بمعناها . كما قالوا : يَذرُ، وقالوا : يدَعَ، كما أن القياسَ فيها أن تكونَ وصفاً ولهذا لم تُقلبْ ألفُها ، وتركتْ على ماكان يجب أن تكونَ عليها في القياس ، ومثلُها حاشا وخلا في الاستثناء ، وكذلك حتى ؛ ذلك أنّ ألفها لاتقلب لأنها لاتضاف إلا إلى المضمر[4].

وقد ذكر أبو علي أدلةً كثيرةً لإثبات أن ألفَ " كلا " ليست ألفَ تثنيةٍ ، وحشدها بجملةٍ من النصوص القرآنية والأبيات الشعرية وجملٍ من كلام العرب والألفاظ المناظرة لـ " كلا " وكثيراً من الافتراضات المقترنة بالأدلةِ والقرائن.

فقد حاولَ أنْ يجدَ تفسيراً على كون ألفِ " كلا " ليست بألفِ تثنيةٍ ذاكراً عدةَ أدلةٍ ويمكنُ إجمالها بما يأتي:

أولها: مايدل على أنهُ اسم مفرد وليس بمثنىً أن الإخبار عنهُ جاءَ الإخبارُ عن الاحادِ فعلمتَ بذلك أنهُ اسم مفرد مصوغ للتثنية كما علمْتَ أن " كِلا " اسم مفرد مصوغ للجمع ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ***كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ...*** ﴾ (الكهف/٣٣) وقول الشاعر:

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٢/٤٧٨-٤٧٩.

(٢) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه:

.... وسُفْعُ الخُدُود معاً والنُّؤىُّ

ينظر: ديوان الهذليين/ ٦٦ ، ونُسبَ لهُ في الخصائص ٢/٣٦٩ ، ولم يُنسب في مفردات غريب القرآن / ٢٥٣ (سوا).

(٣) الشيرازيات ٢/٤٧٩ –٤٨٠.

(٤) ينظر: الشيرازيات ٢/٤٨٠.

كـــلا أبـــويكُمْ كـــان فرعـــا ...   . [1]

وقوله :

وكِلاهُما قدْ عاشَ عيـــشةَ ماجـــدٍ   .... [2]

وقوله :

وكلتاهُما قَدْ خُطَّ لي في صَحيفتي   .... [3]

وغيرها من الأبيات الشعرية المستشهد بها [4] .

فإفرادُ خبرهِ وافرادُ الرواجع في هذه المواضع، يدلكَ على أن الاسمَ مفرد لـــيس بمثنى. ألا ترى أنك لو قُلْتَ : غلاماك يربعُ ، أو صاحباكَ ذهبَ ، أو جارتياكَ قامتْ، لم يكنْ ذلك كلاماً، فهذا من أبينِ الدلائلِ على أنّ هذا الاسمَ مفرد [5] .

ثانيها: إبدالُ التاءِ من لامِها في المؤنثِ . وذلك قولهم : " كِلتا" فحرفُ التثنيةِ لا يُبدلُ منهُ التاءُ إنما تبدلُ مما كان لاما كقولك: أُخت ، وبنت، وهَنت ، وثنتـــان، فكمـــا أبدلوا التاءَ من اللاماتِ في هذهِ الكلمِ وفي قولهم : اسنتوا [6] كذلك أبدلوا منها في "كلتا" للمؤنث [1] في نحو ﴿ ***كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا*** ﴾ [2] (الكهف /٣٣).

---

(١) البيت للأعشى ، وتمامه:

.... دعامة   ولكنهم زادوا واصبحت ناقصا

ينظر: ديوانه / ١٤٩، والشيرازيات ٤٧٧/٢ و ٤٨٠ ، ونسب له في اللسان ٩٣/٢٠ (كلا)، ولم ينسب في الانصاف ٤٤٢/٢.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وتمامه:

....   وبني العلاء لو أن شيئاً ينفـــعُ

ينظر: المفضليات /٤٢٩، وشرح اشعار الهذليين ٤٠/١، وهمع الهوامع ٢٢٦/١ ، والـــدرر اللوامع ١٨٥/١.

(٣) البيت لم يعرف قائله، وعجزه:

....   فلا العيشُ أهواهُ ولا الموتُ أروحُ

ينظر : معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، والانصاف ٤٤٦/٢.

(٤) ينظر: الشيرازيات ٤٨١/٢ –٤٨٣.

(٥) الشيرازيات ٤٨٣/٢.

(٦) اسنت القوم: أجدبوا ، ينظر: الصحاح ١١٩/١ (سنت).

والدليل الثالث تجلى في قوله : ومما يبعدُ أنْ يكونَ " كِلا" تثنيةً في اللفظِ أنهُ إذا جُعلَ الحرفُ الثالثُ منهُ للتثنيةِ ، فقد جُعِلَ الاسمُ على حرفينِ وهو اسم مظهر، والأسماءُ المظهرةُ لا تجيءُ على حرفين إلا أنْ تكونَ محذوفةً ، ولم يكثر فيها الحذفُ .

ألا ترى أن المحذوفَ منها بالقياسِ إلى المتمم ، لا اعتبارَ به ، والحملَ على الكثير الشائعِ وترك الشاذِ النادر أولى [٣] ؟ .

ودليله الآخر على أن هذه الكلمة مفردة وليست مثناة أنها لو كانت مثناة، لكانتْ مثلَ ما رفضوهُ من كلامهم فلم يستعملوهُ . ألا تراهم لم يقولوا : مررتُ به وحده ، ولا بهما ثنينهما ، لما كان كلُّ واحد من المضافِ والمضاف إليه وفقَ الآخر في العدد واضافةِ الشيءِ الى نفسهِ؟ فلو كانت " كلا " مثناة ، ما أُضيفَتْ الى ضمير الاثنين ، كما لم يضيفوا "اثنين" الى ضميرهما ولا "الواحد" الى ضميره فيقولون : مررتُ به واحده وجعلوا موضع الواحدِ "وحدهُ" لما كان مصدراً و المصدرُ غيرُ مايضافُ اليه من أسماءِ الأعيان [٤].

هذه هي مآخذهُ على الفراء التي استعان فيها بالحجةِ العقلية والقواعد النحوية والأدلةِ والتعليلات التي ساقها النحاة واستنبطوها من منطق اللغة، ويظهرُ ذلك جلياً في إحاطته لجميع الوجوه الممكنة والمحتملة لها التي اعتمدَ فيها على مقدرته العلمية في تقسيمه لها وتوجيهها، وكان عصمتهُ الاستشهاد بالآي الحكيمة والشواهد الشعرية، فضلاً عن اعتدادهِ بالقياس أيما اعتداد.

٢. ابو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)

١- رد عليه ابو علي قوله في تصريف "أول" ووزنه ؛ ذلك أن أول أصلهُ عند أبي علي (وَوْل) فالفاءُ والعينُ من موضعٍ واحد، فحروفها واوان ولام. وقال عنها:

---

(١) في معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ ... لم يقل : آتتا . وذلك أن (كلتا) ثنتان لايُفرد واحدتهما ، وأصلُه كُلّ كما نقول للثلاثة: كلّ : فكان القضاء أن يكون للثنتين ماكان للجمع ، لا أن يفرد للواحدة شيء فجاز توحيده على مذهب كل . وتأنيثه جائز للتأنيث الذي ظهر في كلتا... .

(٢) الشيرازيات ٤٨٥/٢.

(٣) الشيرازيات ٥٠٥/٢.

(٤) ينظر: الشيرزايات ٥٠٥/٢.

إنها كلمة نادرة لانعلمُ لها نظيرا في كلامهم لأنهُ لم يجيء الفـاءُ واواً والعـينُ كذلك إلا في هذا الحرف [١] وقد ذهب البصريون الى ماذهب اليه ابو علي في أصل " أول " [٢] . أما أبو عبيدة فقد فسرهُ على أنهُ من وألتُ اليه أي لجأت [٣] كما هي في قوله تعالى : ﴿ ***لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا*** ﴾ [٤] (الكهف/٥٨). فرد عليه أبو علي قولـهُ بأنه لايكونُ لفظُ أول مما ذكرته، لأنهُ لو كان منهُ؛ لوجبَ أنْ يكونَ أوأل تريدُ على الواو التي هي الفاء الهمزة، وتأتي بالهمزة التي هي العين بعدها.

فإن خففتَ الهمزةَ التي هي عين، لَزِمَ أن تقولَ " أوِلَ" كما أنهُ لو خففت الهمزة في "مَوْألَةْ" و " حَوْأبَةْ" لكانت " حوبة" و " مولة" .

وفي تشديدهم الواو في أولهِ دلالة على أنّ العينَ والفاءَ جميعاً واوان [٥] . وهذا أولُ دليلٍ ذكرهُ أبو علي في إثبات رأيه. [٦] وهذه المسألة تناولها بالشرح في البغداديات راداً بها على الفراء، وهنا رد على أبي عبيدة مستعملاً الأدلةَ نفسها في إثبـات رأيـه ومعارضة من سبقهُ ، فضلاً عن دلائلَ أخرى محشدة بالاستشهادات القرآنية والشعرية وآراء العلماء السابقين ممن اعتـدَ بـرأيهم ، وجمـلٍ مـن الافتراضـات المقترنـة بالاعتراضات المدعمة بالدليل . فتشديدُ الواو في أولهِ أول الأدلة على أن العينَ والفـاءَ جميعاً واوان [٧] .

فإن قالَ : ماتُنكرُ أنْ يكونَ مثلَ ما حكاهُ سيبويه من قولهم في سوأةٍ – إذا خففوا: "سوة" وفي قولهم أبو أيوب : "أبو يوب" [٨] فأُبدلَتْ الواوُ من الهمزةِ التي هي عين في "أول" كما أُبدِلَتْ منها في "سوةٍ" ؟ قيلَ : إنّ الحملَ على ماكانَ من هذا النحو في الشذوذِ

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٩/١ ، والبغداديات/٨٧.

(٢) ينظر: الشيرازيات ٩/١.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٤٠٨/١ ، والشيرازيات ١٠/١.

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري ١٧٤/١٥، وجامع الاحكام للقرطبي ٨/١١ ، وتفسير الكشاف ٤٨٩/٢، والبحر المحيط ١٣٨/٦، وتفسير ابن كثير ٩١/٣ ، وروح المعاني ٢٨٠/١٥.

(٥) الشيرازيات ١٠/١.

(٦) ينظر: البغداديات /٨٩.

(٧) ينظر: الشيرازيات ١١/١.

(٨) ينظر: الكتـاب ١٦٦/٢ و١٧٠ (بـولاق) ، و٥٤٨/٣ و ٥٥٦ (هـارون) ، والـشيرازيات ١١/١، والمنصف ١٨/٢.

والقلةِ لا يسوغُ. الا ترى ان "سوة" و "أبو يوب" قليل. وأبو علي لا يقيسُ على الأحكام القليلة غير الشائعة. وأنّ بعض هؤلاءِ الذين يقلبون في المنفصلِ قالوا في المتــصلِ : "سوة وضو" [١] فشبهوهُ بالمنفصل وهذا مع قلتهِ في الاستعمالِ ضعيف في القياسِ لمــا يُؤدي اليهِ من الالتباس بباب حوةٍ وقوةٍ[٢] على أنّ "أولَ" لو كان من بــاب "وأل" لكــان التحقيقُ فيه مستعملاً استعمالهم إياه في سوةٍ وضوٍ فإنْ لم يستعمل أحد فيــه التحقيــق دلالة على أنه ليس من لفظِ " وأل " فإن قال : لايكونُ التحقيقُ في هذهِ الكلمةِ مُستعملاً مجمعاً عليه، قيل: هذا كلام ينبغي أن يسقُطَ لأنَ قائلهُ يصيرُ فيه مستدلاً بدعواه [3] .

وهذا هو الدليل الثاني من أدلةِ أبي علي.

وأمر آخرُ يدلُّ على أن أول ليسَ من "وألتُ" وهو أنهم قد قــالوا فــي مؤنثــهِ: "الأولى" مثلُ الأفضل والفضلى . فلو كان "أُولى" "فُعلى" من وألتُ ، لــم يلــزم إبــدالَ الهمزةِ من الواوِ المفردة . إذا وقعتْ أولاً مضمومةً ، جاز البدلُ وتركُهُ . فإجماعُهم في مؤنثه على "الأولى" وإلزامُهم الابدالَ، دلالة على أنهُ بدل لازم من أجلِ اجتماع الهمزتين في أول الكلمة [٤] كما في قول الشاعر:

.... ياعديا لقد وقتــكَ الأواقــي [٥]

وإنما هو " فواعلُ " من وقيت [٦] .

---

(١) ينظر: المنصف ٢٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٩/٢ و٣٩٣ و٣٩٦ (بولاق) ، ٤٠٧/٤-٤٠٩ و ٤١٣-٤١٤ (هارون).

(٣) ينظر: الشيرازيات ١١/١-١٢.

(٤) الشيرازيات ١٧/١، وينظر: التطور النحوي/٤٥، إذ جاء فيه : " ومثال شاذ من هذا النــوع كلمة : " أول " فإنها كان يلزم أن تكون : "أأول" علــى وزن " أفعــل " كمــا أنّ المؤنــث : "أُولى" على وزن "فُعلى" و "أأول" لم تصر : "آول" ... بل عُوض عن مدِّ الحركــة بتــشديد الحرف بعدها، فصارت الكلمةُ: "أول". وفي الهامش ذكر: هذا على عكس مــا يــرى نحــاة العرب، من أن (أولى) أصلها: وولى وأن أول فاؤها وعينها واو.

(٥) البيت للمهلهل بن ربيعة. وصدره

ضربت صدرها الي وقالــت ....

البيت لم أجده في ديوانه. ونسب لهُ في رسالة الغفران /٣٥٢ ، والصحاح ٥٦٣/٢ (وقــا)، وكامل ابن الأثير ٣٢٤/١ ، واللسان ٨٢/٢٠ (وقا) وشرح ابن عقيل ٢٦٣/٢. ولــم ينــسب في المنصف ٢١٨/١.

(٦) الشيرازيات ١٧/١.

وأمر آخرُ يؤكدُ ذلك وهو قول الخليل عندما سألهُ سيبويه عن "فُعْلٍ" من "وأيتُ" فقال : "ؤي" كما ترى وفي "وألتُ" "ؤل" [١] ولو خُففتْ الهمزةُ في "ؤيٍ" لكان في قــولِ الخليلِ "أوى" بقلب الألى لاجتماع الواوين، وفي قولِ غيره "وُوْى" ولا يقلبُ [2].

وشيء آخر يقوي ذلكَ وهو أنهم قد قالوا في الشعر في جمع أول: "أوالى" فلمــا زالتْ بالقلبِ الصورةُ التي أوجبتْ قلب حرف العلة إلى الهمزِ ، صح حرفُ العلةِ. ولو كان الأصلُ همزاً، لم يصلحْ هذا القلبُ في الكلام [٣].

فأن قالَ قائل : فلِمَ لا يكونُ من "أل يؤولُ" إذا ساسَ كقولهِ:

.... فــآنظرْ أيُّ أولٍ تؤولهــا [٤]

أو "أولٍ" الذي هو الرجوعُ والتأويل " تفعيل" منه ؟

قيل: لو كان مما زعمت؛ لوجبَ أنْ يكونَ "اولُ" مثلُ "آدمَ" و "آخ" [٥] ونحو ذلك مما الهمزةُ فيه فاء فتقلبَ ألفاً إذا دخلتْ عليها همزةَ "أفعلَ" ، وقد حملَ سيبويه "آوى" في قولهم : "ابن آوى"[٦] على أنهُ "أفعَل" ولا يجوز أن يكونَ هــذا علــى قــولِهم : ســوة وضو[٧]؛ لأنها ليست تلك الصورة؟ ؛ ذلك أن الهمزة ثمَّ متأخرة عــن الــواو، والــواوُ متقدمة، وأول بعكس ذلك. فإذا ثبت أن "أول" لا يكون من "وَأَلَ" ولا من "أولٍ"، ثبت أن الفاءَ والعينَ واوان[٨] .

ومن خلال هذه الدلائل الجديدة التي أضافها أبــو علــي المدعمــة بــالتعليلات والبراهين والحجج السماعية ، والقياسية المعتمدة على العقل، والافتراضات المقترنــة

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٥٦/٢ (بولاق) ، ٣٣٣/٤ (هارون).

(٢) ينظر: الشيرازيات ١٨/١.

(٣) الشيرازيات ١٨/١.

(٤) لم ينسب البيت الى قائل معين ، وصدره :

أبا مالك فانظر فإنك حالب صرى الحرب ....

ينظر: الشيرازيات ١٨/١ ، واللسان ١٨/١٣ (أول).

(٥) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي ١٧٧/١ ، والشيرازيات ١٩/١.

(٦) ينظر: الحجة ١٧٧/١ ، واللسان ٥٩/١٨ (اوا) وفيه قيل: "ابن آوى لايصرف علــى حــال ويحمل على أفعل مثل أفعى" .

(٧) ينظر: الكتاب ٦٤/٢ (بولاق)، ٣٢٦/٣ (هارون).

(٨) ينظر: الشيرازيات ١٨/١ –١٩.

بالاعتراضات المعتصمة بالحجج العقلية وأقوال شيوخ اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وغيرهم ممن اعتد برأيهم ، تظهر معارضة أبي علي لأبي عبيدة والى من ذهب الى مذهبه، وتظهر إثباتاتُ أبي علي جليةً من خلال عرضهِ التفصيلي لوجوه المسألة.

٢- كما قد رد عليه أبو علي قوله في " تترى " ؛ ذلك أن أبا عبيدة فسر قوله تعالى: ﴿ ***ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا*** ﴾ (المؤمنون/٤٤) : أي بعضهم في إثر بعضٍ، ومنهُ قولهم : جاءت كتبه تترى ، والوجهُ أن لاينون فيها لأنها تفعل وقوم قليل ينونون فيه لأنهم يجعلونه اسما ومن جعلهُ اسماً في موضع تفعل لم يجاوز به ذلك فيصرفه [١].

وقد وصفَ أبو علي قولهُ بعدم الاستقامة ، فقال: ولا يستقيمُ هذا أن يكونَ "تفعلُ"؛ ذلك أن "تترى" عند أبي علي من المواترة، فالتاءُ فيها مُبدلة من الواو . وأعقبَ ردهُ بقولهِ : ومن خالفنا في " توراة" فقالَ : " تَفْعَلَه" لم يجُزْ على قياسِ قولهِ : أنْ يقولَ في هذا " تَفْعَلُ " معللاً ذلك بقولهِ : ألا ترى أنها في بعضِ القراءاتِ غيرُ مصروفةٍ فإذا كانت غيرَ مصروفةٍ ، ثبت أنّ الألفَ للتأنيثِ فإذا كانت لهُ، لم تكُنْ منقلبةً عن لامٍ وإذا لم تنقلبْ عن اللامِ ، وجُعِلَ الأولُ زائداً ؛ تُرِكَ الاسمُ بلا لامٍ [٢].

٣- أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ):

١- آخذهُ في مسألةٍ نحوية، فقد ذكر أبو علي أن أبا الحسن قال في : ما كان أحسنَ زيداً، بأنّ "ما" في موضع "الذي" و "أحسن زيداً" صلتها والخبر محذوف[٣]، وقد رد عليه أبو علي قولهُ بقولهِ : " فإنْ قال: لا أجعلُ (أحسن زيداً) في موضع خبر لـ (ما) ولكن متصلاً بـ (كان) والخبرُ مضمر كما يقول أبو الحسن في هذا"[٤].

---

(١) مجاز القرآن ٥٩/٢.

(٢) ينظر: الشيرازيات ٦٥٤/٢.

(٣) لم أجد رأي أبي الحسن الأخفش في معاني القرآن.
وقد ذكر المبرد أن قوماً قالوا بهذا القول... في المقتضب ١٧٧/٤. وقد ذكر ابن السراج رأي الأخفش فقال: وقال الأخفش : إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فما في موضع الذي وأحسن زيداً صلتها والخبر محذوف. الاصول ١٠٠/١ ، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٨/٢ .

(٤) البغداديات/ ١٦٩.

قيل له : هذا لا يصلح ؛ معللاً ذلك تعليلاً معتمداً على القاعدة النحوية، وذلك يتضحُ في القول بأن الخبرَ المضمرَ إما أنْ يكونَ مجهولاً أو معروفاً ، فلا يمكن ان يكون مجهولا؛ لإنه إنْ كان مجهولاً لم يجز اضمارهُ، لأن المضمراتِ إنما تُحذفُ في اللفظِ وتُرادُ في المعنى؛ لمعرفتها والعلم بها، وإذا جُهِلَت لم تُضمَرْ . وإنْ كان معروفاً لم يجز أنْ يُضمَرَ لما يدخل الكلام من الاختصاص إذا عُرِفَ بالتعريف في هذا الموضعِ، والتخصيص غيرُ مقصودٍ ولامرادٍ هنا؛ لأنهُ موضع القصد فيه الاشاعةُ والإبهامُ، ولهذا السبب كان تعجُّباً، فإذا تخصص زال التعجب فيه، وخرج عن الحد الذي وُضِعَ له [1]. وهذا يُفسدُ أيضاً القول الذي تقدمه وهو أنَ يكون في (كان) ضمير لـ (ما) وأحسن زيداً، في موضع خبرهِ [2] .

أما قول أبي علي في (كان) فهو نفسه قول أبي بكر بن السراج من أن (كان) ملغى لا فاعلَ لهُ [3].

فرد أبو علي على الأخفش بحجةٍ عقليةٍ معتمدة على القاعدة النحوية، والاعتداد برأي شيخه ابن السراج.

٢- وقد ضعف رأيهُ في كون "ما" التعجبية خبرية بمعنى "الذي" وأن "أحسن زيداً" صلة لها، وأنها مع صلتها في موضع رفعٍ بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: الذي أحسن زيداً شيء[4]، في حين أن أبا علي ذهبَ الى نفسِ ما ذهب اليه سيبويه واصحابه، إذ ذهبوا الى أن: "ما أحسن زيدا جملة واحدة خبرية مركبة

---

(١) ينظر: البغداديات / ١٧٠.

(٢) ينظر: البغداديات /١٦٧ –١٧٠ ، وقد ذهب الى هذا الزجاجي، ينظر: الجمل /١١٦ ، ونسب ابن يعيش هذا القول الى السيرافي (ت ٣٦٨هـ) قال : وحكاه الزجاجي، ينظر: شرح المفصل ١٥٠/٧.

(٣) ينظر: البغداديات/ ١٦٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٥٥/١-١٥٦ ، هامش رقم (٢)، إذ ذهب الأخفش الى أن "ما" في قوله تعالى: ﴿ ***فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ*** ﴾ (البقرة/١٧٥) في معنى التعجب بمعنى "الذي"، وهو مبتدأ، و "أصبرهم" صلته، وخبره محذوف، وتقديره: الذي اصبرهم على النار شيء، فحذف الخبر...، وينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ١٣٨/١.

من مبتدأٍ وخبر. فما مبتدأ مرفوع الموضع بالابتداء ولم يظهر فيه رفع لأنـــه مبنـــي. وأحسن زيداً خبره وقولك : أحسن زيداً أيضاً جملة مركبة من فعل وفاعل وهي بأسرها في موضع رفع لأنها خبر المبتدإ " [1] .

وقد عللَ قوة مذهب سيبويه بأن سيبويه لم يحتج في مذهبهِ الـــى تقـــدير خبـــر محذوف لا يجوز اظهاره ، وأيضاً كان من شروط خبر المبتدأ أن يستفادَ منـــهُ مـــا لا يستفاد من المبتدأ. فإذا كان تقدير التعجب : الذي أحسن زيداً شيء، وليس في قولـــك: شيء فائدة البتة لم تكن معلومة من قبل إلا أن الذي جعل زيداً حسناً شيء لا محالـــة. ولا يلزم مثل هذا سيبويه. ألا ترى أن قولهُ : شيء أحسن زيداً، قد أفادَ الخبر ما لم يفده المبتدأ[2].

وأمر آخر يبينُ لك قوة مذهب سيبويه وضعفِ مذهب الأخفش وهو: "يجوز أن تقول: شيء أحسن زيداً ، أو شيء قبح زيداً ففي الخبر على قول سيبويه فائدة لاتحصل إلا منه، وليس كذلك الخبر في قول الأخفش. فهذا يبينُ لك قوة مذهب سيبويه في هـــذا وضعف مخالفهِ " [3] .

من هذا تتضحُ مؤاخذة أبي علي على الأخفش ، ولاسيما أنّ الأكثرين قد عولوا على المذهب الأول مذهبَ سيبويه وأصحابهِ مما يوضح قدرة أبي على العلمية في اتخاذِ ما هو أصوب وماهو أثبت حكماً.

٣- وقد آخذهُ من خلال اعتداده برأي سيبويه والمبرد، ذلـــك أن المبـــردَ ذكـــر أن سيبويه والأخفش اختلفا في (ما) إذا كانت والفعلَ مصدراً [4].

فسيبويه كانَ يقول في: أعجبني ماصنعتَ ، إنهُ بمنزلة : أعجبني أنْ قمتَ. وقال المبرد : فعلى هذا يلزمهُ: أعجبني ماضربت زيداً، كما تقولُ: اعجبني أنْ ضربتَ زيداً، وكان يقولهُ [5].

والأخفشُ يقولُ: أعجبني ما صنعت، أي: ما صنعتهُ ، كما تقولُ: أعجبني الذي

---

(١) رأي سيبويه لم أجده في الكتاب. الإيضاح العضدي/ ٨٩ ، هامش رقم (٢).

(٢) قول سيبويه لم أجده في الكتاب، الايضاح العضدي/٨٩ ، هامش رقم (٢).

(٣) الايضاح العضدي/ ٨٩.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/٢٠٠ ، والبغداديات/ ٢٧١.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/٢٠٠، والبغداديات/ ٢٧١.

صنعتهُ، فلا يجيزُ: أعجبني ما قمتَ، لأنهُ لا يتعدى [١] وقد خلط فأجاز مثلهُ، والقيـــاسُ والصوابُ قولُ سيبويه ، هذا كلام المبرد [٢] . إذا فهي عند الأخفش اسم موصول.

وقد ذكر ابو علي أن ماحكاهُ المبرد من مذهب سيبويه يدلُّ على أن (ما) هـــذه حرف عندهُ، وذلك قوله في (أنْ) وتقولُ : إئتني بعدَ ماتقولُ ذاكَ القولَ ، كأنك قلـــتَ : إئتني بعد قولك ذاك القولَ ... فاستدل على أن (ما) هذه غير كافةٍ بقولهم: إئتني من بعدِ ماتقولُ ذاك. في حين قال: أن (بعد) لو كانت مع (ما) بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ لم يقُلْ: إئتني مِنْ بعدِ ماتقولُ ذاكَ القول، ولكانتِ الدالُّ على حالةٍ واحدةْ [٣].

والقول عند أبي علي في (ما) : انها مع مابعدها من الفعل بتأويل المـــصدر ، وأنها حرف ليس باسم ، لأنه وجدَ صلتهُ في مواضعَ لايجوز ان يعودَ منها اليه شيء[4]، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ***وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ*** ﴾ (البقرة/٣) . فـــ (مـــا) بمعنـــى (الذي) ورزقناهم يتعدى الى مفعولين، وحذف المفعول الثاني وهو العائد علـــى (مـــا) تقديره: رزقناهموه أو رزقناهم إياه [٥].

ودليله على أنها حرف: إنها إذا كانت حرفاً لم تحتج الى العائد كما لا يحتاجُ إليهِ (أنْ). فتقديرُ (ومما رزقناهم ينفقون) [من رزقهم ينفقون] وهذه أحدُ الدلائل البينةِ علـــى أن (ما) هذهِ حرف ليس باسم ؛ لأنها إن كانت اسماً وجبَ أنْ يعودَ اليه من صلته ذكر ... ولا يخلو الذكر العائد من الصلة ان يكون أحد ما في الصلةِ من الاسماء الملفـــوظ بها، أو تكونَ هاءً مقدراً حذفها منها، فلا يجوز أنْ يكون شيء من الأسماء الظاهرةِ في الصلة عائدا اليهِ ، ولايجوزُ أيضا أنْ يرجعَ إليهِ هاء محذوفة من الصلةِ، وامتناعهُ من الجوازِ بين. على أنْ يكونَ التقديرُ: ومما رزقنا هموه ، مثلَ: ومنَ الذي رزقنـــاهموه، لأنكَ إنْ قدرتهُ هذا التقدير عديت (رزقتَ) الى مفعولين، وهو إنما يتعدى الى مفعـــولٍ واحد، كما هو في: أكلتُ وشربتُ. ولو تعدى الى مفعولٍ ثانٍ لنقل الفعلُ بـــالهمز كمـــا

---

(١) لم أجد هذا القول في معاني القرآن للأخفش، والقولُ موجود في المقتضب ٢٠٠/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٠٠/٣ ، والبغداديات / ٢٧١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٧٦/١-٤٧٧ (بولاق) ، ١٥٦/٣ (هارون)، والبغداديات/ ٢٧٢.

(٤) ينظر: البغداديات / ٢٧٢.

(٥) البغداديات/ ٢٧٢ ، هامش رقم (٢) ، وأجاز أبو البقاء العكبـــري أن تكـــون (مـــا) نكـــرة موصوفة بمعنى : شيء ، ولم يجز أن تكون مصدرية، ينظر: التبيان في اعـــراب القـــرآن ١٨/١.

ينقلُ سائر ما يتعدى الى مفعولٍ ، إذا أريدَ تعديتُه الى مفعولينَ. فلما لم يُجزْ تعدية (رزقتُ) إلى مفعولين لم يجز تقدير هذا الضمير، فلم يعد إلى (ما) شيء، وإذا لم يُعد إليه شيء لم يكن اسماً، فثبت أنهُ حرف [1].

٤- وفي باب بناء الاسم مع " ما " الزائدة على الفتح ، أنشدَ أبو الحسن :

فَلَسْتُ بمدركٍ مافات مني بلهف ولابليت ولا لو انى [2]

وقد تأولَ أبو عثمانَ مَنْ قالَ : ﴿يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾[3] (مريم /٤٢) على ذلك وأحسبني فقد سمعتُ منهُ " ما " مضمومة الى الكلمتين الأخريين ، فأما قولُ الشاعر:

ياشيءُ ماهُمْ حَيْنَ يَدْعُوهُم

داعٍ غداةَ الروع مكروبُ [4]

فقد تأولهُ أبو الحسن على أن معناهُ : هُمْ شيء عظيم، وبهذا التأويل قد أخرجه على لفظِ الدعاءِ فلم ينونهُ .

وقال أبو علي بأن المعنى على خلافِ الدعاء . فقال : " وَرُبَّ" كلمة هكذا [5].

من هذا يتضح أن المؤاخذة كانت على اساس مراعاته للمعنى الذي يدخل ضمنه التأويل. كما أن الملاحظ على مآخذه عليه أن الألفاظَ والعبارات التي استعملها في الأخذِ عليه لم تكن جريئة جداً جرأةَ الألفاظ والعبارات التي استعملها في التعبير عن مآخذه على الفراء.

٤-أبو زيد الانصاري (ت ٢١٥هـ):

١- رد عليه أبو علي توجيهه النحوي لبيتٍ من الشعر أنشدهُ أبو زيد لعمران بن حطان وهو قوله :

---

(١) ينظر: البغداديات / ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) البيت لم ينسب الى أحد، ينظر: الشيرازيات ٦٣٢/٢، والمحتسب ٢٧٧/١، والصحاح ٥٩/٢ (لهف)، والانصاف ٣٦٠/١، والمقرب ١٨١/١، واللسان ٢٣٤/١١ (لهف)، والخزانة ٦٣/١ و ٢٤٨/٤، والتاج ٢٤٩/٦ (لهف).

(٣) لقد اختلف في فتح "ابت" وكسرها، ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٣٢/٢، والتيسير/١٢٧.

(٤) البيت لزهير بن مسعود ، ونسب له في أساس البلاغة / ٢٨١ (سبأ).

(٥) ينظر: الشيرازيات ٦٣٢/٢.

فتمسي صريعا ما تقومُ لحاجةٍ   ولا تسمعُ الداعي ويسمعكَ مَنْ دَعا[1]

فقال ابو زيد فيه: يُريد: من دعا يسمعك.

فرد عليه أبو علي بأن هذا القولَ الذي ذكرهُ في هذا لم نعلمْ أحداً أجازهُ؛ معللاً ذلك بأنه لو جاز هذا لجاز آت من يأتني، ذاكرا توجيهاً اقرب في اعتقادهِ من هذا الذي ذكرهُ أبو زيد فقال:

والوجهُ في هذا أنْ تُقدِّرَ حذفَ اللام [2] كقوله :

.... أو يبكِ مَـنْ بكـى [3]

فرد عليه ابو علي قولهُ معتمداً على المعنى في رده عليه ، وتجلى ذلك في قولهِ: "وكان هذا أيضاً في المعنى أقرب مما ذكرهُ" [4]. ومن هذا نلاحظ ان أبا زيد قد تفـرد بهذا القول وهذا ما اتضح في عبارة ... لم نعلمْ أحداً أجازهُ ، وأبو علي قد اخذه من هذا الباب ؛ ذلكَ أنّ أبا علي لا يقيسُ ولا يسلم بالآراء المتفردة.

٢- وآخذه في مسألة أخرى، ووجهُ المأخذ عليه هو تأييدهُ وتعضيدهُ لحكاية عمرو بن عبيد في ابدال الألف همزة ، وقراءته (جان) بالهمز في قوله تعالى : ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ**﴾ (الرحمن/٣٩)؛ لأنه حرك الألف لالتقاء الساكنين فصارت همزة ، وسماعهِ العرب تقولُ : دأبة وشأبة ونحو ذلك ممـا جاء في بعض الأبيات الشعرية [5].

وقد اعتمد ابو علي في مأخذه هذا على الأصولِ والأحكام، كأصـلي السماع والقياس، واتبعهما بالاحتجاج والتدليل والتعليل ، كما استند الى آراء العلماء السابقين

---

(١) لم أجد هذا البيت في نوادر أبي زيد، ينظـر: الاغـاني ٥٠/١٨، وشـرح المفـصل ٦٠/٧ و٢٤/٩.

(٢) ينظر: البغداديات /٤٦٩.

(٣) البيت لمتمم بن نويرة، وتمام البيت:

على مثل أصحاب البعوضة فأخمشـي

لك الويلُ حرّ الوجه ....

ينظر: شعر مالك ومتمم/٨٤ ، والكتاب ٤٠٩/١ (بولاق) ، ٩/٣ (هـارون) ، والمخـصص ١٤٧/١٧ ، وهو لم ينسبه ، وشرح المفصل ٦٠/٧ و٢٤/٩ ، واللسان ٣٨٩/٨ (بعض).

(٤) البغداديات/ ٤٦٩.

(٥) ينظر: الشيرازيات ٦٤٠/٢ –٦٤٥.

مثل سيبويه والمازني والمبرد ، معتصماً بالقاعدة وحكمها ، ودراسته متمثلة بمذهبٍ متكاملٍ في الصلة بين مستويات الدرس اللغوي والصوتي والصرفي والنحوي والدلالي وكذلك الصلة بينها وبين العروض وغيرها [١] .

٣- كما آخذهُ أبو علي ؛ لأنه ذكر كلمةً ليست من لفظ أخواتها، فبعدَ أن بين أبو علي ما تحمل عليه لفظة (حَوْل) من معانٍ [٢]، فقال: ومن هذا اللفظ قولهم لا محالةَ، ولا حيلةَ، ولا حولَ، ولا حويل، فالعينُ في كلِ هذهِ الألفاظ واو [٣] . والألفُ في محالة منقلبة عن الواو، ذكر حكاية أبي زيدٍ لاضافتهِ مع هذه المصادر لا محلةَ بكسر الميم[٤]. فقال : وليست هذه الكلمة من لفظِ أخواتها، معللاً ذلك بأن الفاء من هذه ميم ، ومن الكلم الآخر حاء. فإذا كان كذلك تبين ان محلة ليس من لفظ حولٍ في شيء ، وإن كان فيه بعضُ حروفه [٥] .

فالمحلُ : الشدة [٦] ، والميم من هذا فاءُ الفعل [٧] ، والمحالُ من المكيدة والمكر[٨] ، كما في قوله تعالى : ﴿ ***وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ*** ﴾ (الرعد /١٣) والميم

---

(١) ينظر: ص٣٥-٣٨ من المبحث الاول من الفصل الأول من الرسالة وص ٦٥-٦٦ من المبحث الأول من الفصل الثاني من الرسالة.

(٢) ينظر: العضديات (تح: راشد) ١١٣-١١٤ ، وجاء في اصلاح المنطق ، ١٨٧ " الفراء: يقال هو أحيل منك ، واحول منك ، من الحيلة" .

(٣) العضديات (تح: راشد) ١١٤. وينظر: اصلاح المنطق/ ١٨٧، وجاء في اللسان ٢٠٨/١٣ (حيل) : والحيل القوة وماله حيل أي قوة والواو أعلى ... وكذلك الحيل والحول يقال لا حيل ولا قوة الا بالله لغة في لا حول ولا قوة ... .

(٤) في اللسان ٢٠٨/١٣ (حيل) " قال أبو زيد ماله حيلة ولا محالة ولا احتيال ولا محال ولا حول ولا حويل ولا حيل ولد أحيل بمعنى واحد ، وتقول من الحيلة ... " . ولم أجد ذلك في نوادر أبي زيد الانصاري.

(٥) ينظر: العضديات (تح: راشد) ١١٤.

(٦) ينظر: العضديات (تح: راشد) ١١٥ ، واللسان ١٣٩/١٤ (محل).

(٧) ينظر: العضديات (تح : راشد) ١١٥ ، و (تح: المنصوري) ١٠٠.

(٨) ينظر: العين ٢٤٢/٣ (محل)، جامع الأحكام للقرطبي ٢٩٩/٩، واللسان ١٤١/١٤ (محل).

زائدة، والمعنى : لا حيلة [١].

٥-الأصمعي (عبد الملك بن قريب) (ت ٢١٦هـ) :

لقد أنكرَ عليه أبو علي قولهُ في لفظة (الكأس) ؛ ذلك أن الأصمعي أنكر أن يقال للموت : كأس [٢]. وقد اعتد أبو علي بما يحيط اللفظة من معنى، إذ قال: إن الكأس مؤنثة [٣]، مستشهداً بقولهِ تعالى: ﴿**بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ*بَيْضَاءَ**﴾ (الصافات/٤٥ و٤٦)، وبما انشدهُ سيبويه من الشعر الذي يقول :

ما أرجي بالعيش بعد نـدامى   قد أراهم سقوا بكأس حلاق [٤]

فقال: إن حلاق: اسم المنية، وقد اضاف الكأس اليها، ولافرق اذاً بين اضافتها اليها والى الموت [٥]، وقد استشهد ببيت آخر من الشعر لتقوية قوله ودعمهِ [٦]، فوجهُ المأخذ على الأصمعي تجلى في قوله: " فهذا الذي انكره غير منكر" [٧].

٦-أبو اسحاق الزيادي (ت ٢٤٩هـ):

وجه المأخذ عليه أنّه كان يرى أنّ "مه" ليس من قولك: "مهلاً" ذاكراً دليلهُ وهو: أنّه ليس في الدّنيا اسم انصرف وهو تامّ، وامتنع من الصرف وهو ناقص [٨] .

---

(١) ينظر: العين ٢٤٢/٣ (محل)، وقد ذكر القرطبي في تفسيره أن الأزهري قال : " المحال " القوة والشدة. والمحل : الشدة ؛ الميم أصلية، وقال: أن ابن قتيبة غلط حين جعل الميم فيه زائدة؛ بل هي أصلية وقال بأنك إذا رأيت الحرف على مثالِ فعال أوله ميم مكسورة فهي أصلية؛ مثل : مهاد وملاك ومِراس ... ينظر: جامع القرطبي ٢٩٩/٩ ، وتهذيب اللغة ٩٦/٥.

(٢) ينظر: التكملة / ٣٧٨. وينظر: تفصيل المسألة في ص٥٤-٥٥ من المبحث الثالث من الفصل الاول من الرسالة.

(٣) ينظر: التكملة /٣٧٧.

(٤) البيت لمهلهل بن ربيعة التغلبي واسمه عدي وقيل امرؤ القيس، ونسب له في المقتضب ٣٧٢/٣-٣٧٣ ، وجمهرة اللغة ١٨٠/٢ (حقل).

(٥) ينظر: التكملة / ٣٧٨.

(٦) ينظر: التكملة / ٣٧٨ –٣٧٩.

(٧) التكملة /٣٧٨.

(٨) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٥٩، والمنصف ٩/١.

وذكر أبو علي قول أبي عثمان المازني في ذلك وهو قول يعارض ما ذكره أبو اسحق الزيادي فقال: ... بلى. قط المخففة [1].

وقد ذكر أبو علي أدلةً كثيرةً تقوّي ما ذهب إليه المازني، من أهمها: قول سيبويه في أنّها مخففة من قولك: قططتهُ قطّا فقال: والدليل على ذلك أنّ معنى "قط" معنى "حسب" [2] فهو تقطع الشيء، يقوّي ما ذهب إليه ابو عثمان المازني في هذا المعنى في قولهم في حَسبٍ بخٍ فأعربوه مثقّلاً وبنوه مخففا [3].

ومن خلال هذا العرض لوجه المأخذ يتبيّنُ أنّ المؤاخذة لم تكن صريحة ولا جريئة، إذ لم يستعمل أبو علي أية لفظة جريئة أو عبارة مباشرة في الأخذ عليه، وإنما كانت المؤاخذةُ ضمنية اتضحت عن طريق الاعتداد برأي سيبويه والمازني.

٧-أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ)

ردَّ عليه أبو علي تأييدهُ لحكاية أبي الحسن البصري، وذلك أنَ أبا حيّة [4] (ت٢١٠هـ) كان يهمز الواو الساكنة إذا انضمَّ ما قبلها، وجاء نصُّ ذلك في القول: " وأمّا قراءة بعض القراء (عاد لؤلى) في قوله تعالى: ﴿***عَادًا الْأُولَى***﴾ [5] (النجم/ ٥٠) بالهمز بعد اللام المدغم فيها، فليس بالحَسَنِ في قياس العربية؛ لأنّ هذه الواو عين بالدلالة التي قدّمنا [6]، وإذا كانت العين واواً، لم يجز همزها لسكونها إلاّ على شيءٍ ليس بالكثير، وهو أنّ أبا عثمان من أصحاب أبي الحسن حكى عنه أنّ ابا حية- فيما

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٥٩، والمنصف ٩/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٤ و٣٥ و٤٥ (بولاق)، ٢٦٨/٣ و٢٦٩ و٢٨٦ (هارون)، واللسان ٣٤٦/٤ (قط) و٣٠١/١ (حسب) و ٢٥٦/٩ (قطط).

(٣) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٢٥٩.

(٤) هو الهيثم بن ربيع بن زرارة من بني عامر بن نمير بن عامر بن صعصعة من بكر بن هوازن. من أهل البادية، ومن ساكني البصرة. توفي في حدود (٢١٠هـ). ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٥٨-٦٥٩، والأغاني ٦٤/١٥-٦٥، وانباه الرواة ٢/ ٤٠.

(٥) وروى عن (نافع): الإدغام وهمزة الواو، فإن صح ذلك عنه فإنما همز ليدل بذلك على الهمزة التي كانت في الكلمة قبل الادغام. الحجة لابن خالويه/ ٣١٠، وينظر: المنصف ٣١١/١.

(٦) ينظر: الشيرازيات ١٩/١ وما بعدها.

أظنُّ – كان يهمز الواو الساكنة إذا انضمَّ ما قبلها [1] وينشد:

أحبُّ المؤقدين إلـــيّ موســـى ... ... [2]

بالهمز في الموضعين، وليس هذا بالشائع من طريق السّمع، ولا القــويّ فــي القياس" [٣]

فردّ عليهم أبو علي جميعاً بالاستناد إلى أصلي السماع والقيــاس. مــن جهــة الشيوع والقوّة.

٨-أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ):

المبرّد واحدٌ من العلماء الذين ردَّ عليهم أبو علي وآخذهم على ما جاءوا به من آراء لا يعتقد بصحتها، وقد كثرت مآخذ أبي علي عليه كما كثُرت على الفرّاء، والألفاظ الصريحة والعبارات المباشرة التي استعملها في التعبير عن مآخذه عليه جريئة شــأنها في ذلك شأن الألفاظ والعبارات المستعلمة في الأخذ على الفرّاء. وهذا ما سيتضح فــي المسائل التي خطّأَهُ وغلّطهُ فيها. وهي على النحو الآتي:

١- لم يجز المبرد الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب في التعجب وبين فعله [٤] . وأبو علي يجوّز ذلك ويقيسُ عليه، كما قد أجازه بعضهم. معلّلاً جواز الفصل به لأنه قد جاء الفصل في باب (نْعَم) و(بئسَ) واستــشهد بقولــه تعــالى: ﴿***بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا***﴾[٥] (الكهف/٥٠) فكما جاز الفصل في هذا، فهــو فــي التعجّــب

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٣٩/١، والمنصف ٣١١/١، وانباه الرواة ٤٠/٢.

(٢) البيت لجرير وتمامه:

... .   وجعــــــدة اذا أضــــــاءهما الوقــــــود

ينظر: شرح الديوان ١٤٦-١٥١. ونسب له في الحجة لابي علــي الفارســي ١٧٩/١، ولــم ينسب في سر الصناعة ٩٠/١، والمحتسب ١٤٢/٢، والمنصف ٣٣١/١ و٢٠٣/٢.

(٣) الشيرازيات ٣٩/١-٤٠.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ١٧٨، إذ جاء فيه: قال أبو العباس المبرد: ولو قلت: ما أحسن عنــدك زيداً، وما أجمل اليوم عبد الله لم يجز.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٥١/٢.

أجوز؛ لأنّه أشدُ تصرّفاً في معموله من (نِعْمَ)؛ ذلك أنّه يعمل في المعرفة، والنكرة، والمضمر، والمظهر، ومعمول (نِعمَ) على ضربٍ واحدٍ، إنما هو اسم منكور [1]، وشبهه بـ (عشرين) بما يبعُد من مشابهة الفعل. فإذا جاز في (نِعمَ) كان في التعجب أجوز. فأبو علي يرى أنّ القياس يجوّز ذلك [2] .

٢- وفي هذه المسألة انبرى أبو علي للردّ على المبرّد؛ لأنه غلّط سيبويه في رأيه، ويظهر ذلك في أنّ أبا العباس قال أنّ سيبويه ذكر: أنّ الاستفهام لا يكون بـ (كلّما)، والمبرد يقول: إنّ الاستفهام بـ (كلّما) جيّدٌ كما أنّه بـ (بعض ما) جيّدٌ وذلك نحو: أن يقول القائل: أخذت بعضه أو كلّه، فإذا لم يفهم بعض ما أخذ، أو كلّ ما أخذ، قال: كلَّ ما أخذت وبعض ما أخذت [3]، وعدّ أبو علي ذلك من قبيل المغالطة، وتجلّى ذلك في عبارتيه:"... فمغالطة فيه" [4] و "... فهذا مغالطةٌ من أبي العباس" [5].

وقد قال سيبويه حين سال الخليل عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك، بأنّه: ليس في هذا جزاءٌ من قبل أنّ الفعل صلةٌ لـ (ما) فصار بمنزلة (الذي) وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين كأنه قال: أدوم لك دوامك لي، فـ (ما) و(دمت) بمنزلة الدوام، والدليل على أنّ الجزاء لا يكون هنا أنك لا تستطيع أن تستفهم بـ(ما تدوم) على هذا الحدِّ، ومثل ذلك: كلما تأتيني آتيك، فالاتيان صلة لـ (ما) كأنّه قال: كلُّ اتيانك آتيك، وكلما تأتيني آتيك، وهو يقع على الحين أيضاً، كما أنّ: ما تأتيني يقع على الحين، ومثلما لا يجوز الاستفهام بـ (ما تدوم) لا يجوز الاستفهام بـ (كلمّا) [6] .

وقد فسّر أبو علي قول سيبويه: بأن منعه من أن تكون جزاءً أو استفهاماً يدلُ على أنها عنده حرف، وإذا كانت حرفاً لم يجز أن يستفهم بها، ولا يجازى بها أيضاً؛ لأن (ما) في الاستفهام والجزاء اسمٌ، وكما لا يستفهم بـ (ما) هذه التي تكون مع الفعل

---

(١) المقصود بالمنكور هنا الاسم المحلى بأل الجنسية الذي يأتي فاعلا لنعم، وبئس. البغداديات/٢٥٦، هامش رقم (٣).

(٢) ينظر: البغداديات/ ٢٥٦.

(٣) ينظر: الانتصار لابن ولاد/ ١٠٤ (مخطوط).

(٤) البغداديات/ ٢٧٨.

(٥) البغداديات/ ٢٧٩.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٤٥٣ (بولاق)، ٣/ ١٠٢ (هارون)، والبغداديات/ ٢٧٧.

مصدراً، وتستعمل ظرفاً وهو غير مضاف إليه؛ لكونها حرفاً، كذلك لا يستفهم بها إذا أضيفت إليه (كلٌّ). فإن قيل: كيف أضيف إليها وهي حرفٌ، فذلك لأنها مع الفعل بتأويل اسم كما هو القول في: هو أهل أن يفعل ذاك[1].

وهذا يثبت أن سيبويه إنما أراد أنّ (كلّما) لا يستفهم بها إذا كان (كلٌّ) مضافاً إلى (ما) التي تقع مع الفعل بمعنى المصدر [2] .

ودلل على ذلك بالقول انه قال: مثلما لم يجز الجزاء في (ما تدوم) كذلك لا يجوز في (كلما)، وقد مثل بالمصدر فقال: كأنه قال: كلَّ إتيانك، فقد أراد بـ (كلما) المضاف (كلٌّ) فيه إلى (ما) التي مع الفعل بتأويل المصدر، ولم يرد (كلّما) المضاف إلى (ما) التي للاستفهام [3] .

وقد استشهد بنصوص من القرآن الكريم دليلاً على صحة ما ذهب إليه سيبويه، وما أيّده فيه، ومن هذه النصوص قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ**﴾ (البقرة/٢٠) وقوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ**﴾ (المائدة/ ٦٤) وقوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا**﴾ (الاسراء/ ٩٧) فـ (ما) مع الفعل بمعنى المصدر، والظرف على الحقيقة الاسم المحذوف، وتقديره: كلّ وقت الإضاءة مشوا [4] .

ولا يجوز أن تكون (ما) في قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ**﴾ شرطاً، و(مشوا فيه) الجواب، وكذلك الآي الأُخر؛ وذلك لضعفه في المعنى لإنك إن جعلتهُ جزاءاً صار المعنى: كلُّ شيءٍ أضاء لهم من برق وغيره مشوا فيه، وليس المعنى على ذلك، إنما المعنى: كلُّ وقتٍ اضاء لهم البرق، وأضاء لهم الضوء مشوا، فهذا فاسدٌ في المعنى – أي أن تكون (ما) شرطا -. كما يمنع منه انتصاب (كلّما).

ولو كان جزاءً لكان مرتفعاً. وهذا يعني أنّ (كلّما) فيهنَّ ظرف [5]. ولكن لو قلت: كلّما يذهب أذهب، وكلما تأكل آكل، جاز أن تكون (ما) جزاءً، والتقدير: إن يذهب إنسان، أو حمارٌ، أو عمرو أذهب، وإن تأكل الخبز أو اللحم أو غير ذلك آكلْ [1] .

---

(١) ينظر: البغداديات/ ٢٧٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٥٣/١ (بولاق)، و١٠٢/٣ (هارون)، والبغداديات/ ٢٧٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٥٣/١ (بولاق)، ١٠٢/٣ (هارون)، والبغداديات/ ٢٧٩.

(٤) ينظر: البغداديات/ ٢٧٩.

(٥) ينظر: البغداديات/ ٢٧٩-٢٨٠.

من هذا يفهم أنّه يعدّها شرطاً إذا كانت من الأدوات الجازمة. وعندما تتصل بالفعل الماضي تكون ظرفية، في حين إذا اتصلت بالفعل المضارع تعدّ شرطية.

وقد اتضحت المؤاخذة عليه من خلال الاعتداد برأي سيبويه وتقويته بالأدلة والتعليلات والشواهد القرآنية مراعياً فيها المعنى.

٣- كما آخذه في مسألةٍ استعملت (ما) فيها حرفاً في النفي. ففي قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعادَ الله نعمَتهمْ

إذ هم قريشٌ وإذْ ما مِثلَهُمْ بشرُ [٢]

وضعه سيبويه على أنّه نصب الخبر مقدّماً، كما ينصبهُ مؤخراً [٣] ، وأنكر عليه ذلك المبرد، فذهب إلى أنّه منتصبٌ على الحال مثل: فيها قائماً رجلٌ، فقدّر خبراً مضمراً قبل: (مِثلَهم) وهو: في الدنيا، أو في الوجود، أو ما أشبهه، وقدّر انتصاب (مثلَهم) على هذا المضمر، لأنّ (مثلَهم) وإن كان في لفظ المعرفة، فهو في التقدير نكرةٌ؛ لأنّ الموصوف به لا يختصُّ إذا وصف به، كما يختصّ بسائر الأوصاف [٤].

ويتجلّى مأخذ أبي علي عليه من خلال هذا الفرض النحوي وهو قوله: "وانتصاب (مثَلهم) على هذا التقدير لو قال قائلٌ فيه: إنّه بعيد، لأنّ العامل فيه معنىً، والمعاني لا تعمل مضمرةً إذ لا تعمل مظهرةً، إذا تقدّمها ما تعمل فيه، مثل: قائماً فيها رجلٌ، لكان قولاً" [٥] .

فردّ أبو علي على مذهب المبرد من خلال هذا الفرض الذي يصف مذهبه فيه بالبعد.

وذكر أبو علي انّ أبا بكرٍ يذهب في هذا إلى: أن القائل له لمّا استعار لغة غيره لم يدر كيف استعمالهم لها، فقدّر أنّهم يجرونها مجرى (ليس) في جميع أحوالها، فغلطَ، وهذا قولٌ قريب، وكيف كان الأمر فهو نادرٌ قليلٌ [٦] .

---

(١) البغداديات/ ٢٨٠.

(٢) ديوان الفرزدق ١/ ١٨٥، وشرحه/ ٤٥٧، والكتاب ١/ ٢٩ (بولاق)، ٦٠/١ (هارون)، والمقتضب ٤/ ١٩١، والبغداديات ٢٨٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩ (بولاق)، ١/ ٦٠ (هارون).

(٤) ينظر: المقتضب ١٩١/٤-١٩٢، والبغداديات/ ٢٨٥- ٢٨٦.

(٥) البغداديات/ ٢٨٦.

(٦) البغداديات/ ٢٨٦.

ذلك أنّ الفرزدق من بني تميم ومذهبهم في (ما) هــذه أنهــم يرفعــون بعــدها فيتركون الاسم مرتفعاً بالابتداء. فلمّا استعار لغة غيره أي –أهل المجاز- الذين ينصبون الخبر تشبيهاً بــ (ليس) ، لم يدرِ كيف استعمالهم لها، فغلط في تقدير جريانها مجــرى (ليس) في جميع أحوالها.

٤- كما ردّ عليه أبو علي لأنه غلّط سيبويه في رايه، إذ قــال ســيبويه فــي قــول الشاعر:

أبـــا خراشـــةَ أمّـــا أنـــت ذا نفـــرٍ

فـــإنَّ قـــومي لـــم تـــأكلْهم الـــضبُعُ [١]

إنما هي (أنْ) ضمُّت إليها (ما) وهي (ما) التوكيد لزمت لتكون عوضاً من ذهاب الفعلِ، وأنّ (أنْ) هذه هي الناصبة للفعل و(ما) عوضٌ منه ملازمةٌ للكلمة و(أنت) مرتفع الموضع بالفعل الذي صار (ما) عوضاً منه، وهو: كان، فأمّا (أنْ) مــع صــلتها فــي موضع نصبٍ لوصول الفعل إليه وعمله فيه. و(أن) في البيت، موضعُه نــصبٌ بفعــلٍ مضمر يدلُّ عليه ويفسّره قوله:

فإن قومي لم تأكلْهُمُ الضبعُ

ولا يجوز أن يحكم على موضعه بالنصب بــ (لم تأكلهم الضبع)... فإذا لم يجزْ انتصابهُ بهذا، وكان لا بدَّ لهُ من متعلقٍ، فالذي يتعلّق به فعل مــضمرٌ هــو بقيــتْ، أو سَلِمتْ، أو نحوِ ذلك ...[٢] والمبرد لا يرى وقوع الفعل بعد (أن) هذه ممتنعاً، وأنّهُ جائزٌ عندهُ في القياس، وقد عدّها أبو علي من قبيل المغالطــة [٣] ، وردّ عليــه مــن بــاب الاستعمال والقياس، معلّلاً ذلك بجملة من الأدلة والبراهين وآراء العلماء السابقين [٤].

---

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمي، ينظر: ديوانه/ ١٢٨، وينظر: الكتاب ١/ ١٤٨ (بــولاق)، ١/ ٢٩٣- (هارون)، والحيوان ١٧٨/٥ و٥١٤/٦، ونسب فيه إلى خفاف بن ندبة، والــشعر والشعراء ٢٥٨/١، والبغداديات/ ٣٠٤، والإنصاف ١/ ٧١، والخزانة ٢/ ٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ١٤٨ (بولاق)، ١/ ٢٩٣-٢٩٤ (هارون) ، والبغداديات/ ٣٠٤ –٣٠٥.

(٣) ينظر: الانتصار لابن ولاد/ ٤١ (مخطوط)، والبغداديات/ ٣٠٥.

(٤) ينظر: البغداديات/ ٣٠٦-٣١٠، وينظر: ص ٣٨-٤١ من المبحث الأول من الفــصل الأول من الرسالة.

٥- وعن لفظة (الطاغوت) [١] قال قومٌ: هو واحدٌ مؤنث. وقال آخرون: هو جمعٌ[٢]، وقال محمد بن يزيدٍ: الأصوب عندي أنّه جمع [٣] .

وعقب أبو علي على رأيه بقوله: "وليس الأمر عندنا على ما قال" [٤]؛ معلّلاً بأن الطاغوت مصدرٌ كالرّغبوت والرّهبوت والملكوت: فكما أنّ هذه (الأسماء) التي هذا الاسم على وزنها آحادٌ وليس بجموع فكذلك هذا الاسم مفردٌ، ليس بجمـــع، والأصل فيه التذكير كما جاء في قوله تعالى : ﴿***وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ***﴾ (النساء/ ٦٠) وأما قوله تعالى: ﴿***أَنْ يَعْبُدُوهَا***﴾ (الزمر/ ١٧) فإنما أنث على إرادة الآلهة التي كانوا يعبدوها. ومما يدلّ على أنَهُ مصدرٌ مفرد قولهُ تعـــالى: ﴿***أَوْلِيَاؤُهُمْ الطَّاغُوتُ***﴾ (البقرة/ ٢٥٧) فأفرد في موضع الجمع [٥] كما فـــي قول زهير بن أبي سلمى:

... ...   هم بيننا فَهُم رِضىً وهم عَــدْلُ

فأما قراءة الحسن البصري: (أولياءهم الطّواغيت)[٦] فإنّهُ جمع كما تُجمَعُ المصادر وكما في قول الشاعر:

---

(١) الطاغوت يذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿***يرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ***﴾ (النساء/ ٦٠) وقال تعالى: ﴿***وَالَّذِينَ اجْتَنَبُــوا الطَّــاغُوتَ أَنْ يَعْبُــدُوهَا***﴾ (الزمر/ ١٧) ينظر: أدب الكاتب/ ٦١٧، والتكملة/ ٣٩٦، والبلغة في الفــرق بــين المــذكر والمؤنث/ ٦٨.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد/ ٩٨، والتكملة/ ٣٩٦.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد/ ٩٨ وجاء فيه: وقولهم: "إنه يكون واحدةً أيضاً، لم يــدافعوا به أنه يكون جماعة، وادعاؤهم أنه واحدة، يحتاجون فيه إلى ثبت"، والتكملة/ ٣٩٦.

(٤) التكملة/ ٣٩٦.

(٥) ينظر: التكملة/ ٣٩٦.

(٦) ينظر: الديوان/ ٦١ وصدر البيت:

متـــى يـــشتجر قـــوم يقـــل ســـرواتهم   ....

ونسب له في الخصائص ٢/ ٢٠٢، والصاحبي/ ٢١٣، واللسان ١٩/ ٣٩ (رضي)، وغيــر منسوب في المحتسب ١٠٧/٢، والمخصص ١٧/ ٢٩.

هل من حُلُوم لأقــوامٍ فتنــذرهمْ   ما جرّب النّاسُ من عضّى وتضريس[1]

فهو من الطغيانً –طغا- إلاّ أنّ اللام قدّمتْ إلى موضع العين لما كــان يلــزم لاعتلالها من الحذف [2].

والملاحظ هنا في هذه المؤاخذة إنّه اعتمد على أدلةٍ قوية مثــل الاستــشهادات القرآنية والشعرية التي تدخل ضمن أصل السماع، كما أنّه راعى المعنى في ذلك والتوجيهات اللغوية والصرفية في التطرق إلى موضوع ما بين التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، كما أعتدّ بقراءة الحسن البصري مؤيداً وموجهاً فيها رأيه.

من هذا نستطيع الحكم على قدرته العلمية بالقول: إنهُ لا يغلّــطُ أو يخطــيءُ أو يؤاخذ علماً ما إذا لم تكن لديه حجةٌ قويةٌ تدلل على ما يراه من توجيه، وعلى ما عارضه وأنكره من توجيه لأحدهم.

٦- قال أبو علي: إذا أضيف "أبٌ" و"أخٌ" إلى ظاهرٍ أو مضمرٍ غير علامة المــتكلمِ، عادت اللام التي كانت قد سقطت في الإفراد. فمثال الإضافة إلى الظاهر: هــذا أبو زيدٍ، ومررت بأبي زيدٍ، ورأيتُ أبا زيدٍ. وأمــا الإضــافة إلــى المــضمر (المخاطب، والغائب، والمتكلم)، فإذا أضيفتا إلى الكاف أو الهاء، ردّت الــلام، وتحركت العين بحسب حركة اللام، وذلك قولهم: أخوه وأبوه، وأخوك وأبــوك، ومثال ذلك قولهم: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، هذا في المخاطــب، والغائب مثل ذلك. في حين إذا أضيفت (أبٌ) إلى ضمير المتكلم، قلت فيها: هذا أبي، ورأيت أبي، وبأبي، ولا تقول: هذا أبوى؛ لأنك لو فعلت ذلك، للزمَ أن تبدلَ من الواو الياء لوقوعها ساكنةً قبل الياء. والواو في هذا النحو إذا وقعت بهــذه الصورة، أبدلت منها الياء. ومن الضمة التي قبلها الكسرةُ، فكان يلزم أن يقال: أبيَّ في موضع الرفع والجرّ والنصب [3] .

ونظير ذلك من الصحيح قولهم: امرو، يتحرّك الراء بحسب حركة الهمزة.

---

(١) البيت لجرير، ينظر: ديوانه/ ٣٢٣، واللسان ٣٥/٥ (حلم). وغير منسوب فــي المخــصص ١/ ٨٠، وشروح سقط الزند عن الخوارزمي/ ق١٦٢٣/٤، صدر البيت.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد/ ٩٩، والتكملة/ ٣٩٨.

(٣) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٣٨٣، والعضديات (تح: راشد)/ ٦١-٦٢.

فإذا أضيفَ الأخُ والأب إلى الياء، لم تردَّ اللام المحذوفة، وقيل: أبـي وأخـي ومثلهما حَمي، لما كان يلزم في ردها من الإدغام والإعلال [١] .

فإن قال قائلٌ: فقد قال محمد بنُ يزيد في قول الشاعر:

قـــدرٌ أحلّـــك ذا المجـــاز وقـــد أرى
وأبـــــيَّ مالــــك ذو المجــــاز بـــــدار [٢]

ان قولهُ: وأبيَّ إنما أضافهُ إلى المتكلم على حدّ مـا يـضيفهُ إلـى المخاطـب والغائب، فالقول فيه: إن ذلك عندي وهم لما قدّمته من الحجاج في ذلك. ويبَعّدُ ذلك أنّ مبناه على شيءٍ مرفوضٍ ومنتهاه إلى ما يكرهُ من اجتماع المثلين. واجتماع هذا النحـو من حروف العلة قد كرهَ بدلالة أنّهم قد خفّفوا قولهم: "لاسيما" كراهة التضعيف [٣] .

وفي مصدرٍ آخر من مصادره قال: فالمتأول له على أنّه ردّ اللام مع الياء التي هي للمتكلّم كما ردَّ مع الكاف غَلِطَ، وإنما أبيَّ جمعٌ أبٍ بالواو والنون، وقد جمعوه هذا الجمع في بعض الابيات الشعرية التي استشهد بها دليلاً على رأيه. كما عدّ لحاق التـاء في شئيت دليلاً على صحة رأيه.

فكان الأصل (أبونَ) فحذف النون للإضافة، وأدغم الواو في الياء، ثم أبدل مـن الضمة كسرةً، فصارت وأبيَّ [٤].

٧- يرى المبرد أنّ وزن (دم) هو (فَعَل)، ودليلهُ على ذلك هو أنّك تقول: دمى يدمى فهو دمٍ، وشبهه بـ (فرق فرقا وهو فرق)، و(حذر حذراً فهو حذر). ودَمٍ إنمـا هو مصدر؛ مثل البطر، والحذر [5] . مستشهداً بقول الشاعر دليلاً علـى أنّـه

---

(١) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٦٢.

(٢) البيت لمؤرج السلمي، ينظر: طبقات النحويين واللغويين/ ١٢٩، ومعجم ما اسـتعجم/ ٦٣٥، وأمالي أبن الشجري ٣٧/٢ وذكر فيها البيت وتوجيه المبرد وردّ أبي علي عليـه، ومعجـم الادباء ٢٠٠/١٣، وشرح المفصل ٣/ ٣٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٨، وشرح شواهد المغنـي للسيوطي/ ٦٦٣، والخزانة ٢/ ٢٧٢، وشرح أبيات المغني ٣٠/٧، ولم ينسب فـي مجـالس ثعلب/ ٥٤٤.

(٣) الشيرازيات ٢/ ٣٩٠.

(٤) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٦٣-٦٤، ولم يصرّح هنا باسم المؤاخذ عليـه – المبـرد – وينظر: أمالي ابن الشجري ٣٧/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ١/ ٢٣١.

(فَعَل) فقال: إنّ الشاعر لمّا اضطر فأخرجه على أصله وردّ ما ذهب منهُ جاء به متحركاً [١]، فقال:

فلو أنا على حجرٍ ذُبحنا جرى الدَّمَيان بالخبر اليقين [٢]

ثم قال: فإن قال قائل: فإنك تجمعه على فِعال؛ كما تقول: كلب وكلاب، وفعل وفعال. فالجواب في ذلك أنّ (فعالا) جمع لفَعَل المتحرك العين؛ كما يكون لفعل الساكن العين نحو قولك جمل وجمال، وجبل وجبال، فهذا غير خارج من ذلك[٣]. في حين أنّ أبا علي قال: فأما قولهم في جمعهِ" دميٌّ، كما قالوا: فلس وفلوسٌ وكعْبٌ وكعوبٌ.. [٤] ورأي أبي علي في (دمٍ) هو نفسه رأي سيبويه، إذ ذكر أنّ أصله عند سبيوه فعلٌ [٥] ، مثل غدٍ ويدٍ. ومما يدّل على تأييده لرأي سيبويه قوله: ويدلّ على صحة ما ذهب إليه أنّ الحركة زيادةٌ، والزيادة لا يحكم بها حتى تقوم عليها دلالة [٦] .

فأمّا قولهم دَميَ دَماً، فلا دلالة في تَحَركِ العين من المصدر على أنّ اسم الجسد أيضاً كذلك، لأن الأسماء قد تخالف المصادر في كثير من الأمرٍ [٧] .

ويقالُ في تثنية الدّم دَمَانٍ، كقولهم في تثنية اليد، يَدَان [8] . ولا يدُلُّ ما جاءَ في البيت الشعري الذي استشهد به المبرد على أنّ دماً أصله فعَلٌ عند أبي علي؛ فتوجيه أبي علي له : انّ الشاعر أجراهُ في التثنية متحرك العين لمّا كانت قد تحركت في

---

(١) ينظر: المقتضب ١/ ٢٣١.

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت؛ ففي الجمهرة ٣: ٤٨٤ نسِبَ إلى علي بن بدال السلمي، ورجّح البغدادي في الخزانة نسبته له ٣/ ٣٥٢، ونسبه ابن الشجري في الأمالي ٢/ ٣٤٤ للمثقب العبدي، وهو بلا عزو في: المقتضب ٢٣١/١ و٢٣٨/٢ و١٥٣/٣، والمنصف ٢/ ١٤٨، وشرح المفضليات/ ٧٦٢، وشرح المفصل ٤/ ١٥١، والممتع في التصريف/ ٦٢٤.

(٣) المقتضب ١/ ٢٣٢.

(٤) العضديات (تح: راشد) ٢٧٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٧٩ (بولاق)، ٣/ ٣٥٨ (هارون).

(٦) العضديات (تح: راشد) ٢٧٩.

(٧) العضديات (تح: راشد) ٢٧٠

(٨) العضديات (تح: راشد) ٢٧٢.

الواحد. وإذا كان كذلك، لم يدلّ على صحة قول من خالف سيبويه[1].

وذكر أنّ (يداً) أيضاً وزنه (فَعْلٌ) وليس (فَعَل) واستشهد بقول الشاعر:

يَـــــدَيانِ بيـــــضاوانِ عنــــد محُلــــمٍ

قـــدْ تَمْنعانِـــك أنْ تـــضامً وتـــضهَدا [2]

فتحريكه العين من يد بالفتح في التثنية ، لا يدلّ على أنّ يداً فعل، لأن الجميع قد اتفقوا على أن يداً فعل، فكما أنّ (يديان) لم يدلّ عند الجميع على أنّ الاصـــل فـــي يـــدٍ تحركُ العين، كذلك لا يدلّ في (دَميان) تحرك العين بالفتح على أنّه فعلٌ [3] .

٩-أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ):

١- أولى مآخذ أبي علي عليه هو رأيه فيما يتعلق بـــ (ألف كلا) التي أثبت أبو علي بأدلته على أنها ليست ألف تثنية وذلك حين آخذ الفراء عندما ذهب إلى أنها الف تثنية [4].

ففي ما أنشده بعض البغداديين من قول الشاعر:

فـــي كلـــت رجليهـــا ســـلامى واحـــده

كلتاهمـــــا مقرونــــــة بزايــــــده [5]

---

(١) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٢٧٢، وفي امالي أبـــن الـــشجري ٢/ ٣٤ وشـــرح الكافيـــة للرضي ٢/ ١٦٣، قال أبو بكر: وليس ذلك بشيء؛ لأن دما جوهر والمصدر حـــدث فهـــذا غير ذلك. والمقصود بذلك المبرد.

(٢) البيت بلا عزو، وكذلك هو مختلف في ألفاظه في كتب اللغة والنحـــو، ينظـــر: العـــضديات (تح:راشد) ٢٧٣، والمنصف ٦٤/١ و١٤٨/٢، وامالي ابن الـــشجري ٢/ ٣٥ وقـــد خطّـــا المبرد سيبويه في ذلك، وشرح المفصل ٤/ ١٥١ و٨٣/٥، والخزانة ٣/ ٣٤٧.

(٣) ينظر: العضديات (تح: راشد) ٢٧٢-٢٧٣، وفي المنصف ١٤٨/٢ جاء : "وقد أجمعوا على سكون العين من يد وقد تراه قال يديان فحركها عند الرد. والقول فيه مثله في الدميان".

(٤) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٤٧٨، وينظر ص ١٠٤- ١٠٧ من المبحث الثاني من الفصل الثاني من الرسالة.

(٥) هذا رجز لم يعرف قائله، استشهد فيه البغداديون والفراء على أنّ (كلـــت) مفـــرد (كلتـــا)، ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، والصحاح ٢٠/ ٥٤٠-٥٤١ (كلا)، والاقتضاب/٢٨٤، وأسرار العربية/ ١١٣، والإنصاف ٤٣٩/٢، وشرح جمل الزجـــاجي/ ١٦٠ واللـــسان ٢٠/ ٩٣ (كلا)، والخزانة ١٢٩/١، والتاج ٣١٧/١٠ (كلا).

قال أحمد بن يحيى: هذا في الإفراد [1]. كأنه يذهب إلى أنّ الألف في "كلتا" للتثنية. كما أنها في "كلا" كذلك. فلمّا قال: في كلت رجليهما، أفردَ لحِذفِ الالف كما تقول في "بنت" أختَها فتفرد، وفي بنتى أختها فتثنيّ. والقول في ذلك عند أبي علي: إن الالف ليست للتثنية للأدلة التي قامت على ذلك [2].

والمؤاخذة تمّت من غير استعمال أي لفظ جريء أو عبارة مباشرة من حيث الصراحة في الأخذ عليه. ويمكن أن يكون ما آخذ به الفراء بالاستعانة بعبارة (وهذا لا يستقيم) منطبقاً عليه كذلك؛ لأنه وافقه الرأي في كونها ألف تثنية.

٢- فأمّا قولُ أحمد بن يحيى في بعض أماليه: ﴿...***أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا*** ...﴾[3] (المؤمنون/ ٤٤) "تفعل" من المواترة. قال: "وترى" [4] ثم ابدلو الواو تاءً، فسهوٌ[5].

فقد غلّطه أبو علي فيه لأنّه لا يرى أنها على وزن "تفعل" [6] وإنما هي "وورى" والتاء فيها مبدلة من الواو فهو من المواترة [7] .

---

(١) الشيرازيات ٢/ ٤٩٥، وينظر: اللسان ٢٠/ ٩٣ (كلا).

(٢) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٤٩٥-٤٩٦. وص ١٠٥-١٠٧ من المبحث الثاني من الفصل الثاني من الرسالة.

(٣) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ١٨٥.

(٤) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ٣٧٧، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ١٨٥.

(٥) الشيرازيات ٢/ ٦٥٤.

(٦) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٦٥٤.

(٧) ينظر: الشيرازيات ٢/ ٦٥٤.

المبحث الثالث

مآخذه على علماء القرن الرابع الهجري

من شيوخ أبي علي الذين عاصرهم وأخذ منهم وتلقى عنهم، أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السرّاج [١] .

وقد أخذ العربية عنهما [٢] ، وتأثر فيهما. ومدى تأثره في شيخه الزجــاج هــو روايته ما أخبره به شيخه في اللغويات [٣]، والتعرّض له في الإعراب [٤] ، وبراعة أبي علي في العلم والنظر المتأنية من تأثّره في شيخه في هذا الاتجاه [٥].

كما قد أخذ أبو علي عن ابن السرّاج كتاب سيبويه [٦] . فجمعه المقاييس، ونظره في دقائق الكتاب، وتعويله على مسائل الأخفش، ومعرفته فضل المتقدمين، بعض مــا كان لابن السرّاج من آثار عند أبي علي [٧] . كما أنّ ابن السرّاج قد اخبــره بمــذاهب الكوفيين ومن هنا يعتمد عليه أبو علي في تفسير مصطلحاتهم [٨] .

ونراه قد احتفل في مسائله بابن السرّاج: يسائله مستفهماً، ويورد قوله ويشرحه، ويعقّب عليه، ويقيس على كلامه ويستأنس بما يملي عليه، وينقل تعريفه للاسم ويعلّــق

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي/ ١١٧.

(٢) ينظر: النحو وكتب التفسير ١/ ٤٤١.

(٣) ينظر: مثلاً: العسكريات/ ١٣٣.

(٤) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي ١/ ١٨٥.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي/ ١١٨.

(٦) ينظر: بغية الوعاة/ ٤٥، وأبو علي الفارسي/ ١٢٠.

(٧) ينظر: أبو علي الفارسي/ ١٢٠.

(٨) ينظر: البغداديات/ ٣٦، وأبو علي الفارسي/ ١٢٠.

عليه [١] ، ويدلّلُ على رايه ويعلّله [٢] ، ويعتمد عليه في تقسيم الشاذ [٣]. وغيرها من الأمور التي تبيّن تأثره فيه [٤] .

والزجاج يعتمد اعتماداً ظاهراً على سيبويه [٥] . وعلى الرّغم من ذلك إلاّ أنّ حبَّ أبي علي لسيبويه وتعصبه لآرائه جعله يسخط من مخالفيه، وقد كانت صلة الزجاج بالمبرد قوية، والمبرد قد نقض على سيبويه الكتاب فكان أن انتصر أبو علي لسيبويه، وردّ على المبرد في كتبه [٦] ، وأنصف منه إمام النحاة، وقد أصاب الزجاج شيء من هذه الخصومة. فكان كتاب الإغفال لأبي علي ألفّه فيما أغفله الزجاج من معاني القرآن[٧] . ومن أجل سيبويه نرى أبا علي يتعقّب المبرد ويرد عليه وعلى من تابعه. [٨]

وكان أبو علي يصف آراء الزجاج بالسهو في الحكاية والغلط [٩] والخطأ [١٠]، أو يصف كلامه بالفساد [١١] ، وبأنّه ليس بالجيد [١٢] ، وحيناً ينصفه ويعتدُّ برأيه [١٣].

ويرجع أبو حيان ذلك إلى أنّ أبا علي كان مُحباً للردّ على الزجاج، وتخطئته[١٤]، فقال: "لأنّه كان مولعاً بذلك، وللشنآن الجاري بينهما سبب ذكره الناس" [١٥] .

---

(١) أبو علي الفارسي/ ١٢٠/ ١٢١.

(٢) ينظر: العسكريات/ (تح: المنصوري) ٧٠ و ٧٥.

(٣) ينظر: العسكريات/ (تح: المنصوري) ١٠١.

(٤) ينظر: أبو علي الفارسي/ ١٢٠.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي/ ٢٩٠.

(٦) ينظر: ص ١٢٠-١٢٩ من المبحث الثاني من الفصل الثاني/ من الرسالة.

(٧) ينظر: ابو علي الفارسي/ ٢٩٤.

(٨) ينظر: ابو علي الفارسي/ ١٣٠.

(٩) ينظر: الاغفال/ ٢ رقم ٨٧٥ -تفسير- نقلاً عن كتاب أبي علي الفارسي ١١٨.

(١٠) ينظر: الإغفال/ ٤٤٢-٤٤٣ نقلاً عن كتاب أبي علي الفارسي/ ١١٨.

(١١) ينظر: البغداديات/ ٢٣٥.

(١٢) ينظر: الاغفال/ ٤٨ نقلاً عن كتاب أبي علي الفارسي/ ١١٨.

(١٣) ينظر: البغداديات/ ٥٤٥.

(١٤) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٣١، وأبو علي الفارسي/ ٤٧٧.

(١٥) البحر المحيط ١/ ٣٣١-٣٣٢، وأبو علي الفارسي، ٤٧٧.

كما أنّ نزعة الزجاج في القياس والتعليل وأسلوبه فيهما غير ظاهرة في تفكيره، فأسلوبه ظاهر مركّز لا يعمد فيه إلى التعقيد والإيغال في التعليل وتنويع الأقيسة وتشقيق المسائل والأدلة، بل يأخذ من ذلك بالقدر الظاهر غير البعيد على خلاف أبي علي النحوي [(١)] .

وهذا ما سيتضح في دراسة المسائل المؤاخذ الزجاج فيها.

وقد وضع الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) أبا علي في اصحاب ابن السراج في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين؛ لأنه من مدرسته وعلى أسلوب تفكيره في القياس والتعليل وتأصيل المسائل وتثبيت الأصول وتفريع الفروع وتنظيمها وايراد الشبه ودفعها بمثل القول: "فإن قال قائل" [(٢)] .

ولهذا نراه حين يغلّطه يعتمد على نفس الأصول والأحكام المذكورة التي اعتمد عليها ابن السراج والتي تأثر فيها أبو علي حين تلمذ له.

١-أبو إسحق الزجاج:

١ - قال أبو إسحق في قوله تعالى: ﴿***وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ***﴾ (البقرة/ ١٠٢) بأن اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة، لأنّك إنما تحلف على فعلك لا على فعل غيرك كقولك: والله لَئنْ جئتني لأكرمنك [(٣)]. "فزعم بعض النحويين أن اللام لما دخلت في أول الكلام أشبهت القسم فأجيبت بجوابه، وهذا خطأ؛ لأن جواب القسم ليس يشبه القسم- يريد أن جواب القسم يأتي بالقسم نفسه لا لما يشبهه – ولكن اللام الأولى دخلت اعلاماً أن الجملة بكمالها معقودة بالقسم؛ لأن الجزاء وإنْ كان للقسم عليه، فقد صار للشرط فيه حظ فلذلك دخلت اللام" [(٤)].

وقد أفسد عليه أبو علي اعتلاله هذا وضعفهُ، وتجلى ذلك في قوله: "وهذا الذي اعتلّ به فاسدٌ جداً وضعيف" [(٥)] . معتداً براي سيبويه في ذلك، إذ ذهبا إلى أنّ الذي يعتمد عليه اليمين اللام الثانية كما في قوله تعالى: ﴿***وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ***

(١) ينظر: النحو وكتب التفسير ١/ ٤٤٢.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين / ١٢٠، والنحو وكتب التفسير ١/٤٤١.

(٣) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/ ١٨٦-١٨٧.

(٤) معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/ ١٦٤.

(٥) البغداديات/ ٢٣٥. وينظر المسألة في ص٦٠-٦٢ من المبحث الخامس من الفصل الأول من الرسالة.

كَفَرُوا ﴾ (الروم/ ٥٨) وقوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ** ﴾ (البقرة/١٤٥) وقولك: لئن اتيتني لأفعلنّ [١] .

معلّلاً فساد رأيه وضعفه بأنّه لو قال: والله لئن جئتَني لَيقومنَّ عمروٌ، لكان الذي يعتمد عليه القسم اللام الثانية، مع أن الحالف لم يحلف على فعل نفسه، وإنما حلف على فعل غيره. فهذا عندي بيِّن الفساد، ومما يدلُّ على أن الاعتماد على اللام الثانية أو ما يقوم مقامها مما يتلقى به القسم، قول كثير:

لئن عاد لي عبدُ العزيزِ بمثلِها وأمكنني منها إذاً لا أقيلها [٢]

معلّلاً بأنّه لو كان الاعتماد على اللام في (لئِنْ) دون (لا) لوجب أنْ ينجزم الفعل بعد (لا) بالجزاء. فلمّا ارتفع الفعل الذي هو قوله: لا أقيلها، علمت أنّ معمتد اليمين إنما هو اللام الثانية في نحو هذا أو ما أشبه اللام، فمن هذا نعلم أنّ الاعتماد على الثانية لا من حيث ذكر أبو إسحق الزجاج [٣].

والحق أن رأي الزجاج لم يبعد عن رأي الفارسي فكلاهما جعلا الثانية للقسم لا الأولى، والأولى موطئة للقسم.

٢- في (ثبةُ الحوضِ) قال أبو إسحق: الأصل في مثابةٍ مثوبةٌ ولكن حركة الواو نقلت إلى الثاء وتبعت الواو الحركة فانقلبت ألفا قالٍ وهذا إعلال باتباع باب ثاب وأصل ثاب ثوب ولكن الواو قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها... [٤]

قال ابو علي: "فأما (ثبة الحوض) منها فيجوز أن يكون المحذوف منها اللام، بل ذلك عندي فيه الوجه، ولا أجدُه من باب: ثابَ يثوب ثوباً، كما ذهب إليه أحدُ شيوخنا، لأنّ ذلك قليلٌ، فالقياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر، إذا كان لا يمتنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى، لأنّ معنى (ثبة) المحذوفة اللام المجموعة على (ثبات) معنى الجمع، كما أن معنى (ثوب) و(ثاب) و(ثواب) الجمع" [٥] .

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٥٥-٤٥٦ (بولاق)، ٣/ ١٠٧-١٠٩ (هارون)، والبغداديات/ ٢٣٥.

(٢) ديوان كيثّر/ ٣٠٥، وينظر: الكتاب ١/ ٤١٢ (بولاق)، ٣/ ١٥-٦ (هارون)، والبغداديات/٢٣٦، وشرح المفصل ٩/ ١٣ و٢٢، والخزانة ٣/ ٥٨١، وشرح ابيات مغني اللبيب ١/ ٨٠.

(٣) ينظر: البغداديات/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٤) ينظر: البغداديات/ ٥٣١، وقد جاء قول الزجاج في اللسان ١/ ٣٧٧ (ثبا).

(٥) البغداديات/ ٥٣١.

يكما قالوا: ثبيَّتَ الرجلَ، إذا جمعت محاسنه... ، و(الثبة) المحذوفة الـــلام تعـدُّ منه، كما أنّ (ثبةُ الحوضِ) ، كأنّه مجمع الماءِ. وعلة المشابهة عنده هو انه جاز

هذا الحذف في العين على هذا الحد لقربه من اللام المشابهة للزيادة، وإن لم تكن مثلها فيما ذكرَ. والدليل الآخر على مشابهتها للزيادة هو كثرة الحذف المتعـاور لها في المعُتلِّ وأن حذفها أكثر من حذف الأخريين [(١)] -أي اله، والناس [(٢)] -. فالذي يلاحظ أنّ ابا علي لا يحمل على القليل النادر ولا يقيس عليه، فالـصواب عنده هو القياس على الأكثر وهو أولى وأقرب عنده. ولهذا يعدّه الوجه عنده. والمسألة صرفية والمراعى فيها المعنى كما هو واضح من عـرض المـسألة. وتعتمد ايضاً الفكر النحوي كما هو في علّته النحوية من حيـث القيـاس علـى الأولى وعدم الحمل على القليل النادر.

٢-أبو بكر بن السراج:

على الرغم من ان أبا علي قد آخذ الزجاج فيما سبق من المسائل غير أنّـه لـم يكن ممتنعاً من الأخذ برأيه والاعتداد به فهو شيخه كما أن ابن السراج شيخه الآخر وقد أخذ برايه كما قد آخذه على ما وقع فيه من وهم.

وهنا يلاحظ أن أبا علي قد آخذ ابن السراج، ومعتداً برأي الزجاج وذلك حـين قال أبو إسحق في قول الشاعر:

.... إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشنعا [(٣)]

أنه لا يجوز أن يكون (أشنعا) خبر (كان)؛ لأنك لا تفيد بالخبر شيئاً، لأن كل يوم ذي كواكبَ فهو أشنع، وإنما هو حالٌ، ويجوز أن تجيء الحال مؤكدةً غير مقيّدةٍ، فتقول: هذه نارككَ حارَّةً، ولا تقول: كانتْ نارُكَ حارَّةً.

---

(١) البغداديات/ ٥٣١.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٠٩-٣١٠ (بولاق)، و٢/١٩٣-١٩٦ (هارون).

(٣) هذا عجز بيت لعمرو بن شاس الأسدي وصدره:

بنـــي أســـد هـــل تعلمـــون بلاءنـــا ....

ينظر: شعر عمرو بن شأس/ ٣٦ وفيه (ذا كواكب) بدل (ذو كواكب) وينظر: الكتاب ٢٢/١ (بولاق)، و٤٧/١ (هارون).

أما أبو بكر فقد أجاز أن يكون خبراً من حيث كان حـــالاً، لأنّ الحـــال أيـــضاً خبر [١].

وقد وصف تخريج أبي بكر بن السراج بعدم الاستقامة وعدم الصلاح وتجلّـــى ذلك في قوله: "وهذا الذي قاله ليس بمستقيم لا يصلح أن يكون خبراً، ويجوز أن يكون حالاً" [٢] .

معللاً ذلك بأنّ الحال أحدُ ضروبها أن تجيء للتوكيد، كقوله تعـــالى: ﴿**وَهُـــوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾ (البقرة/ ٩١) وكقول الشاعر:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي ....[٣]

وكقول الشاعر:

كفى بالنّاي مِن أسماءِ كـــافِ .... [٤]

وكقولك: زيدٌ أخوك بيّناً، وما أشبه هذا ممّا في الكلام الذي قبله دلالة عليه. في حين أنّ الأخبار ليست كذلك، ولم تجيء على هذا، إنما يكونُ خبراً مختصاً بفائدةٍ لم يدلّ عليها ما قبلها [٥]. كما قد اعتدَّ برأي أبي الحسن الأخفش؛ لأنه لم يجز: أحقُّ الناس بمال أبيه ابنهُ [٦]. فكذلك هو حال: يومٌ ذو كواكب، ففيه دلالةٌ على الشناعة كأنَّ في ظهـــور

---

(١) ينظر: البغداديات/ ٥٤٥.

(٢) البغداديات/ ٥٤٥.

(٣) البيت لسلالم بن دارة، ينظر: الكتاب ١/ ٢٥٧ (بولاق)، ٢/ ٧٩ (هـــارون)، والخـــصائص ٢٦٨/٢، والخزانة ٥٧٧/١ وفيها (مشهوراً) بدل (معروفاً) وعجزه:

.... وهل بدارة يا للناس من عار

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي، ينظر: ديوانه/ ١٤٢ وعجزه

.... وليس لحبها إذا طال شافي

وينظر: المقتضب ٤/ ٢٢، والخصائص ٢/ ٢٦٨، والخزانة ٢/ ٢٦١.

(٥) ينظر: البغداديات/ ٥٤٦.

(٦) قال ابن جني في الخصائص ٣٣٦/٣: ومن المحال قولك: أحق الناس بمال أبيه ابنه وذلـــك أنك إذا ذكرت الأبوة فقد انطوت على البنوة، فإنك اذاً إنما قلت: أحق الناس بمال أبيه أحـــق الناس بمال أبيه، فجرى ذلك مجرى قولك: زيد زيد، والقائم القائم.

الكواكب تسدُّ الغبرة ضياء الشمس [1]. فلا يستقيم أنْ يجعل (أشنعا) خبراً، ولكن حالاً، وإذا كان حالاً (كان) بمعنى (وقَعَ) وكانَ الاسم المنتصب حالاً، من حيث جاز أن يكون حالاً نحو ما وصف [2] .

وقد عاد من جديد لإثبات أنّ القسم الثاني ممّا قاله ابن السراج ليس بمستيقم فقال: فأما قوله: لأن الحال أيضاً خبر، فليس الحال بخبرٍ محضٍ، وإنما هو زيادةٌ في الخبر، فيجوز فيه صرف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيرها مما فيه الفائدة؛ لأنه بقي فيما يستفاد بالحال زيادة عليه، فإن صرف الخبر بأسره إلى هذه الجهة لم يستقمْ، لأنه لا يبقى شيءٌ مستفادٌ، وبذلك يصير انحرافاً مما وضعت له الأخبار من الفائدة بها. والحمل على الحال ليس كذلك عندهم؛ لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً كما ذكر وهذا بيِّنٌ[3].

وقد اعتمد على السماع أولاً من حيث استعانته بالشواهد القرآنية والشعرية وجمل من أقوال العرب. وقد زاد على السماع الأدلة العقلية في إثبات ما رآه صائباً، معتمداً ومعتداً برأي شيخه الزجاج.

---

(1) وجاء في اللسان ١٧/ ٢١٦ (كوكب) "ويوم ذو كواكب إذا وَصِفَ بالشدّة كأنّه أظلم بما فيه من الشدائد حتى رئيت كواكب السماء.

(2) ينظر: البغداديات/ ٥٤٧.

(3) ينظر: البغداديات/ ٥٤٧.

الفصل الثالث

مآخذ أبي عليّ النحوي على الجماعات والأقوام

المبحث الأول:مآخذه على جماعة البصريين.

المبحث الثاني:مآخذه على جماعة الكوفيين.

المبحث الثالث: مآخذه على جماعة البغداديين.

المبحث الرابع: مآخذه على أقوام لم يصرّح بأسمائهم.

تباينت الاراء في بصرية أبي علي أو بغداديته ، الا أن مايراه البحث أن أبا علـــي لـــم يلتزم التزاماً تاماً، ولم يجمد على مذهب؛ ذلك أنه لو كان كذلك لانحاز لآراء البصريين كلها، ولم يؤاخذهم في تلك المسائل، ولو كان كذلك لما آخذ البغداديين وردّ عليهم بهــذه الكثرة من المؤاخذات.

ولهذا يمكن القول: إن أبا علي يمثل مذهبا متميزاً ومتفرداً في أســس تفكيــره ومعالجة مسائله التي يعرضها ؛ لأنه صاحب شخصية مستقلة، تؤمنُ بالاستقلال الى حد كبير، وهو وإن تأثر بالبصريين، فهو تأثر لا يــذيب شخــصيته ، ولايأســر تفكيــره، ويتضح ذلك من مآخذه في هذا الفصل والفصول السابقة.

ويمكن ان نرجع تضارب الاراء في مذهبه الى الأسباب الآتية:

١ - عدوه بصرياً؛ لأنه اعتد كثيرا بآرائهم ، ولاسيما أن أبا علي وتلميذه ابن جنــي كانا ينسبان أنفسهما الى البصريين ، إذ يعبران في تــصانيفهما عــنهم كثيــرا بكلمــة "اصحابنا" (١)، وينتصران في أغلب الامر للآراء البصرية (٢).

فنزعة أبي علي القوية الى الأخذ بالاراء البصرية جعلت الزبيدي فــي طبقاتــه وابن النديم (ت ٣٨٥ هــ) في فهرسه يسلكانه في البصريين ، اذ جعل الزبيــدي أبــا علي في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين في أصحاب ابن السراج (٣) .

وقد أرخ ابن النديم في فهرسه للنحاة واللغويين في المقالة الثانيــة، وكــان قــد قسمها الى ثلاثة فنون، والفن الأول هو الذي تكلم فيه عن النحــو وأخبــار النحــويين واللغويين والبصريين بادئاً بأبي الأسود الدؤلي، ومنتهيا بأبي علي النحوي (٤).

وقد قال فيه أبو حيان : "وأبو علي أشد تفرداً بالكتاب، وأشد إكباباً عليه وأبــعد

---

(١) ينظر: التكملة /٥٧٣ ، والحجة في علل القراءات الــسبع ٥٩/٢ ، والعــسكريات (تــح : المنصوري) ٦٨ ، والخصائص ٤٧/١.

(٢) المدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٤٥.

(٣) ينظر : طبقات النحويين واللغويين /١٢٠ ، والمدارس النحوية (خديجــة الحــديثي) ١١، والمدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٥٦.

(٤) ينظر : الفهرست / ٤٦ –٦٩ ، والمدارس النحوية (خديجة الحــديثي) ١٣، وأبــو علــي الفارسي / ٤٤٦ ، والدرس النحوي في بغداد / ١٨٦.

من كل ماعداه من علم الكوفيين" [١] .

وهذا اعتراف صريح منه في أخذ أبي علي بمنهج البصريين.

وحين تردد الدكتور مهدي المخزومي في وجود المدرسة البغدادية ، وعد من يعتقد بوجود هذه المدرسة واهما [٢]، وأثبت وجود المدرستين المشهورتين ، البصرة والكوفة [٣]، كان هذا اعترافا منه في أن أبا علي كان يميل الى المدرسة البصرية؛ لأنه لم يشر أحد الى كون ابي علي كوفيا. فقد قال عن ميل أبي علي الى البصريين : " وبلغ من وهم بعض المعاصرين ان جعل أبا علي الفارسي وأبا الفتح بن جني من البغداديين، مع أنهما كانا يسلكان أنفسهما في البصريين ، وينتهجان منهج البصريين [٤] " .

وقد اثبت الدكتور عبد العال سالم مكرم انتماء أبي علي الى المدرسة البصرية، اذ ذكر أن مدرسة أبي علي قامت على اصول مدرسة البصرة وقواعدها فطابع البصرية فيها واضح وضوحا لا ينكر [٥].

وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي الى أن ابا علي كان يميل الى مذهب البصريين في النحو [٦] . هذا بعض ما قيل في نزعته البصرية [٧] .

٢- ان لهذا الرجل اهمية وأثرا واضحا في تاريخ النحو العربي، إذ يعده كثير من النحويين حلقة وسطى بين مدرستي النحو المشهورتين ومؤسس المدرسة البغدادية للنحو [٨].

---

(١) الامتناع والمؤانسة/١٠٤ ، وينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٥٦.

(٢) ينظر : الدرس النحوي في بغداد / ٥ وما بعدها ، والمدارس النحوية (خديجة الحديثي) ١٩-٢٠.

(٣) ينظر: الدرس النحوي في بغداد / ٥ وما بعدها.

(٤) الدرس النحوي في بغداد / ٧.

(٥) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام / ٨٢.

(٦) ينظر: المدارس النحوية / ٤٣١ .

(٧) ومن الذين ذهبوا الى ذلك الدكتور علي جميل العبيدي في رسالته للدكتوراه : مباحث التساؤيل النحوي والاحتجاج عند ابي علي النحوي / ١٥٨.

(٨) ينظر: المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، تحـ : اسماعيل احمد عمايرة ، بقلم الدكتور سلمان حسن العاني ، مجلة اللسان العربي / ع٢٠ ، سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م، ص ٣٢.

هذا ما درج عليه جمهرة من الباحثين [١] ، لأنه كان يعتد تارة بمذهب البصريين وتارة اخرى بمذهب الكوفيين ، وقد يضيف قولا ثالثا تارة اخرى . ولقدرتـــه الفائقـــة، وعلمه الواسع ، كان يستطيع ان يفاضل بين هذه الاراء، فينتخـــب مـــا وافـــق علمـــه ونظرته[٢] ، وعلى وفق الاصول والأحكام.

وهذا ما جعلهم يعدونه من اصحاب المدرسة البغدادية ، فالدكتور شوقي ضيف يعده هو وابن جني بغداديين يقفان غالبا مع البصريين وقد يقفان مع الكوفيين حسب ما يقتضيه اجتهادهما وقد يخالفانهما جميعا حسب ماصح عندهما من الرأي الصائب [٣].

فقد اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجـــري نهجـــا جديـــدا فـــي دراســـاتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من اراء المدرستين البصرية والكوفية جميعـــا، وكان من اهم ماهيأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبـــرد وثعلـــب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويعنى بالتعمق في مصنفات اصحابهما والنفوذ من خلال ذلك الى كثير من الآراء النحوية الجديدة [٤] .

وقد جعل الدكتور شوقي ضيف البغداديين جيلين:

يبدأ الجيل الأول بابن كيسان ويختتم بالزجاجي (ت ٢٢٧هـ)[٥] .

وجعل من الجيل الثاني أبا علي الفارسي ، وأبا الفتح بن جني .

وحين نرى أبا علي يرد على أقوال البصريين والكوفيين والبغداديين – ويناقشها نجده صاحب مذهب متميز في المستقل في النحو، ولا سيما في مآخذه، فهو يأخذ مـــن الآراء ما يراه صائباً ويرفض ما يراه خاطئاً، ولاسيما أن لهذا المذهب المتميز والمتفرد آراء مبتكرة تجعل الباحث يقف وقفات متأملة ومتدبرة لهذا العلم.

---

(١) ينظر: خصائص مذهب الاندلس / ٤٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عـــصفور (تحـــــ : صاحب ابو جناح ، / ٥١ من مقدمة التحقيق، إذ ذكر في المقدمة أنه مـــن أعـــلام بغـــداد. والمدرسة البغدادية/ ٢٩٧.

(٢) ينظر: المدرسة البغدادية / ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٤٧-٢٤٨.

(٤) المدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٤٥ ، وينظر الدرس النحوي في بغداد/ ٢٣٠.

(٥) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٤٨ ، والدرس النحوي في بغداد / ٢٣١.

المبحث الاول

مآخذه على جماعة البصريين

لقد تابع بعض المحدثين رأي الزبيدي وابن النديم في بصرية أبي علي . فقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي في حديثه عن ابن جني وشيخه أبي علي النحوي وأبي القاسم الزجاجي رأيا مخالفا لما رآه الدكتور شوقي ضيف ، إذ قال :

" وهذا الكلام إنما ينم عن إحساس قوي بأن أبا الفتح بن جني وأستاذه أبا علي الفارسي وأبا القاسم الزجاجي كانوا بصريين مذهبا وكانوا يضعون انفسهم مقابل البغداديين ... " [١] .

واكدت الدكتورة خديجة الحديثي أنه: " كان يميل الى مذهب البصريين في النحو كما يتضح في أغلب آرائهِ ويتبع منهجهم في شواهدهِ فيحتج بما كانوا يحتجون به ، من شعر جاهلي ومخضرم وإسلامي حتى زمن ابن هرمة ويحرص في روايته له على نسبته لقائليه ، وبما احتجوا به من لغات القبائل العربية الفصيحة وبالشروط المعروفة"[٢].

ويرى الدكتور عبد العال سالم مكرم أن: " هذه المدرسة قامت على أصول مدرسة البصرة وقواعدها فطابع البصرية فيها واضح وضوحا لا ينكر" [٣] .

ثم قال: " فأبو علي إمام مجتهد في النحو ، تطور النحو على يديه بما وضع من مقاييس وتعليلات وكانت له نزعة بصرية توجهه وجهتهم في كثير من المسائل النحوية"[٤].

وقد آخذ أبو علي جماعة البصريين في مسألتين ، الأولى في اعتماده على القياس، والاعتداد بآراء العلماء السابقين [٥]، والثانية في باب السماع ثم القياس على المسموع [٦]. وعلى الرغم من قلة مآخذه عليهم بسبب كثرة اعتداده بآرائهم في المسائل

---

(١) الدرس النحوي في بغداد / ٢٣٥.

(٢) المدارس النحوية/ ٤٣١.

(٣) المدارس النحوية في مصر والشام / ٨٢.

(٤) المدارس النحوية في مصر والشام / ٨٥.

(٥) ينظر: البغداديات / ٢٥٦ ومابعدها.

(٦) ينظر: الشيرازيات ٥٤٥/٢ ومابعدها.

الأخرى إلا إن البحث لا يحكم على اعتداده الكثير بارائهم بانتمائه الى مذهبهم البصري، وقد رأى البحث من قبل كونه صاحب شخصية مستقلة في توجيهاته وآرائه ، وإن اعتد بهم، وتأثر في بعض المواطن بآرائهم فهو الاعتداد والتأثر الذي لا يلغـــي شخـــصيته العلمية.

ومما يؤكد كونه صاحب مذهب مستقل ، إذ أنه قد خرج عن مذهب البـــصريين في أمر مهم هو : إن كان أحد من البصريين لم يقبل أن يأخذ اللغة أو النحو عن أحـــد من الكوفيين سوى أبي زيد الذي أخذ عن المفضل الضبي (ت ١٦٨هـ) فإن أبا علي النحوي بروايته عنهم قد خرج عن مذهب البصريين، فلا يمكنُ أن يعـــد واحـــدا مـــن البصريين ، فضلا عن اتفاقه مع الكوفيين في آراء نحوية وصرفية عديدة ، كان يأخـــذ بها على الرغم من مخالفتها لآراء البصريين [١] .

ومآخذ أبي علي على جماعة البصريين اتضحت في المسائل الآتية :

١- أولى مآخذه عليهم كانت في مسألة نحوية في موضوع الفصل بين (ما) وفعـــل التعجب ، وكون الفصل بينهما لم يجزه أحد، ولا يجوز عنده كذلك ؛ معللا ذلك : بأن ما يفصل به لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يكون متصلا بالفعل أو متصلا بـــ (ما) [٢] .

فأولهما لايجوز أن يفصل بما يكون متعلقا بالفعل ؛ لأن الفعل غير متـــصرف، فإذا لم يتصرف لم يتصرف معموله فيجوز تقدمه عليه [٣] .

وقد استعمل أبو علي دليل الافتراض والاعتراض في التعرض لرأي جماعـــة البصريين متطرقا في ذلك لحكاية أبي العباس المبرد، إذ أخذ ابو علي الحكاية عن أبي بكر بن السراج ، وأيّد رأيهما فيها، ناقضا بذلك رأي جماعة البصريين [٤] ؛ ذلـــك أن البصريين قد أجازوا تقديم خبر ليس عليها نفسها مثل : قائما ليس زيد ، واستدلوا بقوله تعـــالى : ﴿***أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ***﴾ (هود / ٨) [٥] وقد أنكـــر أبو

---

(١) ينظر: المدرسة البغدادية/ ٣٠٣.

(٢) ينظر: البغداديات/ ٢٥٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: البغداديات / ٢٥٦-٢٥٧.

(٥) ينظر: الخصائص ١/١٨٨، وشرح المفصل ١١٤/٧.

العباس المبرد ذلك ، في حين أجازوا جميعا والمبرد معهم تقديم اسمها على خبرها [١].

أما ابو بكر بن السراج، فقد قال في باب الافعال التـــي لا تتـــصرف: ان نعـــم وبئس، وفعل التعجب "و" ليس " كذلك لا يجوز أن يقدم على كل منهما شيء مما عملت فيه ، فــ "ليس" تجري ذلك المجرى عنده ؛ لأنها غير متصرفة أيضا [٢] .

أما دليل الافتراض والاعتراض عند أبي علي وإنكار المبرد وابن السراج لرأي جماعة البصريين وتأييد أبي علي للأولين فقد تجلى في قوله : " فإن قلتَ : فهلا جـــاز الفصل بالظرف المتعلق بالفعل ، وان كان لايتصرف ، كما جاز تقديم مفعول (ليس) وان كان غير فالقول : ان (ليس) قد حكى ابو العباس فيما أخذناهُ عن أبي بكر عنه : أن جماعة البصريين يجيزون تقدمه، فقال : من رأيه أن تقديم مفعوله غير جائز عنده ، وهذا الذي ذهب اليه أبو العباس هو القياس في (ليس) " [٣] .

وقد تكرر استعماله لدليل الافتراض والاعتراض عدة مرات ولكن فيما يتعلـــق بأوجه أخرى مرتبطة بتلك المسألة ، ومؤكدة لرأيه ورأي المبرد وابن السراج؛ ذلك ان أبا علي لايتابع القول على وتيرة واحدة ولا يأخذ بالقارئ الى الغاية التي يريد من وجه واحد ولا من طريق قاصدة ، ولكنه ينهج به اليها مناهج شتى ، ويعبر له عنها بأساليب متنوعة [٤] .

فقال : فهل يجوز الفصل هنا في قول من قدم مفعول (ليس) ؟ وجوابه: ان ذلك لايجوز من جهة ان الكلام هنا لزم نظما قام فيه مقام الحرف ، ومن اجل ذلك لايسوغ أن يزال عن نظمه وقصده، فيزول بذلك ماقصد به ووضع له [٥] .

"فان قلت : فهلا امتنع الفصل بين المفعول والفعل، لهذا الذي ذكرته كما امتنـــع بين المبتدأ وخبره؟ "[٦] .

---

(١) ينظر: البغداديات/ ٢٥٦ ، والخصائص ١٨٨/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٧.

(٢) ينظر: الاصول ٢٣٧/٢.

(٣) البغداديات / ٢٥٦ –٢٥٧.

(٤) ينظر: الفارسي في الاغفال/ علي النجدي ناصف/ مجلة مجمـــع اللغـــة العربيـــة/ ج (٣٣) لسنة ١٣٩٤هــ – مايو ١٩٧٤م / ص ٣٧.

(٥) ينظر: البغداديات / ٢٥٧.

(٦) البغداديات / ٢٥٧.

وجوابه على ذلك : بأن هذا احتجاج احتج به من لم يجز الفصل بينهما فيسوي بين الموضعين ، في حين ان الفصل بينهما عند أبي علي احتج فيه بأن المبتدأ اشد اتصالا بالخبر من المفعول بالفعل ، كما ان الفعل اشد اتصالا بالفاعل منه بالمفعول. وعند أبي علي لايجوز الفصل بين (ما) والفعل الذي في موضع الخبر [١] .

ثم تابع أبو علي القول في ذكر العلل والأدلة التي تمنع من إجازة الفصل بين (ما) والفعل، فذكر : انك إن أجزت الفصل بين المفعول والفعل في : ما أحسن في الدار زيدا ، والجملة التي هي : ما أحسن ، وإن كانت مقتضية لذكر المتعجب به فالمحافظة عليها والامتناع من إجازة الفصل بينهما أشد من الامتناع من الفصل بين المفعول والفعل ، فلا يجوز أن يفصل بين (ما) و (أحسن) بشيء متعلق بالفعل [٢] .

وبعد أن انتهى من الأمر الأول – إن كان مايفصل به متصلا بالفعل – انتقل الى الأمر الثاني ليثبت عدم جوازه أيضاً ليخلص الى القول بأن الفصل بين (ما) وخبره لايسوغ.

ونجد ذلك في شرحه اذ ذكر انه لا يجوز أن يفصل بينهما بشيء متصل بـ (ما) ؛ معللاً ذلك ، بأنه لايخلو من أن يكون اتصاله به على جهة الصفة او الصلة . فلا يجوز أن يتصل شيء منهما بها لما يحدث به من التخصيص ، والتخصيص غير جائز في هذا الموضع ؛ لأن القصد خلافه ، والغرض عكسه . فلما لم يجز الفصل بأحد هذين الوجهين ، ثبت أن الفصل بين (ما) وخبره في هذا الباب غير سائغ [٣] .

وبهذه الأدلة والعلل أثبت أبو علي إنكاره لرأيهم، وتأييده لرأي المبرد وابن السراج.

وقد كان ابن جني يعجب من قدرة أبي علي على التعليل وكثرة ماكان يدلي به من تعليلات في مسائل النحو والتصريف [٤] ، وقد قال عنه : " أحسب أن أبا علي قد

---

(١) ينظر: البغداديات / ٢٥٧ –٢٥٨.

(٢) ينظر : البغداديات / ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) ينظر : البغداديات / ٢٥٨.

(٤) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٦٤.

خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقـــع لجميع أصحـــابنا " [١] والملاحـــظ أن تعليلات أبي علي لم تكن تقف عند آرائه ، بل كانت تمتد الى آراء النحاة السابقين [٢] .

٢- وقد آخذهم لأنهم قد وافقوا عمرو بن عبيد البصري وأبا زيد الأنـــصاري فـــي قراءتهما (جان) في قوله تعالى: ﴿ ***فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلَا جَـــانٌّ*** ﴾ (الرحمن/٣٩) بالهمز [٣] ؛ ذلك أنهم أنشدوا قول الشاعر:

.... خاطمها زأمهـــاكي يركبـــا [٤]

وقد عد عمرو وأبو زيد تلك القراءة من باب السماع [٥] واستدلوا علـــى ذلـــك بسماعهم لقول العرب في همز " دأبة وشأبة " ونحو ذلك، كما أن إنشاد البصريين لهذا البيت الشعري يعد من قبيل السماع ، وهنا تكمنُ موافقتهم لعمرو وأبي زيد إذ همـــزوا كما يهمزان ، وذلك واضح في إنشادهم لهذا البيت.

وأما أبو عثمان والمبرد فهما لايقبلان بهذا وتجلى ردهما هذا في النص الـــذي يقول : " قال أبو العباس: قلتُ أنا لأبي عُثمان أتفسرُ هذا ؟ فقال: لا ، ولا أقبله " [٦] وقد استشهد أبو علي بعدد من الأبيات الشعرية التي وجد فيها همزاً لبعض الألفاظ [٧] ، ومن هذه الأبيات كان إنشاد البصريين للبيت المذكور، وقد عد أبو علي هذه الأشـــياء شـــاذة

---

(١) الخصائص ٢٠٨/١ ، وينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٦٤.

(٢) ينظر : المدارس النحوية (شوقي ضيف) ٢٦٥.

(٣) ينظر: معـــاني القـــرآن للفـــراء ١١٧/٣، والابـــدال ٥٤٥/٢ ، والـــشيرازيات ٦٤٠/٢، والمحتسب ١٣٥/٢ و ٣٠٥ (بدون همز مع تشديد النون وتنوينه).

(٤) لم نقف على قائله : وهذا صدر رجز وقبله

يا عجبا لقد رأيت عجبـــا حما رقبان يسوق أرنبـــا

ينظر: الـــشيرازيات ٦٤١/٢ ، والخـــصائص ١٤٨/٣ ، والمنـــصف ٤٤٧/١ ، واللـــسان ٤١٥/١٣ مادة (ضلل).

(٥) ينظر: الشيرازيات ٦٤٠/٢.

(٦) الشيرازيات ٦٤٠/٢ ، وجاء النص ذاته في: سر صناعة الاعـــراب ٨٣/١ ، والمنـــصف ٢٨١/١.

(٧) ينظر : الشيرازيات ٦٤٠/٢ –٦٤١.

قليلة [١] . وقال : إن القول فيه ما قاله أبو عثمان ؛ معللا صحة رأيه بما يقبله القياس ، فقال : ألا ترى أن قياس هذا الذي حكاه أبو زيد من قراءة عمرو أن تحرك نحو يـاء التحقير في اصيم وهي لا تتحرك أبدا ، وإذا حركت الألف مع زيادة المدة التي فيها ، وكونها عوضا من الحركة ؛ فتحريك الياء أجدر؛ لأنها أقل مداً ، فإذا أدى قياسه الى هذا، دل على خلاف ماعليه مذاهبهم ... فما يؤدي الى ما هو مرفوض من كلامهم متروك، علم أنه ليس بالقوي وأنه ان سمع من قائل يقوله ؛ كان نحو اليجدع واليتقصع ونحوه مما يعرف ليحفظ شذوذه ولا يقاس عليه [٢] .

ومن خلال هذا العرض يفهم موقف أبي علي منهم وتتضح مؤاخذته لهم، وموافقته للمازني والمبرد.

وقد يعلل أبو علي أحيانا الظاهرة الاعرابية صوتيا كقلب الألف الى الهمزة فيستعين بما رواه محمد بن يزيد في قوله : " سألت أبا عثمان عن قول سيبويه: من العرب من يقول : رأيت رجلأ ، فيهمز الألف ما دعاهم الى ذلك ؟ . فقال : من قبل أن الألف تهوي في الفم فآخرها عند أول الهمزة، فلما كانت تنقطع عند الهمزة ، جيء بالهمزة مكانها" [٣] .

فقال أبو علي محللا تلك المسألة : "يريد – سيبويه – جيء بالهمزة التي كانت ينقطع صوت الألف عندها ، ليكون ذلك أظهر لها وأشد إخراجا لها من الخفاء الى الظهور" [٤] .

---

(١) ينظر : الشيرازيات ٦٤١/٢.

(٢) ينظر: الشيرازيات ٦٤١/٢-٦٤٢.

(٣) الشيرازيات ٦٤٤/٢، وهو موجود في: الكتاب ٢٨٥/٢ (بولاق) ، ١٧٦/٤-١٧٧ (هارون) والإبدال ٥٤٥/٢ ، والفارسي ومذهبه اللغوي في الشيرازيات/ د. علي جابر المنصوري/ مجلة الإمام الأعظم/ ع (٤) ، لسنة ١٩٧٨/ ص ٣٤٩.

(٤) الشيرازيات : ٦٤٤/٢.

ومن خلال عرض المسألة تتضح مؤاخذة أبي علي لهم ، وقد استعان بالأصول والأحكام – كالسماع والقياس ... - دليلا على رأيه وقد قلب المسألة من جميع وجوهها كي لا يبقى لمحتج عليه من دليل يعارضه فيه .

ومن أجل هذا خالف البصريين في بعض المسائل ، وهو الذي كثيرا ما اعتنــق آراءهم ، فهو يوافق الاراء او يخالفها على وفق مايتطلبـــه الــدليل مـــن الوضـــوح ، والأصالة.

المبحث الثاني

مآخذه على جماعة الكوفيين

لم يشر أحد من العلماء القدماء والمحدثين الى ان نزعة ابي علي كانت نزعة كوفية.

ولكنه قد استفاد كثيرا من آراء الكوفيين النحوية واللغوية والصرفية، وكان يأخذ منها ما يراه صائبا . بل كان يذهب أحيانا الى استحسان ماذهبوا اليه [١] .

وقد اتفق مع الكوفيين في آرائهم النحوية والصرفية في مسائل عديدة [٢] . وقد استعان ابو علي في مناقشته لاراء الكوفيين بما مده به ابن السراج من تفسيرات لمصطلحاتهم وتعريف بمذاهبهم [٣] .

الا أن أبا علي قد آخذهم في ثلاث مسائل . الأولى ذكرها ضمنا من خلال الاعتداد برأي سيبويه وجمهور البصريين [٤] ، والثانية صراحة بتخطئتهم ومنع رأيهم[٥]، والثالثة محمولة على القياس اعتد فيها برأي الخليل ويونس [٦] . ومآخذه عليهم كانت على النحو الاتي:

١- في المسألة الأولى اعتد أبو علي برأي سيبويه وجمهور البصريين، وعند عرض المسألة سيتبين ذلك .

(كي) عند سيبويه:

ذكر سيبويه (كي) مع (أن) الناصبة للفعل ، وجعلها بمنزلتها ، ثم ذكر بعد، أن بعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) ، وظهر ذلك في قولهم : كيمه، في الاستفهام. فمن قال ذلك في الاستفهام، فإنه يضمر (أن) بعدها، وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن يقصد من كلامه : كيمه، فإنها عندهُ بمنزلة (أن) فتدخل عليها اللام ، كما تدخل

---

(١) ينظر : المدرسة البغدادية / ٣٠١.

(٢) ينظر: المدرسة البغدادية / ٣٠٣-٣٠٥.

(٣) ينظر : ابو علي الفارسي/ ١٢٠.

(٤) ينظر : البغداديات /١٩٥-١٩٧.

(٥) ينظر: الايضاح العضدي / ١٩٣ ، هامش رقم (١).

(٦) ينظر : الشيرازيات ٣٧٤/٢.

على (أن) [1].

أما عند أبي علي وجمهور البصريين :

فبعد أن رأى أبو علي قول سيبويه فيها وعرضه ، بسط قوله فيهـا فقـال : إن (كي) حرف يكون على وجهين ، يكون ناصبا للفعل بنفسه، كما تنصبه (أن) ، ويكـون الفعل منتصبا بعده بإضمار (أن)[2].

وقد ذهب البصريون الى ما ذهب اليه، إذ رأوا أنها يجـوز أن تكـون حـرف جر[3].

ونراها عند الكوفيين:

لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكونَ حرف خفض [4] .

ناتج المخالفة بين الجماعتين:

فالمخالفة اذا واضحة بين جمهور البصريين الذين وافقوا سيبويه والذي وافقهـم أبو علي من بعد ، وبين جماعة الكوفيين .

والمؤاخذة ضمنية ؛ ذلك ان ابا علي قد آخذهم من خلال وضوح المخالفة بينهما، فالمؤاخذة لم تكن صريحة ولامباشرة لا باستعمال لفظ جريء ولا بالاستعانة بأي عبارة مباشرة تعبر عن المؤاخذة بصراحة ؛ وإنما كانت ضمنية تفهم من خلال سياق عرض المادة ومن خلال رأي الفريقين فيها.

أما طريقته وكيفية توجيهها في عرض المسألة:

فتتضح من خلال الاستناد الى اساسين :

الأول : أخذه برأي سيبويه وجمهور البصريين.

والثاني : استعماله أدلة عقلية في توجيهه النحوي وفي تأييده لـرأي سـيبويه وجمهور البصريين، واستعانته بنفس الأدلة في معارضته ومخالفته لرأي الكوفيين.

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٠٧/١ (بولاق)، ٦/٣ (هارون) ، والبغداديات /١٩٥.

(٢) البغداديات/ ١٩٥.

(٣) ينظر: الانصاف ٥٧٠/٢.

(٤) ينظر: البغداديات /١٩٥ ، هامش رقم (٣) . الانصاف ٥٧٠/٢ ، جاء فيه : ذلك لأن كـي عندهم من عوامل الأفعال ، وماكان من عوامل الأفعال لايجوز أن يكون حـرف خفـض ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، ومن عوامل الافعال لايجوز أن تكون من عوامل الأسماء.

وقد اتخذ في عرضه لتلك الأدلة وكيفية استعمالها منحى متمثلا بعرضه لها على النحو الآتي:

الدليل الاول:

تكلم فيه عن الموضع الذي ينصب الفعل فيه بنفسه لا بإضمار حرف. وهو أن يكون في لغة من يدخل عليها لام الجر فيقول : جئتك لكي تفعل ، فـ (كي) بعد اللام هي الناصبة بنفسها من غير تقدير (أن) ، ولا يجوز أن تكون باضمار حرف ؛ لأن الحرف إنما يضمر بعدها اذا كانت داخلة على الاسم كلام الجر. فلا يجوز ان تكون هاهنا حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر [(١)] .

وكما في قوله تعالى : ﴿ ***لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ*** ﴾ (الحديد /٢٣) ، إذ أن (كي) هاهنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير (أن) ، وإذ أنها لايجوز أن تكون حرف جر ايضا لأن حروف الجر لايدخل بعضها على بعض [(٢)] .

فإذا لم يجز أن تكون (كي) في قولك : جئت لكي تفعل ، وفي قوله تعالى : ﴿***لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ*** ﴾ حرف جر أو التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) ثبت أنها هي الناصبة للفعل بنفسها [(٣)] .

ففي هذا الوجه الأول معناها معنى (أنْ) ولايجوز أن يكون معناها اللام ؛ لأن اجتماع حرفين بمعنى واحد بعد وجوده [(٤)] .

الدليل الثاني:

تكلم فيه عن الموضع الذي يكون الفعل فيه منتصبا بعده بإضمار (أن) وهو أن يكون في لغة من يدخلها على الاسم كقولهم : كيمه ، كما في لمه ، فـ (ما) الاستفهامية في موضع جر بـ (كي) كما أنها في (لمه) في موضع جر باللام ، ومعناها في هذا الوجه عند أبي علي معنى اللام [(٥)] ، فـ (كي) هاهنا حرف بمنزلة اللام، والفعلُ بعدها منصوب بتقدير " أنْ" كما هو منصوب بعد اللام بتقدير " أنْ"

---

(١) ينظر: البغداديات / ١٩٥ ، والانصاف ٥٧٣/٢.

(٢) ينظر: البغداديات / ١٩٦ ، والانصاف ٥٧٣/٢.

(٣) ينظر: البغداديات / ١٩٦ ، والانصاف ٥٧٣/٢.

(٤) ينظر: البغداديات / ١٩٦.

(٥) ينظر: البغداديات / ١٩٦.

وحذفت فيهما طلباً للتخفيف ، وقد جاء ذلك في قولهم : " جئتك كي تكرمني " ، فهـذه (كي) حرف جر بمنزلة اللام [١] . والفعل بعد (كي) في هذا الوجه الذي (كي) فيه بمعنى اللام والتي هي عاملة في الاسم، منتصب بإضمار (أنْ) كما أنهُ بعد الـلامِ و (حتى) منتصب بإضماره [٢] . ووجهُ الشبه بين (كي) و (حتى) أنّ (حتى) تنصبُ الفعلَ في حالٍ من غير تقدير ناصب، وتخفضُ الاسم ، في حالٍ من غير تقدير خافض ، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكونَ خافضة للاسمِ ، فكذلك هي (كي) [٣] .

وبهذا أثبت أن (كي) تكون على وجهين [٤] ، وليس كما قال الكوفيـون بأنهـا لاتكون إلا حرفَ نصبٍ [٥] . وقد أنصف قول البصريين صاحب كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف" ، وأبطل قول الكوفيين فيها ، بالأدلة التي ذكرها والتي هي مقاربة لأدلة أبي علي ولكن مع شيءٍ من التفصيل [٦] .

٢- وفي باب المفعول معه ، منع أبو علي ما قالهُ الكوفيون عن الاسم المنصوب بعد واو المعية [٧] .

وغاية منه في الابانة والتوضيح ، فقد ذكر في " حاشية الأصل " معنى الواو في اصل اللغة، وبين الفرق بين واو المعية وواو العطف، إذ ذكر أن واو المفعول معه في أصل اللغة تدل على الجمع بين الشيئين بغير العطف ، وواو العطف تدل على الجمـع بين الشيئين مع العطف [٨] .

ولنفس الغاية ذكر وجه الشبه وكذلك الفرق بين الواو والباء ؛ ذلك أنهما حرفان يوصلان ، ولكن الفرق بينهما أن الباء حرف يوصل ماقبله الى مابعده ويعمل ، والواو حرف يوصل ماقبله الى مابعده ولايعمل، والسبب في كونها توصل ولاتعمل هو أنها في الأصـل للعطف ، وحروف العطف لاتعمل شيئا البتة ، فامتناع عملها مع ايصالها كما

---

(١) ينظر: الانصاف ٥٧٣/٢.

(٢) ينظر: البغداديات /١٩٧.

(٣) ينظر: الانصاف ٥٧٣/٢.

(٤) ينظر: البغداديات / ١٩٥ ، والانصاف ٥٧٣/٢.

(٥) ينظر: الانصاف ٥٧٠/٢.

(٦) ينظر: الانصاف ٥٧٠/٢ - ٥٧٤.

(٧) ينظر: الايضاح العضدي / ١٩٣ ، هامش رقم (٢).

(٨) ينظر: الايضاح العضدي / ١٩٣ ، هامش رقم (١).

توصل الباء انما هو لهذه العلة [1] .

واعلم أن باب المفعول معه أن يكونَ فيما لايتعدى البتة وانما كان كذلك لانك إذا جئت به مع المفعول الصريح وأنت تريد المفعول معه ألبس بالعطف . وأنت في غير المتعدي لا يقع في كلامك لبس لمخالفة الاعراب. فإذا جاء موافقا أدى الى خلاف ما ذكرناه [2].

ولولاهما لم يتعد الفعل الى المفعول، فلولا الباء لم يتعد الفعل الى المفعول، ولولا الواو لم يكنْ مفعول معه [3] .

والمأخذ على الكوفيين جاء في " حاشية أصل الكتاب"، وتجلى ذلك في منع أبي علي لما قاله الكوفيون في أنّ الاسمَ المنصوبَ في هذا الباب إنما ينتصب لوقوعه موقع "مع" [4].

ووجه المأخذ قد ذكره المحقق في حاشية الكتاب ، فذكرَ أنّ ماقالهُ الكوفيون قد جاء على غير ماقدره أبو علي ومن قبله من النحويين ، وقد ادخله في باب الخطأ وبين وجه فساده بناء على ماعرضه أبو علي من شرح لهذه المسألة في " حاشية الاصل "[5]، فوجه فساده أنه قد علم أن " مع " إذا نطق بها في الكلام نحو : قام زيد مع عمرو إنما ينتصب انتصاب الظرف ومحال أن يكون الأسماء الأعلام وما أشبهها من الجواهر منصوبة هذا النصب. وليس إذا كان المعنى يحمل على شيء فلا بد أن يكون اللفظ عليه ولو كان هذا على التحقيق لوجب ان يكون الاسمُ بعدَ الواو ينجر لأن الواو وقعت موقع " مع " مع الاسم [6] .

فالواو في (استوى الماء والخشبة) معناه: استوى الماءُ مع الخشبة [7] ، فالواوُ هنا واو المفعول معه وهي توصل ولاتعمل ، والاسم بعدها كان ينبغي ان يكون مرفوعا

---

(1) ينظر: الايضاح العضدي/ ١٩٣ ، هامش رقم (١) ، ينظر رأي البصريين في الانصاف ٥٥٦/٢.

(2) الايضاح العضدي/ ١٩٣ ، هامش رقم (٢).

(3) الايضاح العضدي/ ١٩٣ ، هامش رقم (١).

(4) ينظر: الايضاح العضدي/ ١٩٣، هامش رقم (٢).

(5) ينظر: الايضاح العضدي/ ١٩٣ ، هامش رقم (٢).

(6) الايضاح العضدي / ١٩٣ ، هامش رقم (٢).

(7) ينظر : الايضاح العضدي/ ١٩٣.

فلما نُصبت لهذه الغاية التي تمنعٌ من عملها وأقيم مقام المرفوع أفادَ شيئين: العطفُ من طريقِ المعنى، والنصب بمعنى المفعول معهُ على اللفظ . كما هو الحال في باب المفعولات التي تنوب عن الفاعل لما لم يسم فاعله ، فيحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه[1] .

وقد استعان أبو علي بدليل الافتراضِ بمثل القول : فإنْ قال قائل ، أو : فإنْ سأل سائل : كقوله :

فإن سأل سائل : كيفَ جاز النصبُ في هذا وقد عُلم أن افتعل مما يجري هذا المجرى يكون من اثنين اذا كان فيه عطف نحو : اصطلح زيد وعمرو ، واتفق بكر وخالد. فكيف يكون معطوفا ومعدولا عن طريق الرفع الى غيره، فجوابه هو ما ذكر عن باب المفعولات التي تنوب عن الفاعل في باب الأفعال التي بنيت لما لم يُسم فاعله، إذ يحذفُ الفاعلُ ويقامُ المفعول مقامَ الفاعلِ ، فكذلك هو الحال مع (استوى) [2].

ومن هنا تبين وجه المأخذ عليهم ، وقد عزز أبو علي حجته بآراء النحويين ممن سبقه ، فضلا عما يؤيده به من شرح وايضاحٍ وإعراب ، ومايحصنه به من أدلة وتعليلات.

٣- وفي مسألة أخرى محمولة على القياس ، ذكر أن الأصل في الأسماء التي تبين العدد أن تكون مفردة ؛ لأن المعدود قد علمَ بذكر العددِ ، فلما عُلمَ به احتيج به الى مايبين جنسهُ، فإذا بقي معرفة الجنس وكان كل واحد من لفظ الجمع ولفظ المفرد لو ذكر ، لبينه ، كان التبيين بالواحد أولى من حيث كان اخف من الجميع ، وكان الجمع يستغنى عنه بالافراد لتقدم ذكر العدد فرفض لفظ الجمع مع عامة ابواب العدد واستغني عنه كما حصل ذلك مع فعل التعجب، إذ استغني بلفظ فعل التعجب، ومافيه من الدلالة على كثرة الفعل وتكرره عن اعماله في مصدره . فلم يقولوا : ما أعلم زيدا ، ولا اعلاما. ومما يقوي ذلك ويبينه أنه إذ اجتمع في التثنية معرفة العدد مع النوع، استغني به عن الاضافة الى المعدود فقالوا: رجلان وتمرتان ، فكما استغني هاهنا عن الاضافة

---

(١) ينظر: الايضاح العضدي / ١٩٣ ، هامش رقم (٢).

(٢) ينظر: الايضاح العضدي / ١٩٣ ، هامش رقم (٢).

الى المعدود بما ذكر كذلك استغني عن لفظ الجمع بالمفرد في عامة ما يبين العدد ، وإذا جاء في الشعر مايخالف ذلك فإنه من باب الضرورات الشعرية [١] .

ودلل على صحة القياس الذي قدم ذكره في تبيين اسماء الأعداد بـــالمفرد دون المجموع بما جاء عليه الاستعمال [٢] . مدللا على رأيه بقوله : " ألا ترى ان ضـــروب العدد على اختلافها بينت بالآحاد الا ما كان من الثلاثة إلى العشرة فإنه بيّن بـــالمجموع المصوغة لأقل العدد في أكثر الأمر والدلالة، على أن الاصل في ذلك التبيين بالمفردة أنهم قد بينوا ضربا منه بها وذلك قولهم : ثلاثمائة واربعمائة الى الألف فجاء الاستعمال فيه في حالِ السعة والاختيار بالافراد" [٣] .

وبذلك صار في مجيئه على قياس الأصل والخروج عما عليـــه نظـــائره فـــي الاستعمال بمنزلة " استحوذ " و " القصوى" وغيرها من النظائر [٤] .

وصار قول من قال: ثلاثمئات ومئين على قياس ماعليه الاستعمال فـــي غيـــر ثلاثماية وبابه فأشبه ذلك قولهم : القصوى والقصيا في مجيئها على القياسين جميعـــا ، قياس الأصل المرفوض وقياس المستعمل غير المرفوض غير أن القصيا أوجـــه مـــن اضافة ثلاثة ونحوها الى الجمع ، وذلك لأن الاضافة الى الجمع إنما تجيء في الشعر، والقصيا قد حكي في الكلام . في حين ان " القصوى" – وان كان خارجا عمـــا عليـــه نظائره في الاستعمال – فقد استعمل فصار بمنزلة " استحوذ " في أنه وإن كان شاذا عن قياس نظائره فغير شاذ في استعمالهم ، كما ان القصوى كذلك [٥] ، والدليل على ذلك أن القصوى قد جاء في التنزيل العزيز فـــي قولـــه تعـــالى : ﴿ .... ***وَهُـــمْ بِالْعُـــدْوَةِ الْقُصْوَى....*** ﴾ (الأنفال /٤٢) واستحوذ كذلك جاء في قوله تعـــالى : ﴿ ***اسْـــتَحْوَذَ عَلَيْهِمِ الشَّيْطَنُ*** ﴾ [٦] (المجادلة /١٩).

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٣٥٣/٢، والايضاح العضدي /٢١٥-٢١٧، والتكملة ٧٦-٨٣ .

(٢) ينظر: الشيرازيات ٣٥٤/٢.

(٣) الشيرازيات ٣٥٤/٢.

(٤) ينظر : الشيرازيات ٣٥٥/٢.

(٥) ينظر : الشيرازيات ٣٥٥/٢.

(٦) ينظر : الشيرازيات ٣٥٥/٢.

وقد استشهد أبو علي ببعض الآيات القرآنية وقراءات القراء والأبيات الشعرية وأقوال بعض العلماء مثل سيبويه والأخفش وبعض النظائر دليلا على صحة رأيه [١] .

وقد استعان أبو علي بما أنشده أبو بكر بن السراج عن أبي العباس عن ابي عمر الجرمي من قول الشاعر:

وإن ناديت باسم أبي رغالٍ

أجابك قد دعوت فتى غلامِ [٢]

فقال أبو عمر : أراد فتى غلمان ، فوضع الواحد موضع الجميع، فكما جاز هذا النحو المظهرة عندهم فكذلك يجوز أن تجيئ المضمرة على حدها [٣] .

وكما هو معروف عن منهج أبي علي الذي اتضح في استعماله الحجة العقلية بافتراض الاعتراض ورده، فقد اتضح ذلك في قوله : " فإن قال قائل : هلا قلت : إن الاضافة في العدد تكون الى الجمع كما تكون الى الواحد . ولم نزعم أن الواحد أولى من الجمع بذلك بدلالة أن " كم " اسم عدد ، وقد بينوه في الخبر المفرد مرة ، وبالجمع أخرى، وذلك قولهم : " كم رجل اتاك، وكم رجال قد أتاك. فإذا كان الأمران قد جازا في " كم " في الخبر وهو اسم عدد فكذلك سائر اسماء العدد ، يكون ذلك فيه سائغا مستقيما ولايكون تبيينه بالواحد الأصل ؟ " [٤] .

وقوله في ذلك : " إن الأكثر في باب " كم " في الخبر التبيين بالاحاد ، وأن الوجه الاخر متجه غير مطرح، وانما يبين بالقبيلين جميعا في الخبر لأنه عدد مضاف يراد به الكثير ، والعدد الكثير قد بين بالمفرد في قولهم :ماية درهم والف درهم ونحو ذلك. وقد بين بالجمع ايضا في قولهم : وخمسمائيٍ ونحوه في الشعر" [٥] .

فالإضافة في " كم " الى الجمع في الخبر قد جاءت على القياس المتروك في خمسمائي، وثلاثمائين للملوك ونحو ذلك ، وقد استعملوا هذا القياس المرفوض في تفسير خبر " كم " في باب " كم " كما استعملوه في تبيين الثلاثة بالواحد في باب العدد ،

---

(١) ينظر : الشيرازيات ٢/٣٥٥ –٣٦٩.

(٢) لم نهتد الى معرفة قائله . ينظر : الشيرازيات ٢/٣٧٠.

(٣) الشيرازيات ٢/٣٧٠.

(٤) الشيرازيات ٢/٣٧٢.

(٥) الشيرازيات ٢/٣٧٢ – ٣٧٣.

إذ قالوا : ثلاثماية وخمسماية، وعلل أبو علي استحسانهم ذلك في " كم " بإنه وإن كان عددا، فهو ليس بمخصوص كسائر اسماء الأعداد نحو ماية والف وخمسين ، فلما حصل فيه الإبهام ، احتيج الى تبيينه ، فلجأوا الى الجمع لتبيينه ، كما قد بين بالواحد وحمل إذ كان عددا كثيرا مضافا على مافي العدد الكثير من إضافته مرة بالافراد ومرة بالجمع، كما بين خمسمائي [١] .

والدليل الآخر على استحسانهم في إضافة " كم " إذا كانت خبرا العدد غير المبهم، انها في الاستفهام، لما كانت عندهم بمنزلة عدد منون لم يبينوه الا بالمفرد دون الجمع من حيث كانت الأعداد المنونة والمقدر فيها التنوين لم تبين بالجمع وهذا هو مذهب البصريين في حين ان سيبويه حكى عن الخليل عدم اجازته لقولهم : كم غلمانا لك [٢] ؟ الا على وجه لك ماية بيضا ، فاذا أراد ذلك ، قدم " لكَ" لأن غلماناً سيكون منصوباً على الحال حينذاك لاعلى التفسير – التمييز – فوجب أنْ يتقدم العاملُ فيه النصب عليه من حيثُ كان معنىً ليس بفعلٍ محضٍ [٣] .

وقد حكى أبو الحسن الأخفش عن الخليل ويونس ، أن الكوفيين قد أجازوا تبيينه بالجمع في الاستفهام أيضا كما في قولهم : كم غلمانا لك ؟ في حين أن الخليل ويونس لم يجيزا ذلك ووافقهم في ذلك أبو علي [٤] ، وتأييده لقولهم يتضح في قوله : " واجازة ذلك لاينبغي ان تكون في القياس لما ذكرت من أنه ليس في الأسماء التي تنتصب بالنون المظهرة والمقدرة مايبين بالجمع " [٥] .

ومن خلال هذا القول يظهر رد ابي علي على رأيهم واعتراضه عليه.

وحجج أبي علي ظاهرة في أقواله وقد برزت الحجة النقلية رديفة للحجة العقلية، وقد احتج بهما في المسألة الواحدة، إذ أن منزلة السماع المتمثلة باستشهاده بالقرآن وقراءاته والشعر ورواياته، والقياس المتمثل باستعماله الحجج العقلية واهتمامه بالتعليلات، واستعانته بالأدلة العقلية المتمثلة بالافتراضات واعتراضتها ، وتوثيقها بالأقيسة النحوية والقواعد والأحكام ، ورفدها بأقوال النحاة السابقين، منحت آراءه القوة والرصانة.

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٣٧٣/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٩٢/٢ (بولاق) ، ١٩١/٤-١٩٢ (هارون) والشيرازيات ٣٧٤/٢.

(٣) ينظر: الشيرازيات ٣٧٣/٢-٣٧٤.

(٤) ينظر: الشيرازيات ٣٧٤/٢.

(٥) الشيرازيات ٣٧٤/٢.

المبحث الثالث

مآخذه على جماعة البغداديين

تردد اسم البغداديين كثيرا في مؤلفات أبي علي النحوي . كما قد تـردد فـي مؤلفات المحدثين وهم يريدون بهم جماعة من الدارسين يمثلون مـذهبا خاصـا لاهـو بالبصري ولاهو بالكوفي. وإنما هو مذهب يقوم على الانتخاب من كلا المذهبين. وقـد نشأ هذا المذهب من تلاقي المذهبين القديمين في بغداد ، ونهض به دارسـون تتلمـذوا لأبي العباس ثعلب ممثل الكوفيين ولأبي العباس المبرد ممثل البصريين (١) .

وقد وقف الدكتور مهدي المخزومي موقفا آخراً في كتابه " مدرسة الكوفة" فعلى الرغم من تردده في وجود المدرسة البغدادية (٢) ، فقد قال قولا آخـرا وهـو وجـود مدرستين بصرية عمادها وقوامها كتاب سيبويه وهو محور نشاطها ومادة علم رجالهـا ... وكوفية لم تكن عناية رجالها بالكتاب بأقل من عناية البصريين ، الا أنهـم كـانوا يقفون منه في أغلب الأحيان موقف الناقد ، وقد عدوه مادة درسـهم الأولـى، وان لـم يكونوا يصرحون بذلك إنما يخفونه بدافع العصبية وشيوخهم قد أخذوا مـن البـصريين والكوفيين ، ومادة الدرس عند هؤلاء وهؤلاء انما هو النحو البصري متمثلا في كتـاب سيبويه وكل مافي الأمر أنهم خلطوا أقوال هـؤلاء وهـؤلاء وانتخبـوا مـن هـؤلاء وهؤلاء(٣). ثم رأى أن ليس المذهب البغدادي إلا مذهبا انتخابيا فيه الخصائص المنهجية للمدرستين جميعا على نحو مافعل ابن مالك في محاولته الجمع بين المذهبين وانتهاجـه منهجا وسطا بينهما (٤) .

والأكثر من ذلك ، إنه قد دمج المدرستين على أنهما مدرسة واحدة هي مدرسة بغداد الكوفية (٥) ، فقال عن ذلك : فالبغداديون اذن هم الكوفيون، وطريقة البغداديين في

---

(١) الدرس النحوي في بغداد /١٨٦.

(٢) ينظر: الدرس النحوي في بغداد / ٥ وما بعدها.

(٣) مدرسة الكوفة / ٨٩-٩٠ ، والمدارس النحوية (خديجة الحديثي) ٢١.

(٤) مدرسة الكوفة / ٩١، وينظر: المدارس النحوية (خديجة الحديثي) ٢١.

(٥) ينظر: المدارس النحوية (خديجة الحديثي) ٢٠.

الدرس النحوي هي طريقة الكوفيين، ولم تمثل البغدادية مذهبا يختلف عن مذهب الكوفية فالمذهب واحد، والطريقة واحدة [١] .

أما الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي فقد قال عن المدرسة البغدادية وعن أبـي علي النحوي:

" وإذن فلم تكن هناك – فيما أرى – مدرسة بغدادية قائمة بنفسها لها تعاليمها، غاية مافي الأمر ان رجالاً خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية، فرأوا رأيا من هذه ورأيا من الأخرى وإنْ كانوا في مذهبهم الأصيل يميلون الى هذه او يميلون الى تلك فيكونون بصريين أو كوفيين حسب . وأبو علي نفسه أحد هؤلاء فعلى الرغم من نزعته التي تميل به الى البصرية كان يرى رأي الكوفيين في بعض المسائل النحوية " [٢] .

وحين عد بعض الدارسين أبا علي بغدادياً، نراه يرد على اقوالهم كثيرا ويناقشها ، بل إن أبا علي نفسه يورد في كتبه مصطلح البغداديين وخلافهم مع من يسميهم " اصحابنا" .

ولعله يريد بهذا المصطلح تلك المجموعة من النحاة الذين سكنوا بغداد وكونوا لهم آراء خاصة بهم في المسائل النحوية، تتفق أو تختلف عن مذهب المدرستين التقليديتين البصرة والكوفة [٣] .

وقد اتخذت مآخذ أبي علي عليهم أشكالا متنوعة جاءت على النحو الآتي :

١- الاول آخذ فيه الجماعة بيعنها [٤] .

٢- الثاني يقسم على قسمين :

الاول :

آخذ فيه بعض البغداديين [٥] .

الثاني:

---

(١) الدرس النحوي في بغداد / ٧.

(٢) ابو علي الفارسي / ٤٤٧.

(٣) التكملة / ٣٨.

(٤) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٢٩ ، و (المنصوري) ١٤٧ ، والعضديات (تح: راشد) ٢٧.

(٥) ينظر : العسكريات (عمايرة) ٦٠ و ١٤٩، و (المنصوري) ٩٨و١٦٣، والتكملة/٥٧٣، والشيرازيات ٣٩٦/٢ .

آخذ فيه قائلا من البغداديين [1] .

ومآخذه عليهم يمكن ان نصنفها على النحو الآتي:

أ- المآخذ الصريحة التي عبر عنها بألفاظ وعبارات صريحة وصفها بالآتي:

١- الخطأ [2] .

٢- الفساد [3] .

٣- السقوط [4] والاعتراض [5] .

٤- ليس هذا بالواسع [6] .

٥- لم اجد المتقدمين من اصحابنا حكوا من ذلك شيئا [7] .

٦- ممتنع بعيد [8] .

٧- ومثل هذا القول لاينبغي أن يعرج عليه [9] .

ب- المآخذ الضمينة التي اتضحت من خلال سياق عرض المادة [10] .

١- المسألة الاولى التي خطأهم فيها في باب القياس، تأثر فيها بقياس أصحابه – وهم شيوخ المدرسة البصرية – فاعتمد في تخطئتهم على قياس الأصحاب.

فهو يقول في باب ماكانت فاؤه همزة :

إن مايدخل ضمن هذا الضرب الفعل "أخذ" ومضارعه "يأخذ" ، والفعل "أكل" ومضارعه "يأكل" والفعل "أمنَ" ومضارعه "يأمنُ" . فأمثلة هذه الأفعال تجري مجرى الصحيح. وقد حذفوها – الهمزة – في بعض ذا في الأمر فقالوا : خذ وكلْ[11].

---

(١) ينظر : الشيرازيات ٣٨٩/٢.

(٢) ينظر: التكملة / ٥٧٣.

(٣) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٢٩، و (المنصوري) ١٤٧ ، والشيرازيات ٣٨٩/٢.

(٤) ينظر: العسكريات (عمايرة) ٦٠، و (المنصوري) ٩٨ ، والشيرازيات ٦١٧/٢.

(٥) ينظر: العسكريات (عمايرة) ٦٠، و (المنصوري) ٩٨.

(٦) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٤٩، و (المنصوري) ١٦٣.

(٧) ينظر : العضديات (تح : راشد) ٢٧.

(٨) ينظر : الشيرازيات ٣٩٦/٢.

(٩) ينظر: الشيرازيات ٣٩٧/٢.

(١٠) ينظر : التكملة / ٣٨٦-٣٨٧.

(١١) ينظر: التكملة / ٥٧٣.

فاذا بني منه افتعل قلت : ايتكل وايتمن فلا تدغم الياء في التاء كما أدغمت اتعد واتسر ؛ لأن الياء ليست بلازمة [1] .

وفي باب الادغام سيكمن مأخذه على بعض البغداديين ، وقد تجلى ذلك في قوله : " وقد حكى بعض البغداديين فيه الادغام وهو عندي على قياس قول اصحابنا خطأ"[2].

من هذا يمكن القول: إن هذه المسألة تتضمن الأوجه الآتية:

الوجه الاول:

المسألة صرفية بحتة ؛ ذلك أن الإدغام يخص بنية الكلمة والتغيرات التي تطرأ عليها.

الوجه الثاني:

مسألة القياس الذي اهتم له أبو علي كثيرا ورسخه ومد جذوره في النحـو [3] ، وحظي بفيض غزير من ثمرات تفكيره [4] ، ويتضح ذلك في القول الذي نقله عنه ابن جني، إذ قال :

" أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس" [5] .

الوجه الاخير:

يمكن تسمية مأخذه عليهم بـ (الخطأ بناء على قياس الاصحاب) .

٢- والمسألة الثانية آخذهم بها ضمنيا ، إذ فضل فيها رأي أبي الحسن على رأيهم ؛ ذلك أنه كان يرى في رأيه الوجاهة والقبول من وجه مراعاته للمعنى [6] .

وجاء ذلك في باب ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث به ، كما في السماء، إذ قال أبو علي : السماء التي تظل الأرض مؤنثة [1] .

---

(١) التكملة / ٥٧٣.

(٢) التكملة / ٥٧٣.

(٣) ينظر: التكملة / ٧٠.

(٤) ينظر: في اصول النحو / ٧٧.

(٥) الخصائص ٨٨/٢ ، وينظر: ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء / عبدالجبار علـوان النايلة / مجلة المجمع العلمي العراقي/ ج١، مج ٣٧/ جمادي الآخـرة ١٤٠٦هـ – آذار ١٩٨٦م/ ص ٣٠٤.

(٦) ينظر : التكملة /٣٨٦-٣٨٧.

وهي عند بعض البغداديين مذكر ؛ اذا اريد بها المطر عندهم ، وقد جمع بعض البغداديين السماء على أفعلة ، فقيل : اسمية . في حين ذكر ابو الحسن أنهم قالوا : اصابتنا سماء ثم قالوا : ثلاث اسمية ، فبنوه على أفعلة، وهو مؤنث وإنما كان بابه افعل، مثل عناق واعنق ، وعقاب وأعقب، لذا فهي عند أبي الحسن مؤنثة [٢] .

ثم قال : وزعموا أن بعضهم قال: طحال واطحل ، وانشد لرؤبة بيتا من الشعر شاهدا على ماقاله بعضهم [٣] ، فأنشد :

اذا رمى مجهوله بالأجنن [٤]

وقد جمع جنينا (على أجنن) ، وكان حقه اجنة وكذلك الحال مع سماء فقد جمعها بعضهم على أسمية وكان حقه اسم [٥] .

وعلى هذا فالسماء يكون للمطر على قول ابي الحسن [٦] ؛ تسمية باسم السماء لنزوله منها ، كنحو تسميتهم المزادة راوية [٧] ، والفناء عذرة [٨] . ويكون من تسميته سماء لارتفاعه ، على قول البغداديين ، كما سموا السقف سماء لذلك [٩] .

والقول عند أبي علي هو قول أبي الحسن لروايته التأنيث فيها . وهنا يكمن رده الضمني عليهم، وهنا أيضا تكمن موافقته لرأي أبي الحسن، إذ قال: " والوجه قول أبي الحسن لروايته التأنيث فيها" [١] .

---

(١) ينظر : التكملة /٣٨٦.

(٢) ينظر : التكملة /٣٨٦.

(٣) ينظر : التكملة /٣٨٦.

(٤) ديوان رؤبة / ١٦٢ ، ونسب له في التكملة / ٣٨٧ ، والمخصص ٢٣/١٧.

(٥) ينظر: التكملة /٣٨٧ . وفي المذكر والمؤنث للمبرد / ١٢٠ ورد قوله : " السماء تكون واحدة مؤنثة بالبنية ... فإذا كانت قد جمعت فقيل : "سماوات " ويجوز "سماءات". ويجوز في جميعها : "سمى" و "اسم" و"أسمية" فأجاز الوجوه الثلاثة لا واحد منها.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٨٥/١ : وتقول في الوابل، وهو المطر الشديد : وبلت السماء وأوبلت ، مثل : مطرت وأمطرت...

(٧) جاء في اللسان ١٨٢/٤ مادة (زيد) : والمزادة : الراوية قال أبو عبيدة : لاتكون الا من جلدين تفأم بجلد ثالث بينهما لتتسع ... وفي ٦٤/١٩ مادة (روى) ... والراوية المزادة فيها الماء ...

(٨) جاء في اللسان ٢٢٨/٦ مادة (عذر) .... والعذرة فناء الدار....

(٩) ينظر : التكملة /٣٨٧.

وبالتأنيث يكمن سبب قبوله لرأيه الذي راعى فيه المعنى .

وقد قال الجرجاني في ذلك تفسيرا لقول أبي علي:

مقصود قول أبي علي أنهم – أي البغداديين – لايجعلونه مستعارا من المظلة بمعنى ان المطر منها يجيء، ولكنهم يجعلونه اسما للمطر على الانفراد ، من حيث الارتفاع كما سمي السقف بذلك ، وليس ذلك بالقول لأن المطرَ لايوصف بالارتفاع على الحقيقة ، وانما الارتفاع منه وهو السماء [٢] .

ومن خلال هذا التفسير نلمس موافقة الجرجاني لرأي أبي علي ، ويتجلى ذلك بوضوح في عبارة (وليس ذلك بالقول) وفي التعليل المتأتي بعده.

٣- لقد عني أبو علي بالرد عليهم في هذه المسألة ؛ لأنهم أجازوا في " طلحة "اسم رجل : جمعه بالواو والنون فقالوا : "طلحون" [٣] .

ولم يُجزْ النحويون في طلحة أنْ يُجمعَ إذا كان اسماً لمذكرٍ بالواو والنون ؛ لأنه لو جُمعَ به كان لايخلو من أحد أمرين :

الأول:

أن تثبُتَ التاءُ مع حرف الجمع، فيجمع بذلك بين مالايجتمع ويُعاقب أحدهُما الآخر.

والثاني:

أن تحذف التاءُ وحذفُها غيرُ سائغٍ ؛ لتحريف الاسم وتغييره عما سُمي به . فلا يلزمُ ذلك إذا جُمع بالألفِ والتاءِ؛ لأن التأنيث المجتلب يصير بدلا من المحذوف ، فكأنه لم يحذفْ . وعلى ذلك فلم يجز جمع بين تأنيثين [٤] .

ويتحتم علينا ذكرُ نص أبي علي في كتابه الذي عرضَ فيه رأي البغداديين في هذه المسألة، وتجلى ذلك بوضوح في قوله : " وقد أجاز البغداديون جمع هذا الضرب من الأسماء بالواو والنون على ضعف عندهم . ووجه فساده ماقدمنا ذكره" [٥] .

---

(١) التكملة / ٣٨٧.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح التكملة (مخطوط) / ١٣٣ ظ – ١٣٤ و .

(٣) ينظر : العسكريات (عمايرة) ١٢٨، و (المنصوري) ١٤٦ ، والتكملة /٢٣٢ –٢٣٣ ، والانصاف ١/٤٠-٤٤.

(٤) ينظر : العسكريات (عمايرة) ١٢٨ ، و (المنصوري) ١٤٧.

(٥) العسكريات (عمايرة) ١٢٩ ، و (المنصوري) ١٤٧.

ومن خلال تصريحه بفساد رأيهم يتضح المأخذ الصريح على جماعة البغداديين؛ معللا طرحه لرأيهم باستعانته بالاستعمال قائلا: والذي ثبت به الاستعمال خلاف ما أجازوه ؛ معللا ذلك مرة أخرى بقوله: وان سميت رجلا بطلحة لم تجز فيه الاطلحات[1]، والدليل على ذلك قول العرب : طلحة الطلحات ولم يقولوا غير ذلك مستشهداً بقول الشاعر :

نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات [2]

فلما ثبت الاستعمال بخلافه ودفعه القياس لم يكن لاجازته وجه [3].

من هذا نلاحظ أن القياس قد جاء جنبا الى جنب الاستعمال. فالقياس الذي اعتد به أبو علي لم يستعن به إلا اذا كان هناك أدلة كثيرة وشواهد عديدة تكون أساسا ومعينا للقياس الذي تبنى عليه القواعد والأحكام وتصحح به المسائل.

أما البغداديون فقد استدلوا على اجازتهم لهذا الجمع بما أنشدوه وبما أنشده أحمد بن يحيى [4] :

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم [5]

فـ (عقبة) إنْ سلمَ بأنهُ جمع مع احتماله غير ذلك فليس فيه مايدل على جواز جمعه بالواو والنون ، فليس كل ماجمع مكسرا جمع بالواو والنون.

وإن قال بأن وجهَ الدلالةِ في ذلك أنه حذف التاء في هذا التكسير وإنْ كانت التسمية وقعت بالاسم وهي فيه، فكما جاز حذفه في هذا التكسير كذلك يجوز الحذف مع الواو والنون. قيل له : لا يجوز جمعه بالواو والنون من حيث جاز تكسيره على هذا

---

(١) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٢٩، و (المنصوري) ١٤٧ –١٤٨ والتكملة / ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه / ٢٠.
ونُسب له في الانصاف ٤١/١ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، وينظر : نصوص محققة في اللغة والنحو / ٦٠٥.
وغير منسوب في : المقتضب ١٨٨/٢ و ٧/٤ ، والمخصص ٧٩/١٧ ومنسوب الى ذي الرمة في الدرر اللوامع ١٦٢/٢.

(٣) العسكريات (عمايرة) ١٢٩ ، و (المنصوري) ١٤٨.

(٤) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٢٩، و (المنصوري) ١٤٨.

(٥) بيت من الرجز قائله مجهول ، ينظر: الانصاف ٤٠/١ ، وهمع الهوامع ٤٥/١.

الحد. وان اجتمع الجمعان في حذف التاء منهما [1]؛ معللاً ذلك بقوله : أنك إذا كسرت عاقبت الاسم بالتكسير ، وتأنيثه التأنيث الذي كان يكون في الواحد فصار لذلك بمنزلة الجمع بالألف والتاء، فكما جاز الجمعُ بالألفِ والتاء لأن دلالة التأنيث لاتخترم فتصير بذلك كأنها ثابتة فيه، كذلك جاز التكسير لما تعاقب الاسم به في التأنيث، وليس الجمعُ بالواو والنون كذلك. فإذا لم يكن مثله ولم يُعاقب الاسم به تأنيث كما تُعاقبُ بالتكسير لم يجب جوازه في الاسم من حيث جاز التكسير ، فإذا كان كذلك لم يكن في هذا الذي أوردَ من هذا دلالة على إجازة ما أجازوه [2] .

فباعتماده الاستعمال والقياس ، والأخذ بما أخذهُ النحويون من قاعدة نحوية مطردة، وبعرضه للأدلة العقلية، وبالتعليلات المثبتة لحجته تتضح المؤاخذة.

٤ - وقد اسقط اعتراضهم على رأي الأخفش في مسألة نحوية تتعلق بالقسم ، وتتضح المؤاخذة من خلال اعتداده برأي أبي الحسن الأخفش وتفضيله لرأيه ودفاعه عنه ضد من اعترض على رأيه من البغداديين والكسائي أيضا من الكوفيين [3] .

فقد ذهب ابو الحسن الأخفش في قوله تعالى : ﴿ ***يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ*** ﴾ (التوبة/٦٢) وقوله تعالى : ﴿ ***وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ*** ﴾ (الأنعام/١١٣) الى ان المعنى : ليرضيكم ، ولتصغين [4] .

غير ان بعض البغداديين قد اعترض على هذا التأويل [5] ، في حين دلل أبو علي على صحة ما ذهب اليه الأخفش بما أنشده هو وغيره لبعض القدماء:

اذا قال قدني قلت بالله حلفة لتغنى عني ذا انائك أجمعا [6]

---

(١) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٢٩، و (المنصوري) ١٤٨.

(٢) العسكريات (عمايرة) ١٣٠، و (المنصوري) ١٤٨.

(٣) ينظر: العسكريات (عمايرة) ٦٢، و (المنصوري) ٩٩ وينظر ص٧٨-٨١ ، من المبحث الأول من الفصل الثاني من الرسالة.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش٣٣٣/٢-٣٣٤،والعسكريات(عمايرة)٦٠، و(المنصوري) ٩٨.

(٥) ينظر: العسكريات (عمايرة) ٦٠، وجاء في ص ٩٨ من (تح : المنصوري) قوله: بعض النحاة بدلا من بعض البغداديين.

(٦) البيت لحريث بن عناب الطائي ، ينظر: العسكريات (عمايرة) ٦٠، و (المنصوري) ٩٨، والحجة في علل القراءات السبع ٤١/٢ ، و ٧٧ و ١٣٣ ، وشرح المفصل ٨/٣، وهمع الهوامع ٤١/٢ ، والخزانة ٥٨٠/٤.

فقوله : بالله – إذ هو قسم – لا يجوز أن يخلو من الجواب، لأنه مبتدأ به وليس بمتوسط لكلام كقولك : زيد والله منطلق. وإذا كان كذلك لم يخلُ من جوابٍ . فليس في هذا الكلام ولافي البيت الشعري مايصح أن يكون جوابا غير قوله : لتغني عني ، وبهذا فقد ثبت أنه جواب، وهذا يسقط اعتراض من اعترض على هذا [1] .

ومما يلاحظ في بحثنا هذا أن أبا علي يكثر من استعماله لدليل الافتراض والاعتراض وهذا واضح في مباحث الرسالة جميعها ، وقد تجلى استعماله لهذا الدليل في قوله : فإنْ قالوا : إن المقسم عليه إنما يكون جملة ، وليس هذا الذي ذهب اليه أنه مقسم عليه بجملة ، لأن اللام في تقدير الدخول على أنْ، وأنْ والفعلُ في تقدير اسم مفرد.

قيل : إن ذلك لايمنع من وقوعهِ موقعَ الجملةِ التي يقسمُ عليها وإنْ كان مفرداً[2]؛ معللاً ذلك بأن الفعل والفاعل اللذين جريا في الصلة يسدان مسد الجملة فيصير المجموع بمنزلة الجملة وسادا مسدها كما كانت كالجملة في نحو قوله تعالى : ﴿ ***الم*أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا*** ﴾ (العنكبوت /١،٢) وكقولهم : علمت ان زيدا منطلق [3] . معللا تعليلاً آخراً بأن هذا الموضع من المواضع التي يقع فيها ماهو جملة في المعنى وقد سد مسدها [4] .

فهذه المواضع قد استغني فيها عن الجملة بالمفرد لما كان على الوصف الذي اعلمتك ، على أن إنكار هذا من هذا الوجه لايسوغ لمن قال منهم بقول الكسائي؛ وذلك أنه يجيز على مابلغنا عنه أن زيدا منطلق فيفتح " أن " و " أن" ومابعدها في تقدير مفرد، كما أن "أنْ" والفعل كذلك [5]. وختم أبو علي المسألة بقوله : ووجه مجاز الجميع ما أعلمتك ، فهذه جمل من القول على ائتلاف هذه الكلم [6] .

---

(١) ينظر: العسكريات (عمايرة) ٦٠ ، و (المنصوري) ٩٨.

(٢) العسكريات (عمايرة) ٦١، و (المنصوري) ٩٨-٩٩.

(٣) العسكريات (عمايرة) ٦١ ، و (المنصوري) ٩٩.

(٤) العسكريات (عمايرة) ٦٢ ، و (المنصوري) ٩٩.

(٥) العسكريات (عمايرة) ٦٢ ، و (المنصوري) ٩٩.

(٦) العسكريات (عمايرة) ٦٢ ، و (المنصوري) ٩٩.

ومن خلال هذا العرض لوجوه المسألة وكيفية تحليلها عند أبي علي وغيره من النحاة تتضح مؤاخذته للبغداديين والكسائي ايضا، كما يتجلى ايضا دفاعه عن رأي الأخفش وتأويله بوضوح ، معتمدا على السماع المتمثل بالاستشهاد بالآي القرآنية الكريمة ، والأبيات الشعرية، وجمل من كلام العرب المعتمدة على القاعدة النحوية، مستعينا بالأدلة المقرونة بالتعليلات ، والحمل على النظير .

٥- وقد حاول أن يجوز حكماً مابدرجة ما فلا يرفضه رفضا قاطعا معبرا عن ذلك بقوله : " ... وليس هذا بالواسع ... " [١] .

وذلك فيما تحدث فيه عن الحركة المنوية التي هي غير خارجة الى اللفظ فهي تكون للأسماء والأفعال.

فالأسماء المقدر ذلك فيها على ضربين:

احدهما : أن ينوى في حرف إعرابه الحركة في حالةِ الرفع والجر ويظهر في حالة النصب.

والآخر: أن ينوى في حرف اعرابه الحركات الثلاث ، ولايظهر شيء من الحركات في لام فعله كما ظهر فيما قبل.

ففي حالتي الرفع والجر تقول : هذا القاضي ، وهذا الغازي ، وبالقاضي وبالغازي ، وكذلك العمي ، والشجي والشقي والمجعبي ، وكذلك قلنسوة وقلنس وفي النصب تقول : رأيت قاضيا، وغازيا ، وعميا ، وشجيا ، وشقيا، ومجعبيا فتحركت في النصب بالفتحة [٢] .

وفي الأفعال تقول : هو يغزو، وهو يرمي ... وفي النصب تحرك لامه فتقول : لن يغزو ، ولن يرمي وكذلك في: هو يخشى ، ولن يخشى [٣] .

فالحركة منوية مقدرة في هذه اللامات ، ويدلك على تقدير الحركة هنا وحذفها لمجانستها حروف اللين وأنها منها وبعضها فحذفت وكرهت كما يكره اجتماع الامثال ، والمقاربة، فيخفف ذلك بأشياء : بالادغام تارة ، وبالحذف تارة، وبالقلب تارة[٤]. فكذلك الحركة فيما ذكرتُ لك حذفت وانْ كانت مرادةً في المعنى، كما يحذف في نحو قولهم :

---

(١) العسكريات (عمايرة) ١٤٩ ، و (المنصوري) ١٦٣.

(٢) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٤٥ –١٤٦ ، و (المنصوري) ١٦٠.

(٣) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٤٦ ، و(المنصوري) ١٦١.

(٤) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٤٦ ، و (المنصوري) ١٦١.

"علماء بنو فلان " [١] ونحو قولهم : أحستُ من (أحسست) [٢] ونحو ذلك .

وقد استشهد أبو علي ببعض الأبيات الشعرية على كل من هذه الأشياء [٣] . اما قول الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلقي
ولا ترضاها ولا تملق [٤]

فـ " ترضاها " لا يستقيم أن تقدر فيه ما قدرت في قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد [٥]

فقد أسكن الياء عن الضمة التي قدر حذفها للجزم كما يحذفها من يضرب ونحو ذلك من الصحيح الذي تعتقبه الحركات ولايمتنع شيء منها أن يُدخل عليه [٦] .

الا أن الجامع بينهما هو أن الألف شبيهة بالياء فأجريت مجراها [٧] .

أما بعض البغداديين فيذهب في ذلك على ماحكي لأبي علي الى أنه حذف لام الفعل للجزم وأن هذه الألف هي المبدلة من الهمزة . وليس هذا بالواسع [٨] .

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٣٠/٢ (بولاق) ، ٤٨٤/٤ –٤٨٥ (هارون)، والمقتضب ٢٥١/١، والحجة لأبي علي الفارسي ١٥٥/١ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣٩٩/٢-٤٠٠ و٤٢٩ (بولاق) ، ٤٢١/٤-٤٢٢ و ٤٨٢-٤٨٣ (هارون) ، والحجة ١٥٥/١و٢٨٠ ، والعسكريات (عمايرة) ١٤٦ ، و(المنصوري) ١٦١.

(٣) ينظر : العسكريات (عمايرة) ١٤٧-١٤٩ و(المنصوري) ١٦١-١٦٢.

(٤) بيتان من الرجز لرؤبة ، ينظر ملحقات ديوان رؤبة /١٧٩ ، والحجة ٦٨/١ ، و ٢٤٣، والعسكريات (عمايرة) ١٤٩ ، و (المنصوري) ١٦٣ ، والخصائص ٣٠٧/١، والمنصف ١١٥/٢.

(٥) بيت لقيس بن زهير العبسي ، وجاء في نوادر أبي زيد / ٢٠٣ البيت وقوله فيه : وقوله ألم يأتيك قدر قبل الجزم أنْ تكون الياء مضمومة حتى كأنه قال هو يأتيك كما تقول هو يضربك ثم يحذف الضمة للجزم فتقول الم يأتيك كما تقول ألم يكرمك وإنْ كانت الضمة في الياء مستثقلة وانما يجوز هذا في الضرورة ويدلك على ماقلنا من أنه قدر الياء متحركة ثم حذف الحركة ما يفعله العرب في نظير هذا اذا احتاجت اليه في الشعر ...

(٦) ينظر : العسكريات (عمايرة) ١٤٨ و(المنصوري) ١٦٣.

(٧) ينظر : العسكريات (عمايرة) ١٤٩ و(المنصوري) ١٦٣.

(٨) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٤٩ و(المنصوري) ١٦٣.

وعبارة (ليس هذا بالواسع) تظهر أن أبا على أجازه تخفيفا لعلة صـوتية غيـر رافضا حكمهم رفضا قاطعا.

٦- وفي مسألة خالفوا فيها أحكام النحو وقواعده وماذهب اليه العلماء الـسابقون ، فرد أبو علي على البغداديين في تلك المسألة .

وجاء ذلك في مسألة نحوية تحدث فيها أبو علي عن (إياك) بأنه اسم مـضمر، يختص به المنصوب دون المرفوع والمجرور ... [١] .

وفي الشأن الثالث الذي هو المجرور يكمن المأخذ ، فجاء نص ذلك في قولـه : "ولا يقع إيا للمجرور نحو: مررت بإياك، وعجبت من إياك . وقد أنشد البغداديون:

فأحـسنْ وأجمـلْ فـي أسـيركَ إنـهُ
ضـعيف ولـم يأسـر كإيـاك آسـر [٢]

ولم أجد المتقدمين من أصحابنا حكوا من ذلك شيئا" [٣].

فهذه المؤاخذة الصريحة استند فيها الى كلام أصحابه من المتقدمين في إثبـات مارآهُ، معتمداً في ذلك على القاعدة النحوية، ونهج فيها نهج سـابقيه مـن اصـحابه المتقدمين.

وتلميذُ أبي علي قد خالفَ شيخهُ في هذا المضمار، فقد خالفه ابن جني في جـر (إيا) ، إذ قال : " ويجوز فيه عندي وجه آخر وهو أن يكون إياهم في موضع جر وان كان لفظه للضمير المنصوب " [٤] ثم انشد البيت ... وجوز فيه وجها آخر فقال : "وجاز ذلك عندنا كما جاز قوله: أنا كأنت، وأنت كأنا، وكما جاز ، مررتُ بك أنت، ونزلـتُ عليهم هم. فكما باشرت هذه الضمائر ونحوها الجوار وهي ضمير المرفوع، كذلك جاز أن تباشر إياك الكاف في قوله : كإياك ، وإن كانت إياك من ضمير المنـصوب..."[٥]؛ معللا ذلك بقوله: "الا ترى أن (إياهم) لا يبين فيه حقيقة اعراب وقد وقع أيضاً نفسه في

---

(١) ينظر: العضديات (تح : راشد) ٢٧.

(٢) نسب الى بشر بن أبي خازم في مجـالس ثعلـب / ١٦١ ، وينظـر: العـضديات (تـح: راشد)/٢٩، والتمام في تفسير اشعار هذيل / ٣٢ ، وفي الخزانـة ٢٧٤/٤ أورده البغـدادي وقال عنه " والبيت لم أطلع على قائله ... " .

(٣) العضديات (تح : راشد) ٢٩.

(٤) التمام في تفسير اشعار هذيل /٣٣.

(٥) التمام في تفسير اشعار هذيل /٣٣.

موضع جرٍ في قوله : (ولم يأسر كإياك آسر) فكأنه لافرق بين المنصوب والمجـــرور في هذا " [١] .

٧- وقد أفسد أبو علي عليهم قولهم في باب إضافة ياء المتكلم الى الأسماء الخمسة. وجاء ذلك على النحو الآتي :

اذا اضيفت " أب " الى ضمير المتكلم ، قلت فيها : هذا أبـــي، ورأيـــت أبـــي ، وبأبي، ولاتقول: هذا أبوي ؛ لأنك لو فعلت ذلك ، للزم أن تبدل من الواو الياء لوقوعها ساكنة قبل الياء . والواو في هذا النحو اذا وقعت بهذه الصورة ، أبدلت منها الياء. ومن الضمة التي قبلها الكسرة، فكان يلزم أنْ يقـــال : أبـــي فـــي موضـــع الرفـــع والجـــر والنصب[٢].

وقد اهتدى أبو علي الى استعمال دليل الافتراض والاعتراض لتوضيح المـــسألة وشرحها وبيان أوجه المسألة وتفصيلها فقال:

فإن قال قائل : فهلا قلت في موضع النصب : " أباي " فأثبت الألف ، كما قلت في الاضافة الى الكاف : رأيت أباك ؟

فالقول : إن اثبات الألف هاهنا لايجوز؛ لأن أباك وأخاك وفاك ونحو ذلك مـــن الأسماء التي يتبع ماقبل حرف الاعراب فيه حرف الاعراب ينبغي ان يتحرك الحـــرف بحسب الحركة التي تجب لحرف العلة[٣].

وبيان ذلك جاء في قولك: هذا أخوك ، فالخاء تحركت بالضمة ؛ لأن الحركـــة التي تجب للام الفعل ضمة . فعلى هذا القياس يجب ان تقول في موضع النصب " أبي" فتكسر الباء ؛ لأن الحركة التي تجب لحرف العلة الكسرة بدلالة أن ماقبل ياء الاضافة يتحرك ماقبلها بالكسرة [٤] .

ومثل ذلك قالت العرب: كسرت في فكسروا الفاء التي هي فاء الفعـــل ، ولـــم يقولوا : فاي ، كما فعلوا ذلك في حالتي الرفع والجر فقالوا : هذا في وفي في . وهـــذا

---

(١) التمام في تفسير اشعار هذيل /٣٣.

(٢) ينظر: الشيرازيات ٣٨٢/٢ ، والعضديات / (تح : راشد) ٦١-٦٢.

(٣) الشيرازيات ٣٨٤/٢.

(٤) ينظر: الشيرازيات ٣٨٤/٢.

ينطبق على " أبي " ؛ ذلك أنهم لما قالوا : كسرت في ولم يقولوا فاي فالقيـــاس يحـــتم عليهم أن يقولوا : هذا ابي في حال الرفع اذا اضيف الى ياء المتكلم [١] .

وعاد مرة أخرى الى دليل الافتراض والاعتراض فقال :

فإن قلت : فهلا قالوا : أبي اذا اضفته الى ياء المتكلم في الاحوال الثلاث ، كما فعلوا ذلك في "هذا في" في احوالها الثلاث [٢] ؟ فالقول : انهم حذفوا حرف العلة فـــي "أبٍ" إذ قالوا : هذا أبي ولم يحذفوا إذا قالوا : هذا في لانهم لو حذفوا من فم كما حذفوا من أب لبقي الاسم في فم على حرف واحد وليس في الأسماء المتمكنة اسم على حرف واحد . فلما كان حذف حرف العلة في قولهم : هذا في يؤدي الى مـــالانظير لـــه فـــي كلامهم من بقاء الاسم على حرف واحد ، أثبت ولم يحذفْ. ولم يكن في الأب كذلك لأنه بعد حذف حرف العلة منه يبقى على حرفين. وفي الاسماء المتمكنة ماهو بهذه الصورة. فلم يلزم أن يكون الأب في الاضافة الى الياء بمنزلة الفم إذا اضفت فقلت : هذا في [٣].

والدليل الأخر على بعد " أب " عن " في " في هذه الحال هو : أنه مما يوجـــب حذف الواو في أب إذا اضيف الى الياء أنها لو لم تحذف لكانت تقـــع علـــى صـــورة مرفوضة. وذلك أنها واو قبلها ضمة . والاسم حذفه يصارف . وهذا مما لم يوجد فـــي آواخر الأسماء المتمكنة [٤] .

أما الياء فلم تكن بمنزلة كاف المخاطبة ولاهاء الغائبة اذا أضيف هذا الاسم اليها ؛ لأنها قد تسكن فتجري من أجل ذلك مجرى التنوين، وقد حذفوها في النداء، كما حذفوا التنوين في قولك : ياغلام أقبل . وهذا هو الأشيع ، بدليل أن سيبويه حكى عن يونس أن إثبات الياء لغة [٥] .

فحركة ياء المتكلم بمنزلة حركة التنوين ؛ لأنها إنما حركتْ من أجـــل الـــساكن الذي قبلها، كما حذفَ التنوين من أجل الساكن الذي قبله فالتحريك لالتقاء الساكنين قـــد شملها ، وإنْ كانا قد اختلفا ، فكما لم تُصححِ الواو إذا وقعت آخراً وقبلها ضـــمة، وإنْ

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٣٨٤/٢.

(٢) ينظر : الشيرازيات ٣٨٤/٢.

(٣) الشيرازيات ٣٨٤/٢-٣٨٥.

(٤) الشيرازيات ٣٨٥/٢.

(٥) ينظر: الشيرازيات ٣٨٥/٢.

كان يلحق التنوين الاسمَ الذي فيه نحو أجـرٍ وأحـقٍ فـي جمـع جـرْو[1] حقـو[2] ونحوهما[3].

وكذلك لم تصحح في "أب" و "أخ" و "حمٍ" إذا اضفتهن الى الياء .

فأما في "في" فقد أثبت لئلا يبقى الاسم على حرفٍ واحدٍ ، والذي يقوي ذلك أن الياء في " في" لاتلزم لزوم الياء التي كانت تكون في " أب " لو اضيفت ولم يحذفْ من " أبٍ" حرفُ العلةِ.

والدليل على ذلك أنهم قد يقولون : فمي وفمه [4] ، ومثله قول الشاعر:

يصبح ضمآن وفي البحر فمه [5]

فلما لم يلزم اشبه مايقع في الوقف إذا وقفت عليه في قول من خفف فقال: هـذه اكمو فكما لم يكره هذا لأنه غير لازم ، كذلك لم يكرهوا هذا " في " لأن الواو فيه غير لازم [6].

وقد استند أبو علي الى اجماع العرب في القول فـي ذلـك فـي إفـساد رأي البغداديين وتجلى ذلك في قوله :

وفيما قالته العرب من قولهم : هذا في دلالة على فساد قـول مـن قـال مـن البغداديين: أن هذه الكلم معربة من مكانين [7] ، وعلة ذلك أن هذه الحروف قد تبعـت ماليس بحركة إعراب في نحو قولهم : هذا "في " كما تبعت حركات الإعراب في نحـو

---

(1) والجرو ولد الكلب والسباع والجمع أجرو ، الصحاح ٢٣٠١/٦ مادة (جرى) .

(2) وحقو السهم : مستدقة من مؤخره مما يلـي الـريش ، والحقـوا الازار ... ، الـصحاح ، ٢٣١٧/٦ مادة (خقا).

(3) ينظر: الشيرازيات ٣٨٨/٢.

(4) ينظر: الشيرازيات ٣٨٨/٢.

(5) هذا رجز لرؤبة /١٥٩ ، وينظر: اراجيز العرب/ ١٥٤.

نسب له في الخزانة ١٣٩/١ و ٢٦٧/٢. ولم ينسب في العـضديات (تـح : راشـد) ٨٤، والمخصص ١٣٦/١ ، ومجمـع الأمثـال ٥٣٣/٣ رقـم (٤٧١٣) ، والمقـرب ٢١٦/١ ، والجمانة في ازالة الرطانة/١٧.

(6) الشيرازيات ٣٨٩/٢.

(7) ينظر: العضديات: (تح : راشد) ٦٢، وشرح المفصل ٥٢/١ قال : " وذهب الكوفيون الـى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها".

قولهم : مررت بامريء [١]، فامرؤ هو نظير ذلك من الصحيح ؛ ذلك أن الـراء فيـه يتـحرك بحسب حركة الهمزة [٢] . وكذلك الحـال في نحو قولهم : هذان ابنما زيد فقد تبعت كما تبعت حركة الاعراب في قولهم : رأيت ابنما زيد [٣] .

ومما يدل على فساد قولهم أن هذه الحركة التابعة الإعراب قد جاءت فـي فـاء الفعل وذلك قولهم : رأيت مرءاً وهذا مرؤ، ومررتُ بمرئ. وفاء الفعل لـم تتحـرك بحركة الاعراب في شيء كما تحركت العين واللام بها. فإذا ادى القول بذلك الى مـا تدفعه الأصول ، وجب أن يكون فاسدا [٤] .

وإذا اضيف الأخ والأب الى الياء لم ترد اللام المحذوفة ، وقيل: أبـي وأخـي ومثلهما حمي ، لما كان يلزمُ في ردها من الإدغام والإعلال [٥] .

فإن قال قائل : فقد قال محمد بن يزيد في قول الشاعر:

قـــدر أحلـــك ذا المجـــاز وقـــد أرى

وأبـــي مالـــك ذو المجـــاز بـــدار [٦]

إن قوله : وأبي إنما أضافه الى المتكلم على حـد مايـضيفه الـى المخاطـب والغائب، فالقول فيه : إن ذلك عندي وهم لما قدمته من الحجاج في ذلك . ويبعد ذلك أن مبناه على شيء مرفوض ومنتهاه الى مايكره من اجتماع المثلين. واجتماع هذا النحـو من حروف العلة قد كره بدلالة أنهم قد خففوا قولهم : "لا سيما " كراهة التضعيف [٧] .

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٣٨٩/٢.

(٢) ينظر: العضديات (تح : راشد) ٦٢.

(٣) ينظر: الشيرازيات ٣٨٩/٢.

(٤) الشيرازيات ٣٨٩/٢.

(٥) ينظر: العضديات (تح : راشد) ٦٢.

(٦) البيت لمؤرج السلمي ، ينظر: الـشيرازيات ٣٨٩/٢ ، والعـضديات (تـح:راشـد): ٦٢، وطبقات النحويين واللغويين/ ١٢٩، ومعجم ما استعجم / ٦٣٥ ، وأمـالي ابـن الـشجري ٣٧/٢، إذ ذكر فيها البيت وتوجيه المبرد ورد أبي علي عليه ، ومعجـم الأدبـاء ٢٠٠/١٣، وشرح المفصل ٣٦/٣ ومغني اللبيب ٤٦٨/٢ ، وشرح شـواهد المغنـي للـسيوطي ٦٦٣/ والخزانة ٢٧٢/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٠/٧، ولم ينسب في مجالس ثعلب/٥٤٤.

(٧) الشيرازيات ٣٩٠/٢.

فإن كان البغداديون قد عدوا قول المبرد في قول الشاعر تقوية لمذهبهم وسندا لرأيهم ، فقد أفسد عليهم أبو علي قولهم ، كما قد غلط المبرد ورد عليه رأيه فيه وعده واهماً فيه.

ومما يقوي ذلك أنه رد عليه قوله في مصدر آخر فقال: فالمتاؤل له على أنه رد اللام مع الياء التي هي للمتكلم كما رد مع الكاف غلط ، وإنما ابي جمع أب بالواو والنون ، وقد جمعوه هذا الجمع في بعض الأبيات الشعرية التي استشهد بها دليلا على رأيه . كما عد لحاق التاء في شئيت دليلا على صحة رأيه . فكان الأصل (أبونَ) فحذف النون للاضافة، وأدغم الواو في الياء ، ثم أبدل من الضمة كسرة ، فصارت وأبي [1] .

٨- إذا كان " أب " مفرداً فالأكثر في الاستعمال أن تكون اللام محذوفة منه دخلهُ التاءُ التي تكونُ للتأنيث أو لم تدخل [2] . وقد جاء منفردا في قول الشاعر:

فخرت بسيخ لم يلدك ودونهُ
أب لك تخفي شخصه وتضائلهُ [3]

وجاء في غيره من الشواهد الشعرية [4].

وفي التنزيل فيما لحقه الهاء قوله تعالى: ﴿ .... ***يَاأَبَتِ إِنِّي أَخَافُ*** .... ﴾ (مريم / ٤٥) .

فاللام في الضربين محذوفة [5] .

وقد ردت مع الهاء في قول الشاعر فيما أنشده أبو زيد وأبو الحسن:

تقول ابنتي لما رأتني شاحبا
كأنك فينا يا أبات غريب [1]

---

(١) ينظر: العضديات (تح: راشد) /٦٣-٦٤ ، ولم يصرح هنا باسم المؤاخذ عليه – المبرد . وينظر : أمالي ابن الشجري ٣٧/٢ ، إذ ذكر رأي المبرد ورد أبي علي عليه .

(٢) ينظر: الشيرازيات ٣٩٥/٢.

(٣) بيت للفرزدق ، ينظر: ديوانه / ٧٤١ . والشيرازيات ٣٩٥/٢.

(٤) ينظر : الشيرازيات ٣٩٦/٢.

(٥) ينظر: الشيرازيات ٣٩٦/٢.

فرد اللام، وقلبها ألفا، كما تقلب في قطاة، ونحو ذلك [٢] .

وهاهنا سيكمن المأخذ على البغداديين ؛ ذلك أن بعض رواة اللغة من البغداديين قد زعم أن قول الشاعر: " يا أبات " إنما أراد : يا أبتي ، فقلب وهذا ممتنع بعيد؛ لأنه يلزم على هذا أن تاء التأنيث قد لحقت بعد الياء التي هي اسم المتكلم وهذا لايجوز ولم يوجد في موضع [٣] .

إنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا اضفت الى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء [٤] .

وعلق أبو علي مرة أخرى على قول من قال من البغداديين بقوله: فعلى قول هذا الذي حكينا عنه في " يا أبات " أنه على القلب يلزم أن يكون في الاسم " ياءا" اضافة. ومثل هذا القول مما لاينبغي ان يعرج عليه [٥] .

وقد استعان بدليل الافتراض والاعتراض غاية منه في جعل احتجاجه متكاملا حصينا ، وهذا الدليل كان حجة مؤسسة لمباحثه وجاء ذلك في قوله:

فإن قلت : فقد حكوا : لعمري ورعملي، فهذا اسهل من الاول لأن الفساد الذي دخل هناك لم يعرض هاهنا ، وكأنهُ ترك اللام لما لزمت الكلمة بمنزلة حرف منها ، وانما جاء به على الأصل للضرورة ، فجعلها مثل قطا لأنها في الأصل كذلك ، كما يرد الشيء الى اصله نحو رداد ، أو يكون لغة قوم ان يستعملوه على الأصل، كما قالوا : ددا أو دون ، وغد وغدو [٦] .

والمأخذ هاهنا قد تعددت تعابيره، فأولها قوله : ممتنع بعيد ... [٧]

وثانيها قوله : ومثل هذا القول لا ينبغي أن يعرج عليه ... [١]

---

(١) نسب الى ابن الجدرجان وهو من بني عساس / ينظر: نوادر ابي زيد /٢٣٩، الشيرازيات ٣٩٦/٢ ، والخصائص ٣٣٩/١ ، ولم ينسب في الصحاح ٤٣٨/٢ (ابا) ، واللسان ٨/١٨ (ابي).

(٢) الشيرازيات ٣٦٩/٢.

(٣) ينظر: الشيرازيات ٣٩٦/٢.

(٤) الكتاب ٣١٦/١ –٣١٧ (بولاق) ، و ٢١١/٢ (هارون) . وينظر : الشيرازيات ٣٩٧/٢.

(٥) الشيرازيات ٣٩٧/٢.

(٦) الشيرازيات ٣٩٧/٢.

(٧) ينظر: الشيرازيات ٣٩٦/٢.

وأخيرا قوله : لأن الفساد الذي دخل هناك لم يعرض هاهنا ... [٢]

فقد عالج ابو علي المسألة من جميع وجوهها وكان لكل جهة تعبير . ولكل تعبير حجة ، ولكل حجة دليل ؛ لأن الحجج العقلية تحتاج الى أدلة قوية تسندها ؛ لأن الحجج العقلية إذا ردتْ فلا ترد الا بأخرى أقوى منها.

٩- وهنا عرض ابو علي قول سيبويه في لفظة " شاء" وشرحه وبين اوجهه ، ومن خلال هذا العرض يتبين اعتداد ابي علي برأيه ، ومعارضته لرأي البغداديين .

قال سيبويه عن لفظة " شاء " : إن اللام فيها ليست بهمزة وإنما هي منقلبة عن حرف لين ، والقياس أن يكون الواو ؛ ذلك ان انقلاب الألف عن الواو في موضع العين أكثر من انقلابها عن الياء، فإذا كان انقلابها عن الواو ، جعلتها من باب طويت إذ كان أكثر من باب قوة وحوة [٣] .

وانما قال ان انقلابها عن ياء او واو غاية منه للاعلام بانها ليست بهمـزة [٤] . وراح أبو علي يوضح ما ذكره سيبويه من قول فاستعمل دليل الافتـراض المعتـرض عليه ، ويظهر ذلك جليا في قوله : فإنْ قلت : هلا جعل اللام همزة ولم يجعلها منقلبـة لما في الحكم بانقلابها من توالي اعلالين وليس يعرض ذلك في القول بأنها همزة [٥] ؟

قيل : إنما اختار ذلك – عندنا – لأن القول بأنها همزة اصل غير منقلبة يـؤدي الى أن يحكم فيه بشذوذ في موضعين:

أحدهما : أنه يلزمه إذا جعل اللام همزة أن يقول: بأن " الشوى" أجمـع علـى تخفيفه مثل البرية والخابية وهذا النحو مما يقل . وذلك مما لاينبغي ان يحكم به لقلتـه وخروجه عن القياس وامتناعه هو من الأخذ بهذا النحو ألا ترى أن ماجاء من التخفيف على هذا الحد لايعدى به موضعه فقالوا في منسأة – فيمن قلب الهمـزة –منـسية [٦] ،

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٣٩٧/٢.

(٢) ينظر: الشيرازيات ٣٩٧/٢.

(٣) ينظـر: الكتـاب ٣٧٧/٢ (بـولاق) ، و ٣٧٨/٤ (هـارون) ، والمقتـضب ١٥٣/١ ، والشيرازيات ٦١٣/٢، والعضديات / (تح : راشد) ٥٦ . والمنصف ١٤٤/٢.

(٤) ينظر : الشيرازيات ٦١٣/٢.

(٥) الشيرازيات ٦١٣/٢-٦١٤.

(٦) الشيرازيات ٦١٣/٢-٦١٤.

ونحو ذلك [١] فردوا الى الأصل وقصر بالتخفيف على الموضع الذي جاء فيه لخروجه عن القياس [٢] .

والموضع الآخر: إنهم قالوا : شاوى ، وأجمعوا عليه [٣] .

فلو كان الأصل فيه الهمز، لكان القياس الا يقع فيه الاجماع على الواو ؛ معللا ما كان من ذلك منقلبا جاز فيه الامران، الهمز ، والقلب الى الــواو نحــو : عطــائي وعطاوى؛ فأقل مايجب في الهمز الذي هو اصل ان يكون بمنزلة المنقلب [٤] .

ومن الأدلة على أن اللام ليست بهمزة : إنهم إن لم يجيزوا شاءى في الاضــافة الى الشاء واجتمعوا فيه على شاوي [٥] .

أما بدل الواو من الياء التي هي لام فقد جاء في نحو قولهم : راوى ونحوه فــي النسب الى راية [٦] .

وقد عاد أبو علي مرة أخرى الى مايستأنس به من دليل مفترض معترض عليه ليثبت صحة ماذهب اليه سيبويه، فقال : فإنْ قلتَ : فاجعلْ اللام في شاء همزة ، وألزمْ البدل ، فقد قلنا أنه لا يذهب سيبويه الى ذلك ولايجوزه في الكلام وإنما يجيز ذلك فــي ضرورة الشعر. هكذا الثابت في الكتاب [٧] .

فإن قيل : فلم لاتجعل " الشوى" من لفظ آخر غير " شاء " كان فيه بعض حروفه وليس من لفظه ؟ . قيل : ذلك ليس يسهل لقلة نحو سواء وسواسية، وأن " فعيلا" فــي الجمع وإنْ كان سيبويه يراه اسما من أسماء الجموع فهو أوسع من نحو مــاذكرت، الا ترى أنه قد جاء الكليب والضئين واليدى [٨] والعبيد والحمير؟ والباب الاخر لم يكثر هذه

---

(١) ينظر: الشيرازيات ٦١٤/٢.
(٢) الشيرازيات ٦١٤/٢.
(٣) الشيرازيات ٦١٥/٢.
(٤) ينظر : الشيرازيات ٦١٥/٢.
(٥) ينظر : الشيرازيات ٦١٥/٢.
(٦) ينظر : الشيرازيات ٦١٥/٢.
(٧) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٢ (بولاق) ، و ٣٧٨/٤ (هارون) ، والشيرازيات ٦١٥/٢.
(٨) الشيرازيات ٦١٦/٢ ، وينظر: اللسان ٣٠٢/٢٠ : قال أبو الهيثم : وتجمع اليد يــديا مثــل عبد وعبيد " .

الكثرة . فإذا كان كذلك لم نجعل قوله : "شوى" من شاء كشاء من شاة ولكن كالضئين من الضان. وشاء من شاة كسواسية من سواء [1].

إذا فانْ كان الحكمُ على اللام من شاءٍ بأنها همزة يؤدي الى القول بشيئين شاذين عن القياس ؛ الا وهما مما يلزم من ادعى ان اللام في شوى ملزمة البدل. وكذلك في " شاوى " بأنها منقلبة عن الياء، فإن ذلك يؤدي الى القول بالشذوذ في شيء واحد وهو توالي الاعلالين في شاء في حين أنه قد وجد له مع ذلك النظير كقولهم : ماء وجاء في قول النحويين غير الخليل [2] .

فإنْ قلْتَ : هلا أجزت أن تكون الهمزة في "شاءٍ" بدلا من الهاء في قولهم : "شياه" كما كانت الهمزة في " ماء" منقلبة عن الهاء بدلالة قولهم في الجميع " أمواه" وماهت الركية تموه [3] ؟

وقيل : هذا لايسوغ لقلة بدل الهمزة من الهاء إذا كانت لاما . ألا ترى أن نحو ماء قليل؟ وهنا سيكمن المأخذ على البغداديين وقد تجلى ذلك في قوله : ومن ذهب من البغداديين الى ان الهمزة في هذه الكلمة بدل من الهاء لقولهم : " شويهات " لم يكن في ذلك دلالة على صحة قوله لأن شويهات تكون جمع شاة لاجمع شاء. فإذا أمكن ذلك سقط استدلاله به [4] .

ومن خلال عرض المسألة يلاحظ أن جميع الاعتراضات التي جاءت على تلك الافتراضات حكم بها لقلتها ؛ ذلك أن أبا علي لا يقيس على القليل ولا يحكم به. والشيء الاخر هو اسقاطه لقول من قال من البغداديين؛ للسبب نفسه وهو أنه لايسوغ لقلته ..

وتنوع أدلته واساليبه مما اقتضته كثرة مباحثه في الاحتجاج العقلي، إذ اكثر من استعمال دليل القياس والسبر والتقسيم وافتراض الاعتراض ورده [5] .

وكان أبو علي من أبرز نحاة عصره الذين جمعوا بين الحجتين النقلية والعقلية في احتجاجهم النحوي، فهو في الوقت الذي يهتم فيه لأمر السماع كثيرا ، كان نزاعا الى الاحتجاج العقلي الذي يعد من سمات بحثه النحوي الرئيسة.

فنراه يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته والشعر ورواياته، إذ كان ابو علي يسند آراءه دائما بالأدلة التي اصطلح عليها النحاة السابقون.

---

(١) الشيرازيات ٦١٦/٢.

(٢) ينظر: الشيرازيات ٦١٦/٢.

(٣) الشيرازيات ٦١٦/٢.

(٤) الشيرازيات ٦١٦/٢-٦١٧.

(٥) ينظر: مباحث التأويل النحوي والاحتجاج عند أبي علي النحوي/ علي جميل العبيدي/ (رسالة دكتوراه) / ذو الحجة ١٤١٦هـ – مايس ١٩٩٦م/ ص ١١٣.

المبحث الرابع

مآخذه على أقوام لم يصرح بأسمائهم

لقد استعمل أبو علي اساليب مختلفة في عرض المادة وتوجيهها وبيان المأخذ وكيفية رده بجملة من الأدلة والتعليلات.

فقد استعمل في هذا المبحث اسلوبا جديدا يعد سبيلا من سبل الافتراض، فضلا عن تلك الأساليب المستعملة في المباحث السابقة.

فالبحث يفترض ان ابا علي قد استعان بهذا الاسلوب غاية منه في اقناع المتلقي بما يبتغي توصيله اليه من رأي ، وبما يرمي من ورائه من اقناع المتلقي بل وأخذ بما يراه ويذهب اليه أحيانا.

وهذا الاسلوب هو افتراض وجود اقوام لهم لغة ما ، من خلالها يتوصل الى الافتراض الذي يريد ان يعترض عليه كما هو الحال في استعماله لدليل الافتراض والاعتراض ولكن بطريق آخر.

وعدم التصريح بأسمائهم هو السبب الذي يراهُ البحثُ في امكان وجود هذه الفرضية القائلة بافتراضه وجود أقوام لهم لغة ما تتعارض مع ما يراه.

والسؤال الآتي يفرض نفسه:

لو كانت لغة هؤلاء الأقوام معتدا بها في بعض المسائل، ومخالفا لها في بعضها الآخر، فلم لايتم التصريح بأسمائهم ليتم الاعتقاد والتصديق بها كما هو الحال مع لغة الحجاز وتميم وغيرهما.

والجواب عن ذلك هو :

إنه قد استعان بهذه الفرضية لسببين:

أولهما: تقوية الحجة التي عنده في الرد على من يعترض عليها، ذلك أن الحجة العقلية لاترد الا بأخرى أقوى منها.

ثانيهما: افتراضه بوجودها من غير التعريف بها ؛ حتى لايطالب بذكر الدليل السماعي الذي يقوي حجته في الرد على الافتراض المعترض عليه.

ولكن ان صحت هذه الفرضية عن بعض المسائل فلا نستطيع ان نجزم بصحتها من ناحية أخرى الا وهي :

تطرقه لمسألة ما آخذ فيها لغة قوم ما غير معينة بالاسم ولكن سلسلة من النحاة السابقين قد اخبروه بتلك اللغة، وقد تجلى ذلك في قوله : " أخبرني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان ، قال : اخبرني ابن قطرب عن ابيه أنه سمع من العرب من يقول..."[١].

فمما يؤكد ذلك هو التوثيق والتحقيق من وجود هذه المسألة وهذه اللغة في مصادر هؤلاء النحاة المذكورين، وعندما تم التحقق بوجود هذه اللغة في مصادرهم ، تحقق فعلا وجود لغات لأقوام ما لامسمى لها او قد اختفت تسميتهم لسبب ما.

ومع ذلك فكل هذه الأساليب تعد تنويعا لمنهج أبي علي في توجيه المأخذ ورده.

وقد استعمل ابو علي في مؤاخذاته لهؤلاء الأقوام ألفاظا وعبارات صريحة وجريئة ، كالفساد [٢] ، وعدم الشيوع [٣] ، والدفع [٤] ، والضعف [٥] ، والقبح [٦] .

ومؤاخذاته جاءت على النحو الاتي:

١- آخذهم أبو علي في مسألة استعملت (ما) فيها حرفا في النفي ، وذلك إذا أدخلت على اسم مبتدأ [٧] ، وقد وصف رأيهم بالفساد[٨] .

فذكر أبو علي رأي كل من أهل الحجاز وبني تميم في ذلك ، إذ قال: إن للعرب فيها مذهبين:

فأهل الحجاز ينصبون الخبر تشبيها بـ (ليس) مثل قوله تعالى : ﴿ ***مَا هَـذَا بَشَراً*** ﴾ (يوسف /٣١) . وبنو تميم يرفعون فيتركون الاسم مرتفعا بالابتداء، كما كان قبل كما في قولك: ما زيد منطلق [٩] .

فمن نصب الخبر تشبيها بـ (ليس) أدخل الباء عليه لتحقيق النفي فقال: ما زيد

---

(١) العسكريات (عمايرة) ١٠٨-١٠٩، و (المنصوري) ١٣١.
(٢) ينظر: البغداديات / ٢٨٥.
(٣) ينظر: الايضاح العضدي /٨٥.
(٤) ينظر: الايضاح العضدي /٨٤ ، هامش رقم (١).
(٥) ينظر: المسائل البصريات ٦٤٢/١.
(٦) ينظر: العسكريات (عمايرة) ١٠٨-١٠٩ ، و (المنصوري) ١٣١.
(٧) ينظر: البغداديات / ٢٨٣.
(٨) ينظر: البغداديات / ٢٨٥.
(٩) ينظر: البغداديات / ٢٨٣.

بذاهب ، ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه ؛ لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ ، كما أن (منطلق) في : إن زيداً منطلق ، يرتفع بذلك ، فلما لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ كذلك لم يطرد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) في لغة بني تميم [١] .

أما مسألة تقديم الخبر ، فتقديمه على قول بني تميم جائز ، من حيث جاز تقديم خبر المبتدأ ، وكما جاز تقديم الخبر، كذلك يجوز تقديم ما اتصل بــه علــى المبتــدأ ، فيجوز القول: مامنطلق زيد ، وما زيدا عمرو ضارب ؛ لأن (ضاربا) وهو العامل في زيد يجوز وقوعه موقع زيد وكل موضع جاز وقوع العامل فيه فوقوع معمولــه فيــه جائز، فإذا لم يجز وقوع العامل لم يجز وقوع المعمول فيه [٢] .

أما دخول الباء في هذه المسألة فلا يجوز في لغة من ينصبه دون من يرفعــه ؛ لأن الياء مع الخبر في موضع نصب ، فكما لايجوز أن تقدم الخبر منصوبا على المخبر عنه في (ما) فتقول: ما قائما زيد ، كذلك لايجوز أن تقدم الخبر إذا دخله الباء، إذ كانت الباء انما تدخل الخبر في لغة من ينصبه دون من يرفعه [٣] .

فإذا لم يجز تقديم الخبر وفيه الباء على المخبر عنه، فكذلك لايجوز تقــديم مــا عمل فيه الخبر اذا كان فيه الباء على المخبر عنه [٤] .

وقد خلص ابو علي الى هذه النتيجة لما قاله من أن المعمول لايجــوز أن يقــع حيث لايقع العامل فيه ، فلا يجوز القول: مازيداً عمرو بضارب من حيــث لــم يجــز القول: مابضارب عمرو ، كما لم يجز : ماضاربا عمرو [٥] .

وحكي ان قوما يجيزون : مازيدا عمرو بضارب، ويقولون: ان الباء لغو ، وهذا عندي فاسد لما تقدم [٦] .

أما قولك : مازيد عمرا ضاربا فجيد ، فكذلك : مازيــد عمــرا بــضارب؛ لأن (عمرا) وقع حيث يجوز للعامل فيه وقوعه [٧] .

---

(١) البغداديات /٢٨٤.

(٢) ينظر: البغداديات /٢٨٤

(٣) ينظر: البغداديات /٢٨٤

(٤) البغداديات / ٢٨٤.

(٥) ينظر: البغداديات/ ٢٨٥.

(٦) البغداديات/٢٨٥.

(٧) ينظر: البغداديات/٢٨٥.

وهكذا يلاحظ مخالفة القوم لأحكام النحو وقواعده ، وتصدى أبي علي لـرأيهم وافساده باعتماده على القاعدة النحوية وحكمها المتعارف عليه عند النحاة.

٢- وفي باب نعم وبئس ذكر أن فاعليهما على ضربين:

أحدهما: ان يكون الفاعل مضمراً قبل الذكر فيفسر بنكرة منصوبة نحو: نعم رجلاً عبد الله، وبئس غلاماً عمرو.

والضرب الآخر من فاعلهما: أن يكون مظهراً فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام وذلك قولك: نعم الرجل عبد الله، وبئست المرأة هند، أما المضاف إلى ما فيه الألف واللام فنحو قولك: نعم غلام الرجل عمروٌ، وبئس صاحب القوم بكرٌ[١] .

ثم وصل أبو علي إلى وجه المأخذ الصريح وقد تجلّى ذلك في قوله:

"وقد حُكي أنه قد جاء فاعله مظهرا على غير هذين الوجهين وليس ذلك بالشائع"[٢] وأنشد في ذلك:

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الرّكب عثمان بن عفّانا [٣]

ووجه المأخذ الصريح قد تبيّن في "حاشية أصل الكتاب"، إذ ذكر أبو علي أنّه قد حكي ان قوماً يقولون: نعم صاحب قومْ وأنشدوا هذا البيت... وقد وصف حكاية هؤلاء القوم بالقول: وهو مدفوع عندنا غير ثابت [٤] .

وقد تكرر ذكر هذه المسألة في كتابه "المسائل البصريات" [٥] مع مزيد من الشرح والتفصيل، وجاء ذلك في قوله:

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي/ ٨١-٨٤.

(٢) الايضاح العضدي/ ٨٥.

(٣) جاء في الايضاح العضدي/ ٨٥، وفي المسائل البصريات ١/ ٦٤٠-٦٤٢، أنه قد أختلف في نسبته، فقيل لحسان بن ثابت وقيل لكثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة، وقيل لكثير بن عبد الله النهشلي، وقيل لأوس بن مغراء.
ينظر: شرح ديوان حسان بعناية عبد الرحمن البرقوقي/ ٤١٠.

(٤) ينظر: الايضاح العضدي/ ٨٤، هامش رقم (١).

(٥) ينظر: ١/ ٦٤٠- ٦٤٣.

وقيل فيه: واعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه الألف واللام فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: "نعم أخو قوم زيدٌ"، ثم أنشد البيت الشعري... وقال هو بمنزلة صاحب القوم.

ثم استعمل دليل الافتراض والاعتراض حجةً لرأيه، ودعماً له، وقد اعتاد أبو علي على استعمال هذا الأسلوب في جميع كتبه، فقال: فإن قلت: لعلّه ينشد بالنصب "صاحب قوم" .

قلت: لا يكون ذلك؛ لأنك لا تعطف معرفةً مرفوعة على نكرة منصوبة، وهو قولك: "وصاحب الرّكب" وهذا ضعيفٌ [1] .

فمما يؤكد منع أبي علي من إجازة مثل هذا الشرط المخلّ بأحد شروط القاعدة النحوية، هو وصفه هذا الرأي بالضعف [2] . كما قد دفعه من قبل في المصدر الأول[3].

فقول هؤلاء القوم مخالفٌ لأحكام النحو وقواعده المطّردة والشائعة التي تعارف عليها النحاة.

٣- وقال أبو علي: أخبرني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان، قال: أخبرني ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من العرب من يقول:

إلا أيهذا الزاجري أحضر الوغى [4]

بنصب "أحضر" على إضمار أنْ، وهذا قبيح [5].

فوصفه بالقبح دليلاً على رفضه لهذا القول، وهنا يكمن مأخذه على المسموع من العرب، معللاً قبح هذا القول بأنّ "أنْ" لا تكاد تعمل مضمرة حتى يثبت منها عوضٌ، نحو الفاء، والواو، أو تعطف على اسم.

---

(١) ينظر: المسائل البصريات ١/٦٤٠-٦٤٢.

(٢) ينظر: المسائل البصريات ١/ ٦٤١.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي / ٨٤، هامش رقم (١).

(٤) صدر بيت لطرفة بن العبد، وعجزه:

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي"

ينظر: ديوانه/ ٤٣. وهو من شواهد سيبويه ١/ ٤٥٢ (بولاق) و ٣/٩٩-١٠٠ (هارون) ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٦٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٦ و٢/٤٣٧، والمقتضب ٢/٨٥ و١٣٦، ومجالس ثعلب/ ٣١٧، والأصول ٢/ ١٦٨ و١٨٤، والصاحبي/ ١٣٢ و٢٣٣، وسر صناعة الاعراب ١/ ٢٨٦ و٣٣٤، والإنصاف ٢/ ٥٦٠، والخزانة ١/ ٥٧.

(٥) العسكريات (تح: عمايرة) ١٠٨-١٠٩، و(المنصوري) ١٣١.

"أما اعمالها على هذا الحد فغير موجود. إلا أن نصب الفعل يدلُّ عليها كما أنّ الفتحة في البيت تدلُّ على النون المحذوفة" [1] .

وقد انشد الاخفش هذا البيت وفسّر نصب أحضر على معنى "أنْ أحضرَ" [2] وقد استشهد به مرّة أخرى في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ***ومن آياته يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا*** ﴾ (الروم/ ٢٤) فقال: إنه لم يذكر فيها "أن"؛ لأن هذا يدل على المعنى كما هو قول الشاعر... [3] .

من هذا يمكن القول: إن أبا علي لم يسر على مذهب معين في النحو قد سار عليه سابقوه فيترسم خطاه، ويسير على نهجه، وينسج على منواله في ارائه وأفكاره كلها؛ فأبو علي إن تابع البصريين في كثير من المسائل، وإن خالفهم في الأخرى، وإن وافق الكوفيين في بعض المسائل، وإن خالفهم في أُخراها، وإن تردد اسم البغداديين كثيراً في مؤلفاته، وإن قيل عنه إنه بغداديٌّ، فمآخذه عليهم تدعو إلى القول بأنه لا ينتمي إلى مذهبهم، فإذا قلنا ذلك فالأدلة السابقة تسوغ وجهة النظر في كونه صاحب مذهب متميز ومتفرد في أسس تفكيره ولا سيما في منهجه في المؤاخذات.

(١) العسكريات (تح: عمايرة) ١٠٩، و(المنصوري) ١٣١.
(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٦.
(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش٢/٤٣٧.

الخاتمة

نحمد الله ربّ العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما يحب ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله حمداً يملأ السموات والأرض وما بينهما.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، ورضي الله عن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد الإنتهاء من دراسة مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه، فقد انتهى البحث إلى مجموعة نتائج يمكن إجمال أبرزها بما يأتي:

١- كان أبو علي يعرض آراءه وملاحظاته بفكر ثاقب وعقلية تنظيرية بدت واضحة المعالم في كتبه التي درست في البحث، إذ كان يعالج المسائل النحوية والصرفية واللغوية على النحو الذي اتضح...

٢- وقف البحث على آراء تفرد بها فأضاف بها فكراً جديداً في تناول مسائله.

٣- شملت هذه الرؤى والأفكار مجالات العربية وغيرها، فمسائل في النحو والصرف واللغة والقراءات.

٤- كان أبو علي ذا باعٍ طويل في العلم؛ ففي عرضه لمسائله تثبت مقدرته العلمية، إذ كان يحيط بالمسائل من جميع وجوهها الممكنة والمحتملة مما أضفى على أسلوبه هذه الرصانة الواضحة.

٥- واتضح من عرضه للمسائل في هذه الكتب أنه علم موسوعي يستدل بما يهتدي إليه بالشاهد القرآني وقراءاته، مكثراً من شواهد الشعر وفصيح كلام العرب، فضلاً عن الأمثلة المصنوعة لتعزيز ما يذهب إليه، ومن هنا كان لمنهجه العلمي في التخطئة والمؤاخذات اساسٌ يستند الى الحجة والدليل، ويعكس صواب نهجه وجليل ادبه فيما يعرض.

٦- اتخذ أبو علي منهجاً خاصاً في المؤاخذات قوامه الأصول والأحكام.

٧- وقف البحث عند أساس المؤاخذة فرأى أن اساسها هو الخلاف ولا عكس، فليس كلُّ مخالفة مؤاخذة والعكس صحيح.

٨- رصد أبو علي العلماء المشهورين وانبرى لاصلاح ما يراه قد ابتعد عن الصواب، بحجج دلت على تمسكه بأصوله واحكامه.

٩- كان بإمكان أبي علي مؤاخذة الشعراء وتخطئتهم أيضاً، ولكنه عدّ خروجهم عن القاعدة النحوية من قبيل الضرورات الشعرية، وتابعة في ذلك تلميذة ابن جني، وسار على نهجه جمهرة من العلماء الذين جاءوا بعده، وما فعله أبو علي هو مؤاخذة العلماء في توجيههم لتلك الابيات الشعرية.

١٠- لم يكن الدافع الشخصي السبب في مآخذه على العلماء، وإنما الأسباب العلمية هي التي دعته إلى ذلك؛ فالذي دفعه إلى اصلاح أغلاطهم هي الأمانة العلمية؛ والدليل على ذلك أنه حينما يؤاخذ علماً ما في مسالة ما فقد يوافقه في مسائله الأخرى.

١١- لقد راعى أبو علي المعنى في مسائله كثيراً واهتم به كثيراً شأنه شأن الأصول الأخرى.

١٢- أولع بالقياس، فضلاً عن اهتمامه بأمر السماع، كما قد استأنس كثيراً بالحجة العقلية ووسائلها كالتعليل، ودليل الافتراض والاعتراض، والتقسيم.

١٣- عبارة (فإن سأل سائل) أو (فإن قال قائل) تدعو إلى القول إن هذا هو السبب في تسمية أغلب كتبه بـ (المسائل) ، فالناظر لمؤلفات أبي علي يجدها غالباً ما تصدر بكلمة "المسائل" أي التي سُئل عنها، أو التي أملاها على المتلقين.

١٤- يمكن القول إن مؤلفاته المدروسة منها ما هو تعليمي مثل "الايضاح"؛ فأسلوبه فيه يميل الى السهولة وعدم الخوض فيما خاضته مؤلفاته الأخرى غير التعليمية مثل "العسكريات" الذي غلب عليه المنطق والفلسفة، و" الشيرازيات" الذي ينم عن عقلية ناضجة، إذ أفرغ في مسائل " الشيرازيات" كل وسائله التي ذكرت.

١٥- نظر البحث في مسائله فراها تتسم بالأمور الآتية:

أ- الاستطراد في كثير من المواد النحوية واللغوية والصرفية، محملاً بجملة من الأشباه والنظائر التي يستطرد أيضاً في تفصيلاتها وقد لوحظ ذلك، إذ إن هناك مسائل قد طالت فزادت على عشرين إلى ثلاثين صفحة.

ب- التكرار: فأغلب مسائله قد كررت في غير مؤلفاته التي درست، فضلاً عن تكرار المسألة الواحدة في أكثر من مؤلف من مؤلفاته التي وقفت عندها.

ج- الإكثار من الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية وجمل من كلام العرب، والحمل على النظير، وأدلة الافتراض والاعتراض.

ومن استقراء المسائل واسلوب معالجتها اتضح للبحث أن أبـا علـي النحـوي صاحب مذهب متميز في آرائه وافكاره، إذ نهج منهجاً خاصاً من الحق أن يقال عنه إنه صاحب مذهب مستقلٍ في النحو وفي المآخذ بشكل خاص.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

اولا: المخطوطات

١- الانتصار لابن ولاد (ابو العباس احمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي (ت٣٣٢هـ)/ مخطوط في دار صدام للمخطوطات/ بغداد / برقم (١٣٥٢).

٢- المقتصد في شرح التكملة لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) / شرح / عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ) / نسخة مكتبة الاسكوريال/ مكتبة المجمع العراقي/ تحت رقم ١٠/٦١ لغة/ عدد ٣٠٦٩.

ثانيا: الرسائل الجامعية

١- ابن الاعرابي ، دراسة وتحقيق كتاب النوادر وجمع مروياته/ كامل سعيد عواد شهوان/ رسالة ماجستير/ كلية الاداب/ جامعة بغداد/ ١٩٧٦م.

٢- الاحتجاج العقلي في النحو العربي/ محمد جواد محمد سعيد الطريحي / رسالة ماجستير/ كلية الاداب/ الجامعة المستنصرية/ ١٩٨٩م.

٣- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره/ سعيد جاسم الزبيدي/ رسالة دكتوراه/ كلية الاداب/ جامعة بغداد/ ١٩٨٥م.

٤- مباحث التأويل النحوي والاحتجاج عند ابي علي النحوي/ علي جميل احمد العبيدي/ رسالة دكتوراه/ كلية الاداب/ الجامعة المستنصرية/ ١٩٩٦م.

٥- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي/ علي جابر المنصوري/ رسالة دكتوراه/ كلية الاداب/ جامعة عين شمس/ ١٩٧٦م.

٦- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية/ زهير عبد المحسن سلطان/ رسالة دكتوراه/ كلية الاداب / جامعة بغداد/ ١٩٩٠م.

ثالثا: الكتب المطبوعة

١- الابدال / لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي / (ت ٣٥١هـ)/ تحقيق وشرح ونشر حواشيه الاصلية : عز الدين التنوخي/ دمشق/ مطبوعات المجمع العلمي العربي/ ١٣٧٩هـ -١٩٦٠م.

٢- ابو علي الفارسي ، حياته ، ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو/ د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي/ الفجالة مصر/ ١٩٥٨م.

٣- أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية/ د.علي جابر المنصوري/ مطبعة جامعة بغداد/ ط١/ ١٩٨٧م.

٤- أدب الكاتب / لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)/ حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه : محمد الدالي/ بيروت/ مؤسسة الرسالة/ ط٢/ ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٥- اراجيز العرب/ للسيد محمد توفيق البكري الصديقي/ ط١/ ١٣١٣هـ.

٦- اساس البلاغة/ لمحمود بن عمر بن احمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)/ بيروت/ دار صادر/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧- اسرار العربية/ لكمال الدين ابي البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ)/ دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين/ بيروت – لبنان/ دار الكتب العلمية/ ط١/ ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٨- اشتقاق اسماء الله للزجاجي (ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي) (ت٣٣٧هـ)/ تحقيق : د. عبد الحسين المبارك/ العراق/ النجف/ مطبعة النعمان/ ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.

٩- اصلاح المنطق لابن السكيت (يعقوب بن اسحاق) (ت ٢٤٤هـ)/ شرح وتحقيق : احمد محمد شاكر – وعبد السلام محمد هارون/ القاهرة – مصر/ دار المعارف/ ط٣/ ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

١٠- الاصول في النحو لابن السراج (ابو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)/ تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي/ بيروت/ مؤسسة الرسالة/ ط٢/ ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

١١- الجواهر لعلي بن الحسين الضرير الأصفهاني المعـروف بجـامع العلـوم (ت ٥٤٣هـ)/ تحقيق: إبراهيم الأبياري/ بيروت/ دار الكتـاب اللبنـاني/ ط٣/ ١٩٨٦م. وقد نسب خطأ إلى الزجاج (ت ٣١١هـ) كما هو ثابت على غلاف الكتاب المسمى بـ (اعراب القرآن المنسوب).
١٢- الاعلام : قاموس من تـراجم الرجـال والنـساء مـن العـرب والمـستعربين والمستشرقين/ خير الدين الزركلي/ بيروت/ دار العلم للملايين/ ط٤/ ١٩٧٩م.
١٣- الاغاني: لابي الفرج الاصفهاني (ت ٣٥٦هـ)/ شرحه وكتب هوامشه: الاستاذ عبد أ . علي مهنا- والاستاذ سمير جابر/ دار الفكر للطباعة والنـشر والتوزيع/ ط١/ ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م.
١٤- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب/ لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) / بيروت – لبنان/ دار الجيل/ ١٩٧٣م.
١٥- الأمالي الشجرية/ املاء الشريف ضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسيني المعروف بـابن الـشجري (ت ٥٤٢هـ)/ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة لحيدر آباد الدكن/ ط١/ ١٣٤٩هـ.
١٦- الامتاع والمؤانسة / لأبي حيان التوحيدي (ت ٤١٤هـ)/ تقديم واختيار: احمـد الطويلي/ تونس/ دار بوسلامة للطباعـة والنـشر والتوزيـع/ ط١/ ١٩٨٣م.
١٧- انباه الرواة على انباء النحاة/ جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسـف القفطـي (ت٦٤٦هـ)/ تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم/ القاهرة/ مطبعة دار الكتب المصرية/ ط١/ ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.
١٨- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين/ لكمال الدين ابي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري (ت ٥٧٧هـ)/ مطبعـة السعادة/ ط٤/ ١٩٦١م.

١٩- الايضاح العضدي / لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)/ حققه وقدم له : د.حسن الشاذلي فرهود/ مصر/ مطبعة دار التأليف/ ط١/ ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
٢٠- البحر المحيط/ لابي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ)/ الرياض/ مكتبة ومطابع النصر/ (د.ت).
٢١- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز/ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)/ تحقيق : محمد علي النجار/ يشرف على اصدارها : محمد توفيق عويضة/ القاهرة/ ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٢٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)/ تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم/ بيروت – لبنان/ المكتبة العصرية/ (د.ت).
٢٣- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث/ لابي البركات بن الانباري (ت ٥٧٧هـ) حققه وقدم له وعلق عليه : د. رمضان عبد التواب/ مطبعة دار الكتب/ ١٩٧٠م.
٢٤- البيان في غريب اعراب القرآن/ لابي البركات بن الانباري (ت ٥٧٧هـ)/ تحقيق : د. طه عبد الحميد طه/ مراجعة : مصطفى السقا / مصر – القاهرة/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر/ ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
٢٥- تاج العروس من جواهر القاموس/ للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) / الجزء التاسع تحقيق: عبد الستار احمد فراج/ وراجعته لجنة من وزارة الاعلام/ مطبعة حكومة الكويت/ ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
٢٦- تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ/ للحافظ ابي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)/ المكتبة السلفية/ المدينة المنورة/ (د.ت).

٢٧- التبيان في اعراب القرآن/ لأبي البقاء محيي الدين عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هت)/ تحقيق : علي محمد البجاوي/ احياء الكتب العربية/ (د.ت).
٢٨- التطور النحوي للغة العربية/ محاضرات القاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩م المستشرق الالماني برجشتراسر/ أخرجه وصححه وعلق عليه : د. رمضان عبد التواب/ القاهرة/ مكتبة الخانجي / ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.
٢٩- التعريفات / للسيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)/ العراق – بغداد – الاعظمية / مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ وزارة الثقافة والاعلام / (د.ت).
٣٠- تفسير الجلالين/ لجلال الدين محمد احمد المحلى / وجلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)/ قدم له وعلق عليه / محمد كريم بن سعيد راجح/ بغداد / مكتبة النهضة/ (د.ت).
٣١- تفسير القرآن العظيم/ للامام عماد الدين ابي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي القريشي (ت ٧٧٤هـ) / بيروت / ١٣٨٨هـ –١٩٦٩م.
٣٢- التكملة / لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) / تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان / العراق / مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل / ١٤٠١هـ –١٩٨١م.
٣٣- التمام في تفسير اشعار هذيل مما اغفله ابو سعيد السكري/ لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) / حققه وقدم له احمد ناجي القيسي – وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب / مراجعة : مصطفى جواد / بغداد / مطبعة العاني/ ط١/ ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
٣٤- تهذيب اللغة / لأبي منصور محمد بن احمد الازهري (ت ٣٧٠هـ).
الجزء الخامس / تحقيق : د . عبدالله درويش / مراجعة : أ . محمد علي النجار/ الدار المصرية للتأليف والترجمة / مطابع سجل العرب / (د.ت).

الجزء السادس / تحقيق : أ.محمد عبد المنعم خفاجي - وأ.محمود فرج العقدة/ مراجعة:أ. علي محمد البجاوي/ القاهرة/ الدار المصرية للتأليف والترجمة/ مطابع سجل العرب/ (د.ت).

الجزء السابع/ تحقيق : د. عبدالسلام سرحان/ مراجعة : أ. محمد علي النجار/ القاهرة/ الدار المصرية للتأليف والترجمة / مطابع سجل العرب/ (د.ت).

الجزء الخامس عشر/ تحقيق: أ. ابراهيم الابياري/ القاهرة / دار الكاتب العربي/ مطابع سجل العرب/ ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٣٥- التيسير في القراءات السبع/ لابي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)/ تصحيح أو توبرتزل/ مطبعة استانبول / ١٩٣٠م.

٣٦- جامع البيان في تفسير القرآن / لابي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) وبهامشه تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان / لنظام الدين الفمي النيسابوري/ بيروت ردار/ الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / ١٣٩٨هـ –١٩٧٨م.

٣٧- الجامع لاحكام القرآن/ للقرطبي (ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري (ت٤٦٢هـ) / بيروت – لبنان / دار احياء التراث العربي/ (د.ت).

٣٨- الجمانة في ازالة الرطانة / بحث في لغة التخاطب في الاندلس وتونس لبعض علماء القرن التاسع الهجري/ حققه وعلق عليه : حسن حسني عبد الوهاب الصحاوي/ القاهرة / مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للاثار الشرقية / ١٩٥٣م.

٣٩- الجمل/ للزجاجي (ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي) (ت ٣٣٧هـ)/ تحقيق ونشر / ابن ابي شنب / باريس/ مطبعة فلتاسليك/ ط٢ / ١٣٧٦هـ –١٩٥٧م.

٤٠- جمهرة الامثال / لابي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)/ تحقيق : ابو الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش / مصر / مطبعة المدني / ط١/ ١٩٦٤م.

٤١- جمهرة اللغة لابن دريد (ابو بكر محمد بن الحسن الازدي البصري) (ت٣٢١هـ)/ بيروت / دار صادر / ط١/ ١٣٤٥هـ.
٤٢- الحجة في علل القراءات السبع/ لابي علي الحسن بن احمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)/ تحقيق : علي النجدي ناصف – ود. عبد الفتاح شلبي/ الهيأة المصرية العامة للكتاب/ ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
٤٣- الحجة في القراءات السبع/ لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)/ تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم / بيروت / دار المشرق / ١٩٧١م.
٤٤- حسان بن ثابت شاعر الرسول (ت ٥٤هـ)/ د. سيد حنفي حسنين / مصر / وزارة الثقافة والارشاد القومي / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر / أعلام العرب / (د. ت) .
٤٥- الحيوان / لابي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)/ تحقيق وشرح : د. يحيى الشامي / بيروت / منشورات دار ومكتبة الهلال / ط١ / ١٩٨٦م.
٤٦- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب/ لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) / تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون/ القاهرة / دار الكاتب العربي / ١٣٨٩هـ –١٩٦٩م.
٤٧- الخصائص / لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) / تحقيق: محمد علي النجار/ بيروت – لبنان / مطبعة دار الكتب المصرية/ الناشر : دار الكتاب العربي / ١٩٥٥م.
٤٨- خصائص مذهب الاندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري / عبد القادر رحيم الهيتي / بغداد / دار القادسية للطباعة / ١٩٨٣م.
٤٩- دراسات لغوية / د. عبد الصبور شاهين / القاهرة / المطبعة العالمية / ١٣٩٦هـ –١٩٧٦م.
٥٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع / الشنقيطي (احمد بن الامين)/ مصر / مطبعة كردستان العلمية / ١٣٢٨هـ.

٥١- الدرس النحوي في بغداد / د. مهدي المخزومي / بغداد / دار الحرية للطباعة / ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.
٥٢- ديوان ابن المعتز (ابو العباس عبدالله) (ت ٢٩٦هـ)/ بيروت / مطبعة الاقبال/ ١٣٣٢هـ.
٥٣- ديوان ابي الاسود الدؤلي (ت ٦٨هـ) / تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين/ بغداد / مطبعة دار المعارف / ط٢/ ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٥٤- ديوان الاعشى (ميمون بن قيس بن ثعلبة) (ت ٧ هـ)/ شرح وتعليق : محمد حسين / القاهرة / مكتبة الاداب بالجماهير / (د.ت)
٥٥- ديوان امريء القيس بن حجر الكندي (ت ٥٤٠م) / بشرح محمد بن ابراهيم بن محمد الحضرمي (ت ٦٠٩هـ) / قدم له وحققه: د. انور ابو سويلم- و د. علي الهروط / ساعد في تحقيقه د.علي الشوملي/ عمان – الاردن/ المطابع التعاونية / دار عمار للنشر والتوزيع/ ١٩٩١ م.
٥٦- ديوان امية بن ابي الصلت/ جمع وتحقيق ودراسة : د. عبد الحافظ السلطي/ دمشق / المطبعة التعاونية / ١٩٧٤م.
٥٧- ديوان بشر بن ابي خازم الاسدي / تحقيق : د. عزة حسن / دمشق / ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.
٥٨- ديوان جرير (ت ١١٠هـ)/ شرح محمد بن حبيب / تحقيق : نعمان محمد أمين طه / مصر – القاهرة / دار المعارف / ١٩٦٩م.
٥٩- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة بن قيس العلوي) (ت ١١٧هـ) / دمشق / المكتب الاسلامي للطباعة والنشر / ط١/ ١٣٨٤هـ -١٩٦٤م.
٦٠- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع اشعار العرب) / اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي/ بيروت / منشورات دار الآفاق الجديدة/ ط٢/ ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م .
٦١- ديوان زهير بن ابي سلمى / تحقيق وشرح : كرم البستاني/ بيروت / دار صادر للطباعة والنشر/ ١٣٧٩هـ -١٩٦٠م.

٦٢- ديوان طرفة بن العبد البكري مع شرح الاديب يوسف الاعلم الشنتمري / اعتنى بتصحيحه ونقله الى الفرنساوية : مكس سلغسون / طبع فـــي مدينـــة شالون / مطبعة برطرند / ١٩٠٠م .
٦٣- ديوان العباس بن مرداس السلمي / جمع وتحقيق د.يحيى الجبوري / بغداد / دار الجمهورية / ١٩٦٨م.
٦٤- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (ت ٨٥هــ)/ تحقيق : د. محمد يوسف نجم / بيروت / دار صادر للطباعة والنشر / ١٣٧٨هــ –١٩٥٨م.
٦٥- ديوان العجاج : رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي / شرحه وعني بتصحيحه: د. عزة حسن / بيروت / مكتبة دار الشرق/ ١٩٧١م.
٦٦- ديوان الفرزدق / (همام بن غالب بن صعصعة) (ت ١١٠هــ)/ بيــروت/ دار صادر / ١٩٦٦م.
٦٧- ديوان كثير عزة/ تحقيق : احسان عباس/ بيروت/ دار الثقافة / ١٩٧٠م.
٦٨- ديوان الهذليين/ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب/ القاهرة / المكتبة العربية – التراث / ١٣٨٥هــ –١٩٦٥م.
٦٩- رسالة الغفران لابي العلاء المعري (ت ٤٤٩هــ) ومعها نص محقق من رسالة ابن القارح / تحقيق وشرح : د. عائشة عبدالرحمن " بنت الشاطيء" / القاهرة / مطابع دار المعارف / ط٦ / ١٩٧٧م.
٧٠- الزاهر في معاني كلمات الناس / ابو البركـــات الانبـــاري (ت ٥٧٧هــــ) / تحقيق: د. حاتم صالح الضامن / بغداد / دار الرشيد / ١٣٩٩هــــ – ١٩٧٩م.
٧١- الزينة في الكلمات الاسلامية العربية / ابو حاتم احمـــد بـــن حمـــدان الـــرازي (ت٣٢٢هــ)/ عارضه بأصوله وعلق عليه : حسين بـــن فـــيض الله الهمداني اليعبري الحرازي/ القاهرة / ١٩٥٨م.
٧٢- السبعة في القراءات / لابن مجاهد (ت ٣٢٤هــ) / تحقيق : شـــوقي ضـــيف / القاهرة / دار المعارف / ط٢ / ١٤٠٠هــ –١٩٨٠م.

٧٣- سر صناعة الاعراب / لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)/ تحقيق: لجنة من الاساتذة : مصطفى السقا / ومحمد الزفزاف/ وآخرون/ مصر/ مطبعة مصطفى بابي الحلبي واولاده / ١٣٧٤هـ -١٩٥٤م.
٧٤- السماع والقياس/ رسالة تجمع ماتفرق من احكام السماع والقياس والشذوذ وما اليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة/ تحقيق: احمد تيمور باك/ وراجعه ووقف على طبعه : محمد شوقي امين / مصر / مطابع دار الكتاب العربي/ ط١/ ١٣٧٤هـ -١٩٥٥م.
٧٥- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)/ لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) / تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / ط١٦/ (د.ت).
٧٦- شرح ابيات مغني اللبيب / صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)/ تحقيق : عبد العزيز رباح / واحمد يوسف رقاق / دمشق / دار المأمون للتراث/ ط١/ ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٧٧- شرح اشعار الهذليين / صنفه ابو سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥-٢٩٠هـ)/ رواية : ابو الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي/ تحقيق : عبد الستار احمد فراج/ مراجعة محمود محمد شاكر/ القاهرة/ مطبعة المدني/ (د.ت).
٧٨- شرح التصريح على التوضيح/ لخالد بن عبد الله الازهري (ت ٩٠٥هـ)/ القاهرة / دار احياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاؤه/ (د.ت).
٧٩- شرح جمل الزجاجي/ لابن عصفور (علي بن مؤمن) (ت ٦٦٩هـ)/ تحقيق: صاحب ابو جناح/ الموصل/ مطبعة جامعة الموصل/ ١٩٨٢م.
٨٠- شرح ديوان حسان بن ثابت الانصاري (ت ٥٤هـ)/ صنعه وضبط الديوان وصححه : عبدالرحمن البرقوقي/ مصر/ المطبعة الرحمانية/ ١٩٢٩م.

٨١- شرح ديوان جرير/ محمد اسماعيل الصاوي/ بيروت/ دار الاندلس/ (د.ت).
٨٢- شرح ديوان الفرزدق/ جمع عبد الله اسماعيل الصاوي/ القاهرة / مطبعة الصاوي/ ١٩٣٦م.
٨٣- شرح شواهد المغني/ للامام جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) /حققه وعلق على حواشيه: احمد ظافر كوجان / دمشق/ ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
٨٤- شرح الكافية في النحو/ لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٤٦هـ)/ بيروت/ دار الكتب العلمية / ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.
٨٥- شرح المفصل/ لموفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) / بيروت / عالم الكتب/ مكتبة المتنبي / القاهرة / (د.ت).
٨٦- شرح المفضليات/ للتبريزي (ابو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني (ت٥٠٢هـ)/ / تحقيق: علي محمد البجاوي/ مصر/ دار النهضة للطبع والنشر/ (د.ت).
٨٧- شروح سقط الزند/ لأبي العلاء المعري / القاهرة / الدار القومية للطباعة والنشر/ ١٩٤٦م.
٨٨- شعر عمرو بن شأس / د. يحيى الجبوري/ النجف الاشرف/ مطبعة الاداب/ ١٩٧٦م.
٨٩- شعر الكميت بن زيد الاسدي/ جمع وتقديم د. داود سلوم / النجف الاشرف / مطبعة النعمان / ١٩٦٩م.
٩٠- الشعر والشعراء/ لابن قتيبة (٢٧٦هـ) / تحقيق: احمد محمد شاكر / مصر / دار المعارف / ١٩٦٦م.
٩١- الشوارد في اللغة / لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (ت ٦٥٠هـ) تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري/ مطبعة المجمع العلمي/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٩٢- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها / لابي الحسين احمد بن فــارس (ت٣٩٥هــ) / حققه وقدم له : مصطفى الشويمي/ بيروت – لبنان / مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر/ ١٣٨٣هــ –١٩٦٤م.
٩٣- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيــة)/ لاســماعيل بــن حمــاد الجــوهري (ت٣٩٣هــ)/ تحقيق: احمد عبد الغفور عطار/ مصر / مطــابع دار العربي/ (د.ت).
٩٤- صفوة التفاسير / لمحمد علي الصابوني/ بيروت / دار القرآن الكــريم / ط٤ / ١٩٨١م.
٩٥- طبقات النحويين واللغويين / لابي بكر محمد بن الحــسن الزبيــدي الاندلــسي (ت٣٧٩هــ) / تحقيق: ابو الفضل ابراهيم / مصر / دار المعــارف/ ١١١٩هــ –١٩٧٣م.
٩٦- عبقري من البصرة / د. مهدي المخزومي/ بيروت / دار الرائد العربــي/ ط٢/ ١٩٨٦.
٩٧- عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته / صباح عباس السالم / بغــداد / دار التربية/ بيروت / مؤسسة الاعلمي / ط١/ ١٣٩٥هــ –١٩٧٥م.
٩٨- العين / لابي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هــ) تحقيق: د. مهدي المخزومي- ود. ابراهيم الــسامرائي / بغــداد / دار الحريــة للطباعة / منشورات وزارة الثقافة والاعلام / ط / ١٩٨٠-١٩٨٥م.
٩٩- الفرزدق / لشاكر الفحام/ دمشق/ دار الفكر/ ط١/ ١٣٩٧هــ-١٩٧٧م.
١٠٠-الفهرست لابن النديم (ابو الفرج محمد بن ابي يعقوب اسحاق المعروف بالوراق (ت ٣٨٥هــ) / تحقيق: رضا تجدد بن علي بن زيد العابدين الحائري المازندراني/ طهران/ ١٣٥٠هــ –١٩٧١م.
١٠١-في اصول النحو / سعيد الافغاني/ مطبعة الجامعة السورية/ ط٢/ ١٣٧٦هــــ- ١٩٥٧م.

١٠٢-القاموس المحيط / لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) / مصر / مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده / ط٢/ ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
١٠٣-القياس في اللغة العربية / محمد الخضر حسين / بيروت / ط٢/ ١٩٨٣م.
١٠٤-الكامل في التاريخ لابن الاثير (ابي الحسن علي بن الاثير الجزري الملقب بعز الدين (ت ٦٣٠هـ) / مصر / دار الطباعة المنيرية/ط٢/(د.ت).
١٠٥-الكامل في اللغة والادب/ لابي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) عارضه باصوله وعلق عليه: محمد ابو الفضل ابراهيم / القاهرة / دار الفكر العربي / (د.ت).
١٠٦-كتاب الجيم لابي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ) / حققه وقدم له ابراهيم الابياري / راجعه محمد خلف الله احمد / القاهرة / الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية/ مجمع اللغة العربية/ ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.
١٠٧-الكتاب / لسيبويه (ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت ١٨٠هـ)/ بولاق / المطبعة الاميرية / ١٣١٦هـ.
١٠٨-الكتاب/ لسيبويه (ابو بشر عمر بن عثمان بن قنبر) (ت ١٨٠هـ) / تحقيق : عبد السلام محمد هارون/ بيروت/عالم الكتب/ط٣/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٠٩-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل / لابي القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)/ بيروت – لبنان/ دمشق / دار المعرفة للطباعة والنشر/ (د.ت).
١١٠-الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) / لابي البقاء الكفوي (ابو البقاء ايوب بن موسى الحسيني الكفوي) (ت ١٠٩٤هـ) / قابله على نسخة خطية واعده للطبع ووضع فهارسه : عدنان درويش – ود. محمد المصري/ دار الكتب الثقافية/ ١٩٧٥م.
١١١-اللامات/ للزجاجي (ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)/ تحقيق: د. مازن المبارك/ دمشق / المطبعة الهاشمية / ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .

١١٢-لسان العرب / لابن منظور (جمال الـدين محمـد بـن مكـرم الانـصاري) (ت٧١١هـ) / طبعة مصورة عن طبعة بولاق/ المؤسسة المـصرية العامة للتأليف والنشر/ مطابع كوستاتسوباس وشركاؤه / (د.ت).
١١٣-مالك ومتمم بن نويرة اليربوعي / د. ابتسام مرهون الصفار/ بغـداد / مطبعـة الارشاد / ١٩٦٨م.
١١٤-مجاز القرآن/ لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمـي (ت٢١٠هـ)/ عارضـه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين/ مصر/ الناشر: سامي امـين الخانجي/ ط١/ ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
١١٥-مجالس ثعلب/ لابي العباس احمد بن يحيـى ثعلـب (ت ٢٩١هـ) / شـرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون/ مصر – القاهرة / دار المعارف/ ط٢/ ١٩٦٠م.
١١٦-مجالس العلماء للزجاجي (ابو القاسم عبد الـرحمن بـن اسـحق الزجـاجي) (ت٣٤٠هـ) / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / الكويت /١٩٢٦م.
١١٧-مجمع البيان في تفسير القرآن / للشيخ ابي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) / وقف على تصحيحه وتحقيقه والتعليـق عليـه الفاضـل المتتبع الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي / بيروت – لبنـان / دار احياء التراث العربي/ ١٣٧٩ ق -١٣٣٩ ش .
١١٨-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها / لابي الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) / تحقيق: علي النجدي ناصف- و د.عبد الحليم النجار- ود. عبدالفتاح اسماعيل شلبي/ اعده للطبعة الثانية وقدم لها محمد بشير الادلبي/ دار سزكين للطباعة والنشر/ ط٢/ ١٩٨٦م.
١١٩-المخصص/ لابن سيدة (ابو الحسين علي بن اسماعيل الاندلسي) (ت٤٥٨هـ)/ بيروت / المكتب التجاري للطباعة والتوزيع / (د.ت).
١٢٠-المدارس النحوية / خديجة الحديثي/ مطبعة جامعة بغداد / مطابع دار الحكمة / بغداد / ١٤١٠هـ –١٩٩٠م.

١٢١- المدارس النحوية/ د. شوقي ضيف / مصر / دار المعارف/ (د.ت).
١٢٢- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها / عبدالرحمن السيد / مصر / دار المعارف / مطابع سجل العرب/ ط١/ ١٣٨٨هـ -١٩٦٨م.
١٢٣- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي/ د.محمود حسني محمود / مؤسسة الرسالة / دار المعارف/ ط١/ ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م.
١٢٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د. مهدي المخزومي/ بيروت - لبنان / دار الرائد العربي/ ط٣ / ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
١٢٥- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن للهجرة / د. عبد العال سالم مكرم / بيروت - دار الشروق / القاهرة / دار الشروق/ ط١ / ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
١٢٦- المذكر والمؤنث/ لابي العباس بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) / حققه وقدم له: د. رمضان عبد التواب - وصلاح الدين الهادي/ الجمهورية العربية المتحدة / دار الكتب / ١٩٧٠م.
١٢٧- المسائل البصريات / لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) / تحقيق ومراجعة: د.محمد الشاطر احمد محمد احمد / الشركة السعودية بمصر/ شارع العباسية - القاهرة / مطبعة المدني / ط١/ ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
١٢٨- المسائل العسكريات / لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) / تحقيق: اسماعيل احمد عمايرة / مراجعة : د.نهاد الموسى/ منشورات الجامعة الاردنية/ المطبعة الوطنية / ١٩٨١م.
١٢٩- المسائل العسكريات في النحو العربي / لابي علي النحوي (ت ٣٧٧هـ)/ دراسة وتحقيق : د. علي جابر المنصوري / بغداد / مطبعة الجامعة / ط١/ ١٩٨٢م.
١٣٠- المسائل العضديات / لابي علي الحسن بن احمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)/ تحقيق: شيخ راشد / دمشق / وزارة الثقافة والارشاد القومي / دار احياء التراث العربي / ١٩٨٦م.

١٣١- المسائل العضديات / لابي علي الحسن بن احمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)/ تحقيق : علي جابر المنصوري / عالم الكتب/ مطبعة النهضة العربية/ ط١/ ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
١٣٢- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / لابي علي النحوي (ت ٣٧٧هـ)/ دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي/ بغداد / مطبعة العاني/ ١٩٨٣م.
١٣٣- المستقصى في امثال العرب/ لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)/ تصحيح : محمد عبد الرحمن خان / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن / ١٩٦٢م.
١٣٤- مشكل اعراب القرآن / لابي محمد مكي بن ابي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)/ دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن / العراق/ منشورات وزارة الاعلام / ١٩٧٥م.
١٣٥- المصباح المنير/ لاحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ)/ تحقيق : د. عبد العظيم الشناوي / مصر / دار المعارف / ١٩٧٧م.
١٣٦- المصون في الادب / لابي احمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت ٣٨٢هـ) / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / الكويت / دائرة المطبوعات والنشر في الكويت / ١٩٦٠م.
١٣٧- معاني القرآن للاخفش (الامام ابو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري) (ت ٢١٥هـ)/ تحقيق : فائز فارس / الكويت / ط١/ ١٩٧٩م.
١٣٨- معاني القرآن/ للفراء (ابو زكريا يحيى بن زياد الفراءا) (ت ٢٠٧هـ) .
الجزء الاول: تحقيق : احمد يوسف نجاتي – ومحمد علي النجار / القاهرة / مطبعة دار الكتب المصرية / ١٣٧٤هـ -١٩٥٥م.
الجزء الثاني: تحقيق ومراجعة : الاستاذ محمد علي نجار / الدار المصرية للتأليف والترجمة / مطابع سجل العرب / (د.ت).
الجزء الثالث: تحقيق : عبد الفتاح اسماعيل شلبي/ مراجعة : الاستاذ علي النجدي ناصف / الهيأة المصرية العامة للكتاب/ ١٩٧٢م.

١٣٩-معاني القرآن واعرابه/ للزجاج (ابو اسحاق ابراهيم بن السري) (ت٣١١هـ)/ بيروت / عالم الكتب / ط١/ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٤٠-معجم الادباء / ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) / ملتزم النشر والطبع : د. احمد فريد رفاعي / بيروت – لبنان / دار المشرق (د.ت).
١٤١-معجم الفاظ القرآن / الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر/ ط٢/ مجمع اللغة العربية / ١٣٩٠هـ –١٩٧٠م.
١٤٢-معجم شواهد العربية/ عبد السلام هارون / مصر / مطبعة الخانجي/ ط١/ ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
١٤٣-المعجم الكبير/ اصدار مجمع اللغة العربية/ دار الكتب / ١٩٧٠م.
١٤٤-معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع / لابي عبدالله بن العزيز البكري الاندلسي (ت ٤٨٧هـ) / عارضه بمخطوطات القاهرة وحققه وضبطه / مصطفى السقا/ القاهرة / ط١/ ١٣٦٤هـ –١٩٤٥م.
١٤٥-معجم المؤلفين / تراجم مصنفي الكتب العربية/ عمر رضا كحالة / دمشق/ مطبعة الترقي/ ١٣٧٨هـ –١٩٥٩م.
١٤٦-مغني اللبيب عن كتب الاعاريب / للامام ابي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري المصري (ت٧٦١هـ)/ حققه وفصله/ وضبط غرائبه : محمد محيي الدين عبد الحميد/ القاهرة / مطبعة المدني – المكتبة التجارية الكبرى بمصر/ (د.ت) .
١٤٧-المفردات في غريب القرآن (في اللغة والتفسير وعلوم القرآن)/ للحسين بن محمد بن المفضل الملقب بالرغب الاصفهاني (ت ٥٠٢هـ)/ الناشر: نور محمد/ ١٣٨٠هـ –١٩٦١م.
١٤٨-المفضليات/ للمفضل الضبي (ابو العباس بن محمد بن يعلي) (ت ١٦٨هـ)/ تحقيق وشرح : احمد محمد شاكر- وعبد السلام محمد هارون/ مصر – القاهرة / مطابع دار المعارف/ ط٥/ ١٩٧٦م.

١٤٩-مقاييس اللغة / لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) / تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
١٥٠-المقتصد في شرح الايضاح / لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)/ تحقيق: كاظم بحر المرجان/ العراق / دار الرشيد للنشر / ١٩٨٢م.
١٥١-المقتضب / لابي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) / تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة/ بيروت / عالم الكتب / (د.ت).
١٥٢-المقرب / لابن عصفور (علي بن مؤمن ت ٦٦٩هـ) / تحقيق: احمد عبد الستار الجواري/ وعبد الله الجبوري/ بغداد – الجمهورية العراقية / مطبعة العاني/ احياء التراث الاسلامي / ط١/ ١٣٩١هـ -١٩٧١م.
١٥٣-الممتع في التصريف/ لابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) / تحقيق : د.فخر الدين قباوة / حلب / المطبعة العربية/ ط١/ ١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.
١٥٤-من اسرار اللغة / ابراهيم انيس/ مكتبة الانجلو المصرية / ط٥/ ١٩٧٥م.
١٥٥-المنصف / شرح الامام ابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للامام ابي عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) / تحقيق: ابراهيم مصطفى / ود.عبد الله امين / مصر / مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده / ط١/ ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.
١٥٦-المهلهل سيد ربيعة / محمد فريد ابو حديد / لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ ١٩٦٢م.
١٥٧-الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة انواع من صناعة الشعر/ للمرزباني (ابو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى) (ت٣٨٤هـ)/ تحقيق: محمد علي البجاوي/ مصر / مطبعة لجنة البيان العربي/ ١٩٦٥م.
١٥٨-نتائج الفكر في النحو / لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)/ تحقيق : محمد ابراهيم البنا/ مصر/ دار الرياض للنشر/ ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

١٥٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / لجمال الدين ابي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ) / طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب/ وزارة الثقافة والارشاد القومي/ المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر/ مطابع كوستاستوماس وشركاه/ (د.ت).
١٦٠- النحو وكتب التفسير/ د. ابراهيم عبد الله رفيدة/ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان / ط١/ ١٩٨٢م.
١٦١-نزهة الالباء في طبقات الادباء/ لابي البركات كمال الدين عبد الرحمن الانباري (ت ٥٧٧هـ)/ تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم/ الفجالة/ القاهرة / مطبعة المدني / (د.ت).
١٦٢-نصوص محققة في اللغة والنحو / تحقيق: أ.د . حاتم صالح الضامن/ جامعة بغداد / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / (د.ت).
١٦٣- النوادر في اللغة / لابي زيد سعيد بن اوس بن ثابت الانصاري (ت ٢١٥هـ) مع ملحق خاص بزيادات نسخة عاطف افندي وفهارس القوافي واللغة والشعراء/ بيروت – لبنان / دار الكتاب العربي/ ط٢/ ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
١٦٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية / للامام جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) / عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني / بيروت – لبنان/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ ١٣٢٧هـ.
١٦٥-وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان / لابي العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ) / تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد / مصر – القاهرة / مطبعة السعادة / ط١/ ١٣٦٧هـ.

رابعا: الدوريات

١- ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء/ عبد الجبار علوان النايلة / مجلة المجمع العلمي العراقي – بغداد / ج١/ مج ٣٧ / جمادي الاخرى ١٤٠٦هـ – آذار ١٩٨٦م.

٢- الفارسي في الافغال / الاستاذ علي النجدي ناصف / مجلة مجمع اللغة العربية / ج٣٣/ ربيع الثاني ١٣٩٤هـ – مايو ١٩٧٤م.
٣- الفارسي ومذهبه اللغوي في الشيرازيات / د.علي جابر المنصوري / مجلة الامام الاعظم / عدد٤ / ١٩٧٨م.
٤- المسائل العسكريات لابي علي الفارسي/ تحقيق : اسماعيل احمد عمايرة / بقلم د. سلمان حسن العاني / مجلة اللسان العربي/ عدد٢٠ / ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

ABI ALI AL- NAHAWI’S CRITCAL THOUGHTS UPON HIS Precedents’
– In his books –
“AL- Baghdadyat, AL Askaryat, AL-Ithah, AL-Takmila, AL-Shiraziyat And AL- Athdiyat”

A thesis Presented by
Balsam Abdul Rasoul Waheed Ali AL- Shaibani

To the council of college of education for girls, university of baghdad, in partial ful? Fillment for the requirements of master degree in Arabic language

Supervised by

Dr. Ali Jameel AL- Samarrai and Dr. Hussien Ali Aziz AL-Musawi

Safar 1423 H. **MAY 2002 A.D.**

Abstract

Abi Ali AL- Nahawi's critical thoughts upon his precedents' – in his books:

"Al- Baghdadyat Al- Askaryat, Al- Ithah, Al-Takmila, Al-Shiraziyat and Al-Athdyat"

Then…

This research- which in significance of the Arabic language, deals in critical thoughts of Abi Ali AL-Nahawi – upon who had precedened him in his abovementioned books, also his matters which he had taken upon them generally, involving the grammatical, inflective, and linguistic matters, with the little of readings- which adviced grammatically or inflectively.

The studying can be divided into three chapters:

First chapter had been used concerning Abi Ali Al-Nahawi's curriculum in critical thoughts upon… which included five dissertations:

First dissertation, in hearing and measurement, the second in mental thoughts' protesting; the third included to concern in meaning, the fourth: in contrasting the rule and its arbitery, and the fifth: in contrasting the precendent scientists.

The Second chapter had been used concerning Abi Ali Al- Nahawi's critical thoughts upon the famous scientists, which included three dissertations:

The first dissertation had concerned in his critical thoughts upon the scientists of the second hijris century, and the second in his critical thoughts upn the scientists during the third hijri's century; and the third dissertation, concerning his critical thoughts upon the scientists of the fourth hijris century.

The third capter had been specialized concerning Abi Ali Al-Nahawi's critical thoughts upon communities and clans.., which had included four dissertations:

The first dissertation concerned his critical thoughts upon the Basra's Group, and the second: in his critical thoughts upon the Coffians', the third, concerning his critical thoughts upon the Baghdadis' group, and the fourth dissertation: concerning his critcal thoughts upon the clans which he had not announced frankly concerning their names.

The research had been ended into a group of results, which the important are:

1. Aba Ali Al- Nahawi is of prolonging extension in the science, thus, he is encyclopedian scientist, of wide and overwhelming mental capability, concerning matters and Arabic matters concerning the grammer, language, inflection, and readings..
2. He is of characterizing creed and comprehensive in his opinions and his advices. Therefore, he gets of thoughts in which he persuades, and refuse the fault which he sees.